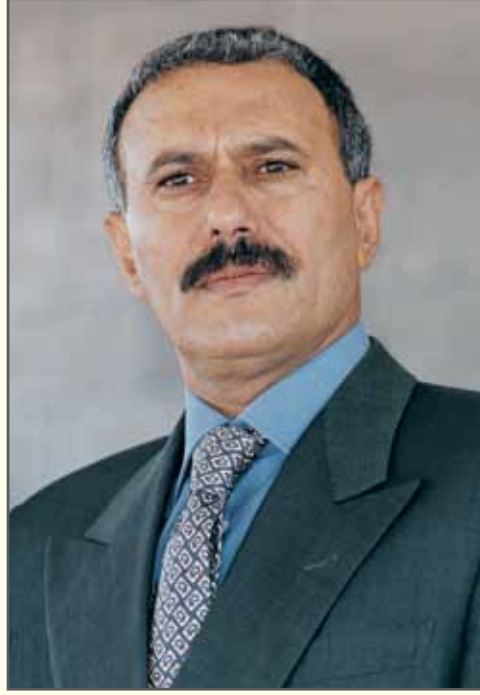




الجمهورية اليمنية  
الصندوق الاجتماعي للتنمية

التقرير السنوي 2010

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ



فخامة رئيس الجمهورية  
علي عبد الله صالح

## الصندوق الاجتماعي للتنمية ، اليمن

التقرير السنوي 2010

تمت الطباعة بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية

اللتقطت الصور بواسطة :

موظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية

جميع الحقوق محفوظة © الصندوق الاجتماعي للتنمية ، صنعاء 2011

يمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير من :

الصندوق الاجتماعي للتنمية

فج عطان - ص.ب. 15485

صنعاء ، الجمهورية اليمنية

تلفون : +967 144 96 69/8

فاكس : +967 144 96 70

البريد الإلكتروني : [sfd@sfd-yemen.org](mailto:sfd@sfd-yemen.org)

الموقع على شبكة الإنترنت : [www.sfd-yemen.org](http://www.sfd-yemen.org)

تصميم التقرير

سنونو - اليمن

[www.snono.com](http://www.snono.com)

## المحتويات

4	لمحة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية
7	مجلس إدارة الصندوق
8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
9	كلمة المدير التنفيذي
10	مُلخَص التقرير
13	عمليات الصندوق
16	التعليم
22	الصحة
28	الفئات ذات الاحتياجات الخاصة
34	المياه والبيئة
42	الزراعة والتنمية الريضية
48	التدريب والدعم المؤسسي
58	التراث الثقافي
64	برنامج الأشغال كثيفة العمالة
68	تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
80	التطور المؤسسي للصندوق
84	تقييم عمليات الصندوق
88	الإعداد للمرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية
90	إدارة التمويل
103	الملاحق
110	المراجع

## لمحة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية

تم تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية بناءً على القانون رقم (10) لسنة 1997. ومع نهاية عام 2010، يكون قد مرَّ على إنشائه ثلاثة عشر عاماً، كما يكون قد أنهى كذلك المرحلة الثالثة من عملياته التي بدأت عام 2004، وجرى تمديدها عام 2006 حتى نهاية هذا العام لتواكب خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (2006-2010)، والبرنامج الاستثماري العام للدولة.. بهدف حشد الجهود والموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات التنموية.

يسهم الصندوق في التخفيف من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة من المجتمع، من خلال زيادة وتيسير وصول المجتمعات المحلية الفقيرة إلى الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير وزيادة فرص العمل، وبناء قدرات الشركاء المحليين وتمكين المجتمعات والسلطة المحلية من تنفيذ المهام التنموية في مناطقها.. وذلك من خلال أربعة برامج، هي: تنمية المجتمع؛ وبناء القدرات؛ وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر؛ والأشغال كثيفة العمالة (التنقد مقابل العمل).

بلغ عددُ المشاريع التي نفذها الصندوق خلال الفترة 1997-2010 في كل قطاعات التدخل حوالي 10,768 مشروعاً، بتكلفة إجمالية 1.25 مليار دولار. كما بلغ عدد مشاريع الصندوق التي تم الالتزام بها وتنفيذها خلال المرحلة الثالثة (2004-2010) حوالي 7,401 مشروع باستثمار يقارب 959 مليون دولار، حصل أداءُ الصندوق فيه على أعلى تقدير من البنك الدولي وممولي الصندوق الآخرين.

وبناء على نتائج تقييم هذه المرحلة، أعدَّ الصندوقُ - بطريقة تشاركية - رؤية عمله للمرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015) على أساس تحقيق أكبر استفادة ممكنة من التجارب والدروس المستخلصة من المراحل الثلاث السابقة.

## مجلس إدارة الصندوق

**د/ علي محمد مجور**

رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الإدارة

**د/ أمة الرزاق حمد**

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، نائب رئيس مجلس الإدارة

**عبد الكريم إسماعيل الأرحبي**

نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وزير التخطيط والتعاون الدولي، المدير التنفيذي للصندوق

**د. رشاد محمد العليمي**

نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن، وزير الإدارة المحلية

**نعمان طاهر الصهبي**

وزير المالية

**د. عبد السلام محمد الجوفي**

وزير التربية والتعليم

**د/ إبراهيم عمر حجري**

وزير التعليم الفني والتدريب المهني

**د. أبو بكر عبد الله القربي**

**د. طارق سنان أبو لحوم**

عن المنظمات غير الحكومية

**عبد الرحمن ذيبان**

من ذوي الخبرة

**محمد حسن الزبيري**

**عبد الله سالم الرماح**

عن القطاع الخاص

**أحمد محمد دعميم**

عن القطاع المصرفي

أعضاء مجلس الإدارة



## كلمة رئيس مجلس الإدارة

ننظر بتقدير بالغ إلى اصطفاف واستجابة الصندوق الاجتماعي لخطط وأولويات التنمية في البلاد، وجهوده المتواصلة والحثيثة لتطوير وتوسيع برامجه وتحسين آليات عمله في استهداف المجتمعات الفقيرة والأشد فقراً، والوصول بالخدمات إلى المجتمعات النائية، وقدرته على الاستجابة للتحديات الطارئة كالتغيرات المناخية وارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً والأمن الغذائي.. وذلك من خلال تقديمه حزمة من البرامج تستجيب لاحتياجات المجتمعات الفقيرة، وتسهم في تحسين ظروفهم المعيشية الاجتماعية والاقتصادية.

ومما يعزُّزُ القناعة بتميز أداء الصندوق، نتائج التقييم الذي نفذته جهات متخصصة بتكليف من الممولين، وبينت نتائجهُ أنَّ مشاريع الصندوق أحدثت أثراً إيجابياً واضحاً في حياة الفئات المستهدفة في مختلف المجالات، وأظهرت أنَّ الصندوق يسهمُ بفعالية في دعم التطور المؤسسي وبناء القدرات على جميع المستويات.

بنهاية عام 2010، يكونُ الصندوقُ قد استكملَ بنجاح واقتدار المرحلة الثالثة من عملياته (2004-2010)، والتي تضاعفت مخرجاتها عدة مرات عما كان مخططاً لها، وفاقَت كلَّ التوقعات كماً ونوعاً، الأمر الذي كان مبعث ارتياح وتقدير من ممولي الصندوق، وحاز فيه أداءُ الصندوق على أعلى تقدير.

إننا نتطلع بثقة إلى إنجازات الصندوق القادمة للمرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015) مؤكِّدين مواصلة دعمنا له في تنفيذ مهامه.

### د. علي محمد مجور

رئيس مجلس الوزراء  
رئيس مجلس إدارة الصندوق



## كلمة المدير التنفيذي



مع نهاية عام 2010، يتوجُّ الصندوقُ مسيرة 13 عاماً من الأعمال المتواصلة والجهود الدؤوبة، استثمرَ فيها حوالي 1.2 مليار دولار لتنفيذ نحو 10,768 مشروعاً تنموياً في المناطق الأشدَّ فقراً والأكثر احتياجاً للخدمات في كافة أنحاء الجمهورية، وبكلفة قليلة وجودة عالية.. وفّر من خلالها 42 مليون يوم عمل.

وقد أسهمَ الصندوقُ بذلك في تحقيق أهداف خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للتخفيف من الفقر وأهداف التنمية الألفية والاستراتيجيات القطاعية.. وتوسع فيها ببرامجه ومجالات تدخلاته، وارتادَ آفاقاً جديدة، مستجيباً بذلك لاحتياجات الفقراء والأولويات التنموية الوطنية، حيث طُوِّرَ برامجٌ ومشاريعٌ منها برنامج الأشغال كثيفة العمالة، وفق مبدأ "النقد مقابل العمل" .. بالإضافة إلى مشروع الزراعة المطرية وتنمية الثروة الحيوانية، والذي يستهدفُ المجتمعات الريفية الأشدَّ فقراً للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء، وتوفير الحماية للفئات الأكثر فقراً، والمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي.

إنَّ من أبرز النجاحات التي حققها الصندوق، التوسع والاستدامة المالية لخدمات التمويل الأصغر التي تتيح وصول الفقراء إليها عبر تأسيس بنك الأمل للتمويل الأصغر، والمساعدة في تأسيس بنك الكريمي للتمويل الأصغر، والمؤسسة الوطنية.. وغيرها من برامج التمويل الأصغر، بالإضافة إلى توسيع الخدمات غير المالية من خلال إنشاء وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وتأسيس شبكة اليمن للتمويل الأصغر.

ومن أبرز أنشطة عام 2010، الانتهاء من تنفيذ عدد من دراسات تقييم أثر تدخلات الصندوق، والتي نفذها بيتُ خبرة عالمية مستقل ومتخصص في هذا النوع من التقييم، وأبرزت نتائجها جوانبَ مضيئةً للأثر الذي تحدثه مشاريعُ وتدخلاتُ الصندوق في حياة المجتمعات المحلية والأسر المعيشية.

وطور الصندوق خلال العام رؤية وخطة المرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015)، والتي سيواصلُ فيها الإسهامَ في تعزيز دوره في شبكة الأمان الاجتماعي، وزيادة الخدمات الأساسية ووصول الفئات الفقيرة إليها، وتعزيز الفرص الاقتصادية، وتخفيف تعرض الفقراء للصدمات في أحوالهم المعيشية.

إنَّ تحقيقَ الصندوق لهذه الانجازات والنجاحات تم بفضل الدعم المتواصل الذي يحظى به من القيادة السياسية بزعامة فخامة رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح، والحكومة برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ومختلف الممولين.. وكذا تقاني كوادر وموظفي الصندوق في عملهم.. فلهم جميعاً جزيل الشكر وعميق التقدير.

**عبد الكريم إسماعيل الأرحبي**

المدير التنفيذي

## مُلخَص التقرير

وصل عدد المشاريع التي طُوِّرها الصندوق، خلال عام 2010، إلى 1,239 مشروعاً، بـكلفة تقديرية تقارب 196.7 مليون دولار، يستفيد منها 1.7 مليون شخص استفادة مباشرة (52% منهم إناث)، ويتولد عنها فرص عمل مؤقتة تصل إلى 6.8 مليون يوم عمل تقريباً.

وقد تواصل استئثار مشاريع التعليم بالنسبة الأكبر من استثمارات الصندوق خلال العام (حوالي 37%) كمنطلق أساسي للتنمية الشاملة، مع إعطاء اهتمام لتوفير فرص متكافئة في التعليم لكلا الجنسين، وفي الريف والحضر معاً.

وفي قطاع المياه استمرت جهود الصندوق في التركيز على الأنظمة التقليدية في حصاد مياه الأمطار، مع الاهتمام بعمليات التوعية الصحية والبيئية، وإجراء المراجعة البيئية الدورية لمشاريع الصندوق.. وقد بلغ نصيب قطاعي المياه والبيئة 19% من إجمالي استثمارات الصندوق للعام.

وركزت التدخلات في قطاع الصحة -الذي كان نصيبه 4% من استثمارات عام 2010- على تحسين الحصول على الخدمات الصحية الأولية، ودعم الصحة الإنجابية، وتدريب الكوادر الصحية المتوسطة (وخصوصاً النسائية) العاملة في الأرياف، ورفع مستوى أداء المعاهد الصحية. وتم إجراء مراجعة أثر دعم الصندوق للمعاهد الصحية الحكومية منذ عام 2002 التي بينت أثراً إيجابياً واضحاً على أكثر من صعيد.

وواصل الصندوق نشاطه في تبني حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتحقيق الدمج الاجتماعي لها، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التي تستهدف هذه الفئات ودعم المؤسسات والجمعيات العاملة معها. وتم رصد قرابة 1% من استثمارات العام لهذه المشاريع.

وواصل الصندوق جهوده، خلال العام، للإسهام في تحقيق التنمية الريفية، سواء من خلال مشاريع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (7% من الاستثمارات) أو برنامج التدخلات المتكاملة (1%).

كما استمر الصندوق في تقديم الدعم لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي يستهدف الأسر والأفراد الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار المواد الغذائية والتقلبات المناخية (بنسبة 10% من استثمار العام). وتم تراكمياً توفير 5 ملايين يوم عمل. كما استفاد استفادة مباشرة من مشاريع الطرق الريفية حوالي 4 ملايين شخص (نصفهم إناث)، ووفرت قرابة 7.4 مليون يوم عمل.. وبلغت نسبة القطاع 12% من استثمارات عام 2010.

وعمل الصندوق خلال العام على مواصلة اهتمامه بدعم السلطة المحلية، تعزيزاً لتجربة اللامركزية في البلاد، كما أولى اهتماماً بدعم قدرات المنظمات غير الحكومية والتكوينات المجتمعية بهدف تفعيل وتحسين مستوى مشاركتها في برامج ومشروعات التنمية، وكذلك بالتدريب وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية حيث تم رصد ما نسبته 3% لقطاعي التدريب والدعم المؤسسي.

واصل الصندوق مساهمته في دعم جهود حماية وإنقاذ المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ذات القيمة الثقافية والجمالية والتراثية العالية، وبناء قدرات العاملين على المستوى المحلي والوطني في هذا المجال..، حيث خصص الصندوق ما يقارب 3% من استثمارات عام 2010 لدعم هذه الأنشطة.

واستمر الصندوق في دعم برامج التمويل الصغير والأصغر لتمكينها من تطوير عملها وانتشارها، ومساعدتها على تحسين الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها. وحظيت المنشآت الصغيرة والأصغر (بالإضافة إلى خدمات تنمية الأعمال) بنسبة 3% من إجمالي استثمارات العام.

كما كان من أهم أنشطة العام، تنفيذ مسح تقييم الأثر لمشاريع الصندوق، وظهور نتائجها التي أكدت حدوث أثر إيجابي على كافة المستويات سواء بصورة عامة، أو على صعيد القطاعات التي شملها المسح.

## الإطار 1

### الأرحبي يفوز بجائزة جيت جيل للأداء المتميز الخاصة بالبنك الدولي

وعبرت نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شمشاد أختر، في البيان عن تهايتها لنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية على فوزه بهذه الجائزة، مؤكدة أنه جدير بها كونه مثالا عظيما في المنطقة حيث يكمن التحدي المتمثل في تطوير فعالية أطر السياسات العامة، المكتملة عن طريق المساءلة والتجاوب في الإدارة العامة، والذي هو المفتاح لفتح المنطقة على إمكانات كبيرة من أجل التنمية

المدير التنفيذي للبنك الدولي د. ميرزا حسن، أكد من جانبه أن هذا التكريم يعكس التقدير الكبير لإخلاص الأرحبي وتفانيه في أداء المهام المسندة إليه بتميز ومساهمته الشخصية في مكافحة الفقر وتعزيز النمو وتحسين الحكم. وقال "إن قيادته والتزامه لطالما كانا مصدر إلهام لنا جميعا نحن العاملين في مجال التنمية".

من ناحيته، أختتم الأرحبي تصريحاً له قائلاً: "إن فوز مواطن يماني من بين عدد كبير من المرشحين المتميزين من بلدان العالم هو مبعث للثقة للأفراد والمؤسسات في اليمن بقدرات كامنة قادرة على الأداء بتميز كما أثبت ذلك، على سبيل المثال، الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة واللذان يُعتبران من أفضل المؤسسات في العالم. وقد بادر موظفو الصندوق الاجتماعي بإقامة حفل بسيط للاحتفال بالمناسبة.

في حفل كبير أقامه البنك الدولي بمناسبة اليوم الخاص بالقطاع العام، قدم البنك الدولي جائزته "جيت جيل" لعام 2010 للأداء المتميز في مجال الخدمة العامة (التي تمنح مرة واحدة كل عامين) للأستاذ عبد الكريم إسماعيل الأرحبي، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التخطيط والتعاون الدولي، تقديراً لإسهاماته في تعزيز الجهود القيادية اليمانية لعملية الإصلاحات.

وأوضح البنك الدولي في بيان أصدره بهذا الشأن أنه "يتم اختيار المرشحين على أساس معايير وجود السجلات الحافلة والمستدامة للخدمة العامة والبراهين التي توضح القيادة والابتكار لتعزيز كفاءة الخدمات العامة وفعاليتها وإظهار أعلى المعايير لأخلاقيات المهنة والتفاني والتكيف وفقاً لظروف المستفيدين وموظفي الخدمة العامة من ذوي الصفات البارزة والمهلمة بالأمانة، والنزاهة، والمساءلة." ولقت البنك الدولي أن الجائزة جاءت تقديراً لجهود الأرحبي الدؤوبة لقيادة عمليات الإصلاح وكونه شخصية بارزة قادت كثيراً من برامج الإصلاح الرامية إلى الحد من الفقر، وتحسين الإدارة والحكم، وتوسيع نطاق النمو الاقتصادي في اليمن. منوها بما لدى الأرحبي من سجل لا مثيل له من الصراحة، والنزاهة، والمساءلة خلال الفترة الطويلة التي تحمل فيها مسئولية قيادة مؤسسات الخدمة العامة".

موظفو الصندوق يحتفون بالمناسبة



## الإطار 2

### الصندوق يحصل على أعلى تقدير لأدائه في المرحلة الثالثة

أنشطته لتلبي الاحتياجات ذات الأولوية للمجتمعات المحلية، والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية. لقد طور الصندوق الاجتماعي هيكله التنظيمي ودورة حياة المشاريع بطريقة مهنية عالية، وذلك خلال المراحل الثلاث الأولى من عملياته. كما طور نظاماً حديثاً للمعلومات الإدارية، جرى تصميمه في الصندوق ذاته، وبحيث يحيط بجميع الجوانب المتعلقة بالمشاريع. ويعمل الصندوق أيضاً على الاستثمار، بشكل منهجي، في بناء قدرات موظفيه وضمان تعلمهم المستمر.

وقد مكنت هذه الجوانب الصندوق الاجتماعي من زيادة فعاليته في توسيع نطاق أنشطته متعددة القطاعات، والتي تعود بالفائدة المباشرة على أكثر من نصف السكان في اليمن.

بحلول نهاية عام 2010، أنهى الصندوق الاجتماعي للتنمية المرحلة الثالثة من عملياته. وقد مهدت النجاحات والانجازات، التي حققها الصندوق خلال هذه المرحلة، الطريق للشروع في المرحلة الرابعة التي ستبدأ عام 2011 مع توفر الدعم القوي الذي يحصل عليه الصندوق من الجهات المانحة، والمجتمعات المحلية والحكومة.

وفي 30 ديسمبر 2010، أصدر البنك الدولي، باعتباره المانح الرئيسي للصندوق، تقرير انجاز تنفيذ المرحلة، والذي يُقيّم فيه بصورة معمّمة أداء المرحلة الثالثة - بما في ذلك أداء الصندوق وأثره. وقد صنّف التقرير أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالمُرضي للغاية.

واستندت مبررات هذا التصنيف العالي على قدرة الصندوق - على الدوام - لإثبات مستوى مُرضٍ من التنفيذ الفني والمؤسسي، وكذلك الأداء المالي والتعاقدى موضع الثقة، وذلك طوال فترات التنفيذ. ويقوم الصندوق بتصميم

توعية مجتمع القليعا - فرع العدين - إب



## عمليات الصندوق

بلغ عدد المشاريع في كل قطاعات التدخل التي نفذها والتزم بها الصندوق خلال المراحل الثلاث للفترة (1997-2010) حوالي 10,768 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 1.25 مليار دولار تقريباً. وعلى المستوى الجغرافي فقد تدخل الصندوق في كل مديريات الجمهورية، ووصل إلى حوالي 1,817 عزلة من إجمالي عزلة الجمهورية (البالغ عددها 2,117 عزلة).

### أداء الصندوق خلال المرحلة الثالثة (2004-2010)

بمع نهاية عام 2010، يكون الصندوق الاجتماعي للتنمية قد أكمل المرحلة الثالثة من عملياته التي بدأت عام 2004، والتي تمت خلالها الموافقة على وتنفيذ أكثر من 7,401 مشروع بلغت تكلفتها الإجمالية حوالي 959 مليون دولار لتحسين الوصول إلى الخدمات. ويُقدر عدد الذين تحسن وصول الخدمات إليهم من هذه المشاريع حوالي 14.3 مليون فرد، تشكل الإناث منهم تقريباً 55 %، كما بلغ عدد فرص العمل المؤقتة التي وفرها الصندوق خلال المرحلة حوالي 32.7 مليون يوم عمل.

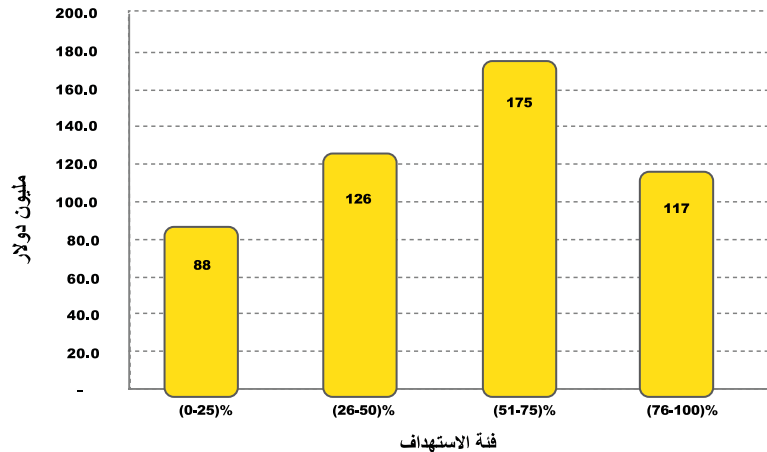
كما قامت برامج ومؤسسات التمويل الأصغر التي يدعمها الصندوق الاجتماعي بتقديم قروض يصل عددها إلى 340 ألف قرض، ووصل عدد العملاء النشطين في نهاية شهر ديسمبر 2010 إلى 60 ألفاً (تشكل الإناث أكثر من نصفهم) لتوفير فرص عمل دائمة لأكثر من 90,000 شخص.

### آليات الاستهداف خلال المرحلة الثالثة

يتم توجيه موارد الصندوق إلى المناطق الأكثر فقراً واحتياجاً للخدمات، حيث يتم تنفيذ وتطبيق طرق متعددة للاستهداف وذلك كما يلي:

#### ■ الاستهداف الجغرافي

يتم تخصيص جزء من موارد الصندوق وفقاً لعدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر والسكان الذين يتأثرون بتدني مستوى الخدمات وتدني أحوال المعيشة على مستوى المحافظة والمديرية والذي تم الحصول على بياناتهم من نتائج تعداد ديسمبر 2004 ومسوح ميزانية الأسرة لعام 2005-2006، ومن ثم يتم استهداف التجمعات السكانية الفقيرة والأكثر احتياجاً للخدمات الأساسية من خلال خمسة قطاعات رئيسية هي التعليم والصحة والمياه والبيئة والطرق الريفية. وقد بلغ عدد المشاريع ضمن هذا الاستهداف خلال المرحلة الثالثة 3,225 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 507 ملايين دولار، وبنسبة تقارب 53 % من إجمالي استثمارات المرحلة الثالثة (2004-2010). بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير برنامج للأشغال كثيفة العمالة باتباع مبدأ النقد مقابل العمل ليتوجه إلى المناطق الأكثر تعرضاً للفقر.



الشكل 1  
الاستثمار الذي تم الالتزام به في  
الاستهداف الجغرافي حسب فئة  
الاستهداف في مشاريع الصندوق خلال  
المرحلة الثالثة 2004 - 2010م

وخلال المرحلة الثالثة، سعى الصندوق للوصول إلى المناطق والقرى الأكثر احتياجاً للخدمات، حيث تم تخصيص ما يقارب 50% من موارد الصندوق لاستثمارها عبر الاستهداف الجغرافي.

وضمن المديرية المستهدفة بهذه الآلية، تم تصنيف قراها إلى أربع فئات باستخدام مؤشر الفقر (مؤشر تدني مستوى المعيشة) استناداً إلى البيانات المستخلصة من التعداد العام للمساكن والسكان لعام 2004. ومؤشر الفقر هو مؤشر مركب يعكس متوسط 6 مؤشرات لها علاقة بالفقر، وهي: (1) نسبة الأمية (بين أوساط من تصل أعمارهم إلى 10 أعوام فما فوق)؛ (2) معدل عدم الالتحاق بالتعليم الأساسي (ممن تتراوح أعمارهم بين 06-15 عاماً)؛ (3) نسبة الأسر التي تستخدم الحطب والفحم كوقود للطهي؛ (4) نسبة الأسر التي لا تتوفر لها مياه شرب مأمونة؛ (5) نسبة الأسر التي لا تتوفر لها كهرباء؛ و(6) نسبة الأسر التي لا تتوفر لها صرف صحي مناسب. وكلما كان مؤشر الفقر في منطقة معينة مرتفعاً، كلما كانت الظروف المعيشية لسكان هذه المنطقة أسوأ (وبالتالي، يكونون أكثر استحقاقاً لتدخلات الصندوق). والفئات الأربع هي كالتالي:

**الفئة الثالثة**  
(مؤشر الفقر: 51-75%)، وهي فئات محتاجة للخدمات، وبلغ الاستثمار فيها 175.3 مليون دولار، ونسبة 35% من إجمالي الموارد.

**الفئة الرابعة (76-100%)**، وهي الفئة الأكثر فقراً واحتياجاً للخدمات. وقد بلغ حجم الاستثمار لصالح هذه الفئة 117.4 مليون دولار، شكل نسبة 23% من إجمالي الاستثمار.

**الفئة الأولى (والتي يقع مؤشر فقر القرية فيها بين 0-25%)**، وهي الفئة التي تُعتبر أحسن حالاً نسبياً، ولا تخلو من مناطق فقيرة وقرى ذات احتياج للخدمات، وخاصة في الريف. وقد بلغ حجم الاستثمار في هذه الفئة 87.9 مليون دولار بنسبة 17% من إجمالي استثمار الاستهداف الجغرافي للمرحلة الثالثة.

**الفئة الثانية (ذات مؤشر فقر 26-50%)**، ويُعتبر وضع الأسر فيها أدنى حالاً من المجموعة السابقة، وبلغت نسبة الإنفاق عليها 25%، وذلك بمبلغ 125.9 مليون دولار.



الجدير بالذكر أنه يوجد في البلاد أكثر من 128 ألف تجمع سكاني يعيشون في إطار 40 ألف مدينة وقرية، ويبلغ عدد القرى التي يقل فيها عدد السكان عن 300 نسمة أكثر من 23 ألف قرية.. الأمر الذي يجعل التدخلات في هذه المناطق تشكل تحدياً كبيراً.

## ■ الاستهداف القطاعي والبرامج الخاصة

يتم بموجب هذا النوع من الاستهداف توجيه موارد إضافية لتصميم وتنفيذ برامج ومشاريع تعالج مشكلات تعاني منها تجمعات وفئات سكانية معينة كانت قد استهدفت جغرافياً أيضاً.. وذلك للمساهمة في التخفيف من آثار التحديات القطاعية مثل شح المياه (وخاصة في المناطق الريفية التي تعتمد في الشرب على مياه الأمطار)، والتحاق الفتيات بالتعليم الأساسي (في المناطق التي يتدنّى فيها التحاق الإناث) وحماية أو تنفيذ برامج خاصة تستهدف المناطق الأكثر فقراً بتدخلات متكاملة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الصندوق يخصص جزءاً من موارده لتنفيذ مشاريع وبرامج في مجال الموروث الثقافي للمحافظة على المعالم الأثرية وصيانتها - من جهة - وإيجاد فرص عمل للأيدي التقليدية الماهرة (من جهة أخرى).. وكذا برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر الذي يركز على صغار المستثمرين، ويبلغ متوسط القرض فيه 200 دولار، الأمر الذي يعكس وصول الخدمات المالية إلى الفئات الفقيرة بالإضافة إلى برنامج بناء القدرات الذي يستهدف بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية والفنية لجهات وأفراد.

بلغ عدد المشاريع التي نفذها الصندوق في هذا النوع من الاستهداف 3,778 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 434 مليون دولار، شكلت نسبة 45% من إجمالي حجم استثمار المرحلة الثالثة.

## ■ الاستهداف الاجتماعي

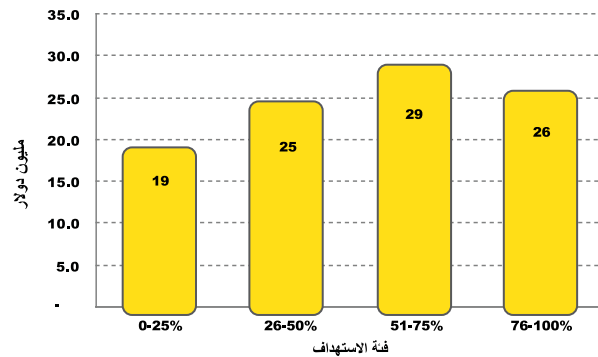
يركز هذا النمط من الاستهداف - بشكل خاص - على الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وذلك حتى لا تتأثر الفئات المجتمعية الأخرى على المخصصات الجغرافية. ويندرج في إطار ذوي الاحتياجات الخاصة الأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء والأطفال المعرضون للخطر، والمهمشون اجتماعياً، ونزلاء ونزيلات السجون) ... وقد استهدف الصندوق هذه الفئات بحوالي 398 مشروعاً بلغت تكلفتها الإجمالية 18.9 مليون دولار على مدار سنوات المرحلة الثالثة.

## توزيع المشاريع في عام 2010

تم الالتزام خلال العام بـ 1,239 مشروعاً بتكلفة بلغت 196.7 مليون دولار. ووَصَلَ الصَّرْفُ إلى حوالي 161 مليون دولار بزيادة تبلغ نسبتها نحو 15% عما كان الوضع عليه العام الماضي (139 مليون دولار). وهذا يعكس تحسُّن وتطور الأداء، وسرعة تنفيذ وإنجاز المشاريع.

## ■ الاستهداف الجغرافي خلال عام 2010

بلغ إجمالي الاستثمار للاستهداف الجغرافي في خطة عام 2010 حوالي 99 مليون دولار. ووفقاً للفئات المشار إليها سابقاً، تم توزيع هذا الاستثمار كالتالي: الاستثمار الموجه للفئة الأولى حوالي 19 مليون دولار (بنسبة 19%)، ولفئة الثانية قرابة 25 مليون دولار (25%)، بينما وصل الاستثمار الموجه للفئة الثالثة إلى نحو 29 مليون دولار (29%). وبلغ في الفئة الرابعة 26 مليون دولار تقريباً (26%).



الشكل 2

الاستثمار الذي تم الالتزام به في الاستهداف الجغرافي حسب فئة الاستهداف في مشاريع الصندوق خلال عام 2010م

تتمثل رؤية الصندوق لدوره في قطاع التعليم في دعم ومساندة جهود وزارة التربية والتعليم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والثانوي، والأهداف العالمية المعلنة بخصوص التعليم للجميع.

## التعليم





خلال عام 2010، واصل قطاع التعليم استثماره بالنصيب الأوفر من إجمالي استثمارات الصندوق. فقد طُوِّرَ الصندوق، خلال العام، 323 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 72.5 مليون دولار. وتعود هذه المشروعات بفائدة مباشرة على حوالي 143,332 شخصاً (45% منهم من الإناث).

أما تراكمياً، فقد بلغ عدد المشاريع 4,261 مشروعاً، بكلفة تقديرية تصل إلى قرابة 548 مليون دولار. ويستفيد من هذه المشاريع استفادة مباشرة أكثر من 2.4 مليون شخص (45% منهم إناث) - (الجدول 1).

## الجدول 1

### مؤشرات مشاريع قطاع التعليم

البيان	2010	تراكمي (1997-2010)
عدد المشاريع التي تم تطويرها	323	4,261
التكلفة التقديرية (ألف دولار)	72,512	547,936
المشاريع المنجزة	356 *	3,514
المنصرف (ألف دولار)	63,912	399,121
المستفيدون المباثرون (بالآلاف)	143	2,435
نسبة المستفيدات من الإناث (%)	45	45
العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل)	2,033	19,565

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2010

برامج التعليم غير النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار اهتماماً خاصاً، وبتنمية وتطوير البناء الإداري والمؤسسي للقطاعات المعنية بوزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات والمديريات من خلال دعم البنية الأساسية والدعم المؤسسي، وتعزيز لا مركزية الخدمات التعليمية.

تلخصت خطة عمل 2010 لمشاريع القطاع، وتبلورت تدخلاته، في توفير فرص متكافئة للذكور والإناث، والريف والحضر، لرفع معدلات الالتحاق وزيادة عدد الملتحقين والملتحات في التعليم.. بالإضافة إلى تجويد العملية التعليمية من خلال دعم برامج التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال، وبرامج رعاية الموهوبين والمبدعين.. وكذا إيلاء

## توفير فرص متكافئة في التعليم

وخلال عام 2010، طُوِّرَ قطاع التعليم في مجال البنية التحتية 258 مشروعاً، بتكلفة تقديرية تقارب 61 مليون دولار. وشملت هذه المشاريع إنشاء 1,936 فصلاً دراسياً جديداً، وترميم واستكمال 170 فصلاً. ويستفيد من المشاريع حوالي 110,194 تلميذاً وتلميذة (39% منهم إناث). وتراكمياً، وصل عدد الفصول الدراسية التي شيدها الصندوق إلى أكثر من 27 ألف فصل دراسي.

كما تم، خلال العام، تنفيذ حملات توعية في المناطق التي يتدنى فيها تعليم الفتاة، وجرى استكمال تطوير الدليل الإرشادي للتكوينات الطلابية، وتنقيح وطباعة دليل المهارات الحياتية، وتدريب 231 معلمة على استخدام الدليل في 11 محافظة يُنفذ فيها برنامج تعليم الفتاة. ودُرِّب كذلك 60 معلماً ومعلمة على الوسائل التربوية البديلة للعنف في المدارس، و60 آخرين على إدارة الفصل متعدد المستويات.

يهدف الصندوق من خلال تدخلاته في قطاع التعليم إلى المساهمة في توفير فرص تعليمية متكافئة للذكور والإناث، وفي الريف والحضر، وتضييق فجوة الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي بين الأولاد والبنات.. وذلك من خلال إنشاء مبانٍ مدرسية جديدة لتوسيع دائرة استيعاب الأطفال في سن التعليم المدرسي، وكذا ترميم بعض المنشآت التربوية وإعادة تأهيلها، وتحسين البيئة التعليمية لتصبح محفزة وداعمة لنمو التلاميذ ومشجعة للالتحاق والاستقرار المدرسي.. فضلاً عن إضافة فصول دراسية ومرافق خدمية لمؤسسات قائمة بغرض التخفيف من التزاحم، أو استيعاب شُعَب خارج المبنى المدرسي، وتأثيث وتجهيز المباني المدرسية بما يمكنها من أداء دورها واستقرار العملية التعليمية والتربوية.

## دعم تجويد التعليم

بمقاعَدَ فردية تدعمُ منهجية التعلم النشط.. وكذلك من خلال تنفيذ 19 دورة تدريبية للكوادر الإدارية والفنية، والمعلمين والمعلمات، والمرشدين الاجتماعيين، ومربي ومربيات الصفوف الأولى، ومديري شبكة "دُرُوب"، ومجالس الآباء والأمهات بمدارس تجويد التعليم.. وذلك في عدة مجالات، منها تعليم مهارات القراءة والكتابة لطلبة الصفوف الأولى، والتعليم التفاعلي، وحقوق الطفل، والخصائص النفسية والسلوكية والبدائل التربوية للعقاب المدرسي، وإنشاء صفحات ويكيبيديا، والمشاركة في دروس إقليمية عبر شبكة الانترنت.. بالإضافة إلى إنتاج مشاريع تعليمية في المحاور الثلاثة (صعوبات التعلم، الموهوبين و المتفوقون، واستخدام التكنولوجيا في التعليم). استفاد من هذه الدورات 461 مشاركاً (79% منهم إناث). كما شارك معلمون ومعلمات في إنتاج قصص تعاضدية، وشاركوا في حلقتين دراسيتين إقليميتين بالاشتراك مع معلمين من عُمان، ومصر، ولبنان، وقطر.

يولي الصندوقُ الجودة التعليمية اهتماماً خاصاً من خلال دعم برامج التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال، وبرامج رعاية الموهوبين والمبدعين، وتجريب مقاربات جديدة على صعيد تطوير نوعية التعليم، وإدخال تقنيات جديدة في التعليم والتعلم، واختبار عدة مفاهيم وأساليب وتطبيقات جديدة في ممارسات العملية التعليمية وبناء القدرات.

خلال العام، طور القطاع 10 مشاريع لدعم التعليم قبل المدرسي: منها 8 مشاريع بناء وتأثيث وتجهيز رياض أطفال في محافظات عدن ولحج وحضرموت (استفاد منها حوالي 950 تلميذاً و1,710 تلميذات)، ومشروعان لتدريب وتأهيل 60 مربية أطفال على إدارة الصف والتعلم باللعب في مدن ذمار وتعز والبيضاء.

وفي مجال تعليم الموهوبين طور القطاع خلال العام 6 مشاريع بتكلفة تقديرية حوالي 631,300 دولار لتزويد المدارس الحاضنة للطلبة الموهوبين بالأدوات والمواد اللازمة للمشاكل، والكتب والمراجع العلمية والأدبية والمعامل التطبيقية.. بالإضافة إلى تدريب وتأهيل المعلمين والفريق الفني للبرنامج، ودعم المسارات والأنشطة التنفيذية للبرنامج الوطني للموهوبين. استفاد من هذا الدعم حوالي 1,975 طالباً، و5,850 طالبة و68 معلماً و97 معلمة.

كما واصل الصندوقُ دعمه لمدارس تجويد التعليم بتزويدها



مجموعة الموهوبين والمبدعين ضمن برنامج "دروب" لجودة التعليم. مدرسة السلام - امانة العاصمة

## الاهتمام ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار

عمل القطاع، بترابط وثيق مع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، على تنفيذ 14 مشروعاً خلال العام ركزت في بناء قدرات الكوادر الإدارية ومعلمي ومعلمات محو الأمية، وتطوير لوائح وأدلة، ودعم مؤسسي.. حيث تم تنفيذ 3 ورش عمل، ومراجعة وإقرار اللائحة التنظيمية الخاصة بالتوجيه الفني لمحو الأمية وتعليم الكبار، ودليل تدريب معلمي ومعلمات محو الأمية وتعليم الكبار.. بالإضافة إلى تنفيذ دورة تدريبية حول التخطيط الاستراتيجي وإعداد الخطط التنفيذية لـ 35 من مديري عموم محو الأمية وتعليم الكبار في الجهاز ومكاتبه في 21 محافظة.

كما تم أيضاً خلال العام إجراء دراسة ميدانية لتحديد الاحتياجات لدعم مراكز التدريب النسوي التابعة لجهاز محو الأمية في أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء والحديدة وتعز، وتنفيذ دراسة ميدانية في 22 مديرية بمحافظة الحديدة لتقييم أثر تدريب معلمي ومعلمات محو الأمية وتعليم الكبار في مجال مهارات تعليم الكبار وإعداد الوسائل التعليمية، شارك فيها 326 من معلمي ومعلمات ودارسات وموجهي فصول محو الأمية وتعليم الكبار ومدراء مكاتب محو الأمية.. بالإضافة إلى طباعة 2,000 نسخة من كتب الوسائل والأنشطة التعليمية لمعلمي صفوف محو الأمية وتعليم الكبار .

كما دُرِّبَ 486 من معلمي محو الأمية (73 % منهم إناث) على أساليب وطرق تدريس الكبار وإعداد الوسائل التعليمية.



## اللامركزية الإدارية في التعليم والدعم المؤسسي

واصل الصندوقُ جهوده في تقديم الدعم المؤسسي لإدارات ومكاتب وزارة التربية والتعليم في المديريات والمحافظات من خلال تنفيذ 26 مشروعاً تهدفُ إلى بناء وتأثيث وتجهيز 19 مكتب تربية وتعليم على مستوى المديرية، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار للكادر الوظيفي في هذه المكاتب، وبالتالي سهولة التواصل بين هذه المكاتب والمنشآت التعليمية التي تشرف عليها المكاتب. وتوعدت بقية المشاريع بين بناء مركز تنمية الطفولة المبكرة، ودعم الإدارة العامة للخارطة المدرسية بوزارة التربية والتعليم في بناء قاعدة بيانات وتزويدها بنظام المعلومات الجغرافي الحديث، ومركز إنتاج الوسائل التعليمية بمحافظة إب، وتدريب 211 من كوادر مكاتب التربية والتعليم.

### الإطار 3

#### أسماء وقلة... بين الأمس واليوم

في عزلة الرامية العليا (مديرية السخنة، محافظة الحديدة)، كانت "مدرسة الثورة" المختلطة مزدهمة بالطلاب والطالبات، الأمر الذي تسبب في تسرب أعداد كبيرة من الفتيات بسبب الاختلاط، وبالذات بعد الصف الثالث الابتدائي. ولهذا السبب، ولأن المنطقة مركز جذب للعديد من القرى أيضاً (مثل شعونة، وصيف عيد، والجاوي، والنهاري، والمرمادة، والمعصيات، والمصبار، والشعوب، والجروب...)، فقد قرر الصندوق الاجتماعي التدخل لبناء مدرسة أسماء للبنات مع تجهيز والتأثيث والمرافق المختلفة، وذلك بهدف الإسهام في الحد من تسرب الفتيات من التعليم، ورفع معدلات التحاق البنات بالتعليم، ومواصلتهم للدراسة حتى المستوى الثانوي، وتمكين المنقطعات من العودة لمواصلة تعليمهن، وإيجاد مخرجات من الثانوية العامة.. وبالتالي تحسين الوضع التعليمي في المنطقة عموماً..

فقد بدأ شعاع أمل يشق طريقه عبر تلك الصحراء.. فمن الصف، بدأ ظهور مدرسة أساسية صغيرة، وكان الفضل بعد الله تعالى للصندوق الاجتماعي للتنمية.. وبدأ الحلم يكبر ويكبر حتى أصبح الابتدائي يليه الإعدادي.. وواصل الحلم توسعه إلى أن افتتح القسم الثانوي الذي ما زال في بدايته.. وهكذا أصبحت المدرسة تضم المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية.. وبإذن الله تعالى تكتمل مسيرتها بكل نجاح إلى أن تثبت أقدامها في مجال التعليم..

الأستاذة / رمضانة عبد الله إبراهيم زهيرى  
مديرة المدرسة

#### هذه 3 شهادات من داخل مدرسة أسماء للبنات عن الأثر الكبير لهذا التدخل الهام

"جميعنا يسعى إلى تطور ونهضة مجتمعه ولن يتم هذا التطور إلا بالعلم للمرأة والرجل على حدٍ سواء، لكن تعليم الفتاة في مديرتنا عانى صعوبات وواجه العديد من المنغصات تجاه التعليم المختلط للذكور والإناث في مدرسة واحدة.

وكان حلم كل البنات وأسرهن وجود مدرسة خاصة للبنات. وقد تحقق هذا الحلم ولله الحمد بعد عناء طويل..



” كان تعليم الفتاة ذا مستوى متدنٍ جداً، وكان يوجد عدد قليل من الفتيات المتعلّقات..

ولكن بعد أن تم فصل البنات وبناء مدرسة خاصة بهن من قبل الصندوق الاجتماعي، أصبح لدينا عدد كبير من التلميذات، وصار مستوى تعليم الفتاة مرتفعاً.. حتى التلميذات والطالبات اللاتي لم يواصلن التعليم أصبحن اليوم في الإعدادية والثانوية، وأصبحن اليوم يأتين للمدرسة ويسجلن أسماءهن لإكمال تعليمهن حتى تخرجهن.. ويعون الله تعالى صار الإقبال على المدرسة كبيراً حتى من القرى المجاورة..

وكان للصندوق الاجتماعي الفضل بعد الله في إنشاء هذا الصرح العلمي الذي سيظل مناهلاً لكل من يريد رفعة نفسه“.

**فاطمة يحيى محمد شلاع**

**رئيس مجلس الأمهات في المدرسة**

أما زميلتي وشيلة، التي تبلغ من العمر 19 سنة، فلم تكن تتوقع بعد هذا العمر أن تدرس نهائياً بسبب رفض أهلها أن تدرس في مدرسة الثورة المختلطة.. وبعد فتح مدرسة أسماء للبنات، التحقت وشيلة بالمدرسة، وبدأت مشوارها التعليمي وهي بهذا السن.. ولم تخجل من دراستها في الصف الأول الأساسي في هذا العمر، فطلب العلم ليس له سنٌ مُحدّدة.. وهي الآن في الصف التاسع، وتطمح أن تكون مُدرّسة في مدرسة أسماء..

لقد فتحت المدرسة الخاصة للبنات، التي تبنّاها وبنّاها الصندوق الاجتماعي، طريق أملٍ واضحاً ومنبهراً لكثير من فتيات المنطقة ليُكملن تعليمهن.

**الطالبة : فلة أحمد حسين**

**الصف التاسع**

”لقد درستُ في مدرسة الثورة من الصف الأول.. وحينها سمحت لي أسرتي بالدراسة بقولهم: ”حتى الابتدائية ويس“!

وعندما وصلت للصف الرابع، تم بناء مدرسة أسماء للبنات فسمحت لي أسرتي بإكمال الدراسة حتى الصف السادس.. ولما أكملت المرحلة الإعدادية، واجهتُ رفض الأسرة في إكمال الدراسة في ثانوية الثورة المختلطة، وحاولت بشتى الوسائل، لكن دون جدوى.. فاستسلمتُ وجلستُ في البيت تحت رغبة وإلحاح الجميع.. وظل اليأس يراودني من إكمال تعليمي.

وعندما سمعت عن افتتاح المرحلة الثانوية في مدرسة أسماء، شعرت بالسعادة وبدأ الأمل يراودني لإكمال تعليمي وتجدد طموحي بأن أخذ أعلى الشهادات، وأنال أعلى المناصب..



فلة وزميلاتها .. نظرات انهماك وأمل!

تتمثل رؤية الصندوق الاجتماعي في هذا القطاع في مساندة الجهود التي تبذلها وزارة الصحة العامة والسكان لرفع نسبة التغطية بالخدمات الصحية الأساسية، وتعزيز أداء النظام الصحي وإدارة الموارد البشرية.. وذلك من أجل المساهمة في تحقيق مرامي التنمية الألفية المتعلقة بالجانب الصحي، والمؤمل تحقيقها بحلول عام 2015.

## الصحة



يتم تطوير مشاريع قطاع الصحة في الصندوق بالشراكة مع الوزارة لدعم برامج رئيسية تهدف إلى توسيع وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتحسين نوعية التعليم الصحي الواسطي، وتوسعة وتحسين خدمات الصحة الإنجابية، وتوفير خدمات الرعاية الصحية النفسية.

وقد تركزت خطة 2010 في قطاع الصحة، وتبلورت تدخلاته، في تقوية الشراكة مع وزارة الصحة ومكاتبها في المحافظات، وكذا مع بقية الشركاء في القطاع.. فضلاً عن توسيع وتحسين التغطية بخدمات الرعاية الصحية، ودعم خدمات الأمومة والطفولة، وتحسين التعليم الصحي الواسطي، وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية النفسية.

وقد تم تطوير 83 مشروعاً بتكلفة تقديرية تجاوزت 8 ملايين دولار، موزعة على البرامج الأربعة الرئيسية. ويُقدَّر عدد المستفيدين المباشرين من هذه المشاريع حوالي 296,415 شخصاً (نسبة الإناث منهم حوالي 65%) - (الجدول 2).

## الجدول 2

### مؤشرات قطاع الصحة

تراكمي (1997-2010)	2010	البيان
953	83	عدد المشاريع التي تم تطويرها
81,213	8,112	التكلفة التقديرية (ألف دولار)
740	* 82	المشاريع المنجزة
54,981	10,684	المنصرف (ألف دولار)
9217	296	المستفيدون المباشرون (بالآلاف)
45	65	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
1,957	229	العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل)

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2010

## تحسين الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية

شخص (منهم 82.5% إناث). وتشمل هذه المشاريع دعم البنية التحتية (بناء/تجهيز وتأثيث) لأقسام طوارئ التوليد الأساسية والشاملة، ومراكز الأمومة والطفولة في عدد من المحافظات والمستشفيات والمراكز الصحية.

**زيادة عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية:**  
تم خلال العام تطوير 3 مشاريع لتأهيل 80 طالباً وطالبة كمساعدي أطباء لسد احتياجات مرافق الرعاية الصحية الأولية (في محافظتي ذمار والبيضاء)، و20 طالبة في تخصص تمريض مهني (مديرية حَمْر - محافظة عمران).

كما طُوِّرَ الصندوق مشروعَ بناء وتجهيز المركز الوطني لتدريب القابلات والمرضات (المعلا، عدن).  
وجرى أيضاً تقييم دعم الصندوق الاجتماعي للمعاهد الصحية الحكومية منذ عام 2002، وتضمنت وثيقة التقييم توصياتٍ لكيفية تطوير هذا الدعم (أنظر الإطار 4 أدناه)، وعُرضت النتائجُ في ورشة عمل تم تنظيمها برعاية وزارة الصحة.

خلال العام، طُوِّرَ 23 مشروعاً لتحسين الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية ومرافق الأمومة والطفولة بتكلفة تقديرية تتجاوز 5.9 مليون دولار، وإجمالي مستفيدين حوالي 285 ألف شخص (64% إناث) كما يلي:

**زيادة الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية:**  
تم تطوير 19 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقارب 2.5 مليون دولار وإجمالي مستفيدين يقارب عددهم 159 ألف شخص (50% إناث). وقد استهدفت هذه المشاريع بناءً وتجهيزاً وتأثيثاً وحدات ومراكز صحية في 7 محافظات، وتنفيذ برنامج تحسين الجودة في خمسة مرافق صحية من مديريات ساحل حضرموت بالتعاون مع مكتب الصحة في محافظة حضرموت والمنظمة الألمانية للتعاون الفني (GTZ).

**خفض وفيات الأمهات والرضع:** تم تنفيذ 4 مشاريع في جانب البنية التحتية لخدمات الصحة الإنجابية بتكلفة تقديرية 3.4 مليون دولار، ويقدر عدد المستفيدين منها حوالي 126 ألف

## تجويد خدمات الرعاية الصحية الأولية

وإعداد الدليل المرجعي، الذي سيتم تنفيذه بالتنسيق مع وزارة الصحة والمعاهد الصحية وبقية الشركاء بما يضمن الاستجابة للأولويات الصحية الوطنية في ما يتعلق بصحة الأمهات والمواليد.

**زيادة الولادات تحت إشراف طبي:** يركز هذا المكون على التدريب قبل وأثناء الخدمة للقابلات، وتقديم منح في مجال القبالة للطالبات من كل المحافظات بهدف تحسين الخدمات المقدمة للأمهات وحديثي الولادة.

وقد تم تطوير 24 مشروعاً لتدريب 502 قابلة مجتمع (من 15 محافظة) في الرعاية المنزلية لصحة الأم والوليد، و3 مشاريع لتدريب 72 مدربة قابلات مجتمع (من عدة محافظات أيضاً) على برنامج الرعاية المنزلية لصحة الأم والوليد.. بالإضافة إلى مشروع لتأهيل 20 من خريجات الثانوية العامة (من محافظة عمران) ليصبحن قابلات فنيات.

كما تم تطوير مشروع لتوفير مستلزمات تدريبية لدورات الرعاية المنزلية لصحة الأم والوليد لفروع الصندوق بما يسهل تدريب القابلات على البرنامج.

**تعزيز قدرات ومهارات مقدمي الخدمات:** يهدف هذا المكون إلى تعزيز كفاءة وقدرات مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال التدريب أثناء الخدمة. ويعمل الصندوق على تحسين جودة المخرجات من الكوادر الصحية بالرقابة والمتابعة المستمرة.

تم تطوير 38 مشروعاً بتكلفة تقديرية أكثر من مليون دولار، وإجمالي مستفيدين (متدربين ومتدربات) 1,040 شخص (68% إناث)، حيث استهدفت 7 مشاريع تدريب 358 كادراً صحياً مساعداً على الرعاية التكاملية لصحة الطفل من محافظات تعز والمحويت والبيضاء وحجة وشبوة.

وطُوِّرَ الصندوق كذلك مشروعاً لتدريب 20 من الاستشاريين الصحيين للصندوق (من كلا الجنسين) في آليات دراسة وتحديد الاحتياجات الصحية، ومشروع تدريب مسؤولي التثقيف الصحي في مكاتب الصحة (محافظة عمران) على أساليب التوعية والتثقيف الصحي، ومشروع لتدريب كوادر طبية ومساعدة على الاكتشاف المبكر للإعاقة الحركية والإحالة في عدة مديريات ريفية (محافظة تعز).

كما تم تطوير مشروع «مراجعة وتحديث منهج قابلات المجتمع



## تحسين الوصول لخدمات الصحة النفسية

كما طُوِّرَ الصندوقُ مشروعَ "إخراج وطباعة الدليل الوطني في الطب النفسي للعاملين في الرعاية الصحية الأولية"، الذي أعده خبراءٌ وطنيون بناءً على التصنيف العالمي للأمراض النفسية المعتمد من منظمة الصحة العالمية، وتمت مناقشته ومراجعته مع المعنيين في وزارة الصحة العامة والسكان والجهات ذات العلاقة.. وقد تم إقراره من الوزارة.

طُوِّرَ الصندوقُ مشروعاً لتعزيز الصحة النفسية المدرسية في أمانة العاصمة من خلال عقد ورش عمل مع الوزارات ذات العلاقة ومدراء المدارس لمناقشة أهمية دور الأخصائيين النفسيين في كل المدارس لتفعيل الإرشاد النفسي في مرحلتي الطفولة والمراهقة، وكذا طرق تعزيز الصحة النفسية المدرسية ورفع الوعي بالصحة النفسية والإرشاد النفسي في المدارس. كما تم تطوير 5 مشاريع لتدريب 78 طبيب عموم و92 كادراً صحياً مساعداً (من أمانة العاصمة ومحافظات البيضاء وذمار والحديدة وريمة) على الرعاية النفسية.

## تعزيز الشراكة والبناء المؤسسي

نفذ الصندوقُ عدداً من الأنشطة في إطار تعزيز الشراكة والبناء المؤسسي لوزارة الصحة العامة والسكان، منها ما يلي:

- تطوير 4 مشاريع في جانب تعزيز النظم الصحية من خلال دعم بعض النظم الصحية ذات الأولوية وفقاً للاستراتيجية الصحية الوطنية، ومراجعة إصلاح القطاع الصحي.. وهذه الانظمة هي: نظام المديرية الصحية، والتعليم المهني المستمر، والخارطة الصحية، وتوسيع تطبيق نظام الموارد الصحية البشرية.
- المشاركة في إعداد الاستراتيجية الوطنية للقبالات، والتي سيتم تضمينها كمكون رئيسي في الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2011-2015).
- دعم وزارة الصحة لتطوير مشروع البرنامج الوطني للصحة النفسية من خلال تدريب الكوادر الإدارية للبرنامج في جميع المحافظات بهدف تعزيز قدراتهم في جوانب الإدارة والتخطيط وإعداد طلبات التمويل.
- المشاركة في اللقاء التشاوري الموسع لبناء الإجماع على الاستراتيجية الوطنية الصحية (2010-2025)، وورش العمل الخاصة بتطوير الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية، وأنشطة فريق التنسيق القطاعي للعمل على المحددات الاجتماعية للصحة.



معهد ناشر للعلوم الصحية - عدن

## الإطار 4

### مراجعة دعم الصندوق للمعاهد الصحية الحكومية (2002-2009)

الإحصائية. وقد توصلت المراجعة إلى أدلة تبين أنه بدون الدعم الذي قدّمه الصندوق الاجتماعي للمعاهد الصحية منذ عام 2002، لكان مستوى التدريب التمريضي وتدريب المساعدين الطبيين متدنياً من الناحيتين الكمية والنوعية، ولكانت المعاهد الصحية أقل قدرة على توفير احتياجات القوى العاملة الصحية في البلاد. إلا أن جوانب من الدعم الذي قدّمه الصندوق تم تنفيذها بصورة أكبر من جوانب أخرى، وبالتالي كان لها أثر أكبر. وربما يكون الأثر المحدود لدعم الصندوق في بعض المجالات/المناطق عائداً إلى عدم تكامل أو دمج استراتيجية المعاهد الصحية مع استراتيجية وزارة الصحة العامة والسكان، وضعف القدرات الإدارية لهذه المعاهد، وكذا ارتباط المعاهد بالخدمات الصحية على جميع المستويات.

إن الجزء الأكبر من التدريب الذي يستهدف المرضين والمساعدين الطبيين في اليمن، يتم تقديمه من قبل 21 معهداً صحياً حكومياً و45 معهداً صحياً خاصاً. وقد دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية باستمرار المعاهد الصحية الحكومية على مدى السنوات العشر الماضية. وفي أواخر عام 2009 وبداية 2010، تم تقييم دعم الصندوق لهذه المعاهد لاستخلاص الدروس المستفادة من هذا الدعم، والتخطيط لطرق أكثر فعالية لتمكين المعاهد الصحية من المساهمة في تلبية الاحتياجات الصحية للسكان في البلاد. ويتضمن التقييم مراجعة للدعم الذي ظلّ الصندوق يقدمه للمعاهد الصحية الحكومية خلال الفترة 2002-2009، وتوصيات للعمل المستقبلي في هذا المجال. ويستند التقييم إلى أدلة جمعت في نهاية عام 2009 ومطلع عام 2010 من خلال المقابلات والوثائق والبيانات



## نتائج المراجعة

تتمثل أنواع الدعم الرئيسية التي قدّمها الصندوق للمعاهد الصحية الحكومية في ما يلي:

- المباني: خمسة معاهد صحية جديدة، وفصول دراسية، ومساكن داخلية للطلبة.
- الأثاث والمعدات والاجهزة والكتب.
- رفع مهارات التدريس ومؤهلات المدرّسين: دورات في طرق التدريس، وتقديم اعانات مالية للمعلمين من حملة شهادات الدبلوم للحصول على درجة البكالوريوس، وتحسين المناهج الدراسية.
- دعم الطلاب مالياً: 2,700 طالب من المناطق ذات الأولوية استلموا مخصصات تبلغ 100 دولار شهرياً.
- اشكال اخرى من الدعم: تمويلات مباشرة، معظمها في قبالة المجتمع، ودعم تطوير استراتيجية المعاهد الصحية لفترة 2006-2010.

### ما هو الأثر؟

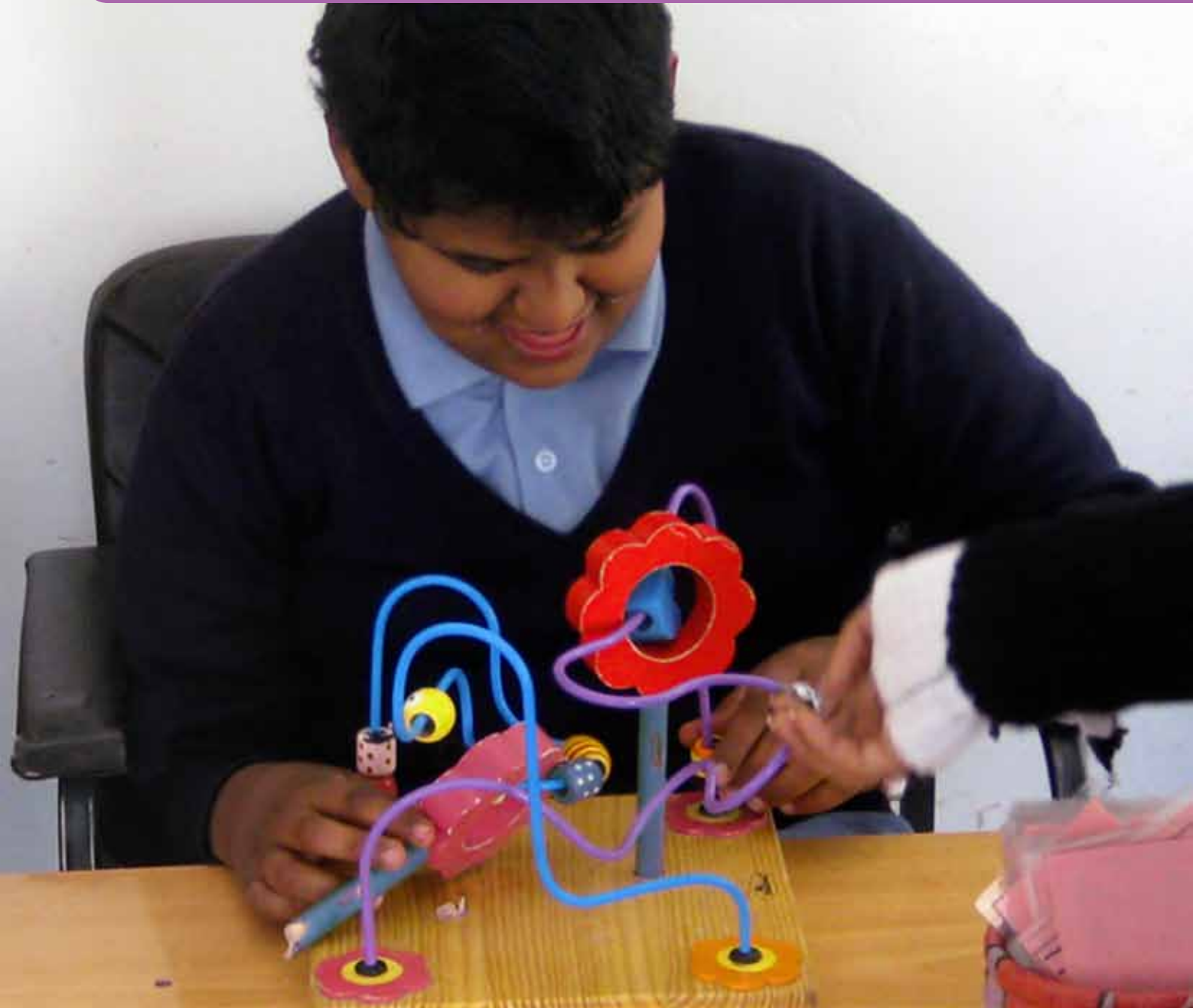
- ثمة أدلة راسخة، تم استنباطها من مصادر مختلفة، تقود إلى استنتاج يقيني بما يلي:
- أدى هذا الدعم إلى زيادة كبيرة في أعداد الخريجين، ومعظمهم حصلوا على وظائف وأعمال في مجال الخدمات الصحية، والعديد منهم حصلوا على تلك الوظائف والأعمال في المناطق الريفية الفقيرة. وهذا الأمر يشير إلى أنه لولا دعم الصندوق الاجتماعي، لكان عدد الطلاب الذين يتخرجون كل عام نصف عدد المتخرجين فعلياً الآن، وكان عدد المتخرجين من المناطق الريفية الفقيرة أقل بكثير.
- عمل الدعم على تحسين نوعية التدريس والتحصيل، في المقام الأول من خلال تحسين المناهج في 5 مسارات تدريسية.. كما أدى الدعم إلى تحسين مهارات التدريس للعديد من معلمي المعاهد الصحية، وتطوير معرفة المعلمين بمواضيع المناهج من خلال تمويل دراسة 120 معلماً من حملة الدبلوم للحصول على شهادات البكالوريوس، وكذلك من خلال توفير بعض المعدات والاجهزة والوسائل المساعدة على التدريس.
- قدّم الصندوق أيضاً تمويلاً مباشراً للمعاهد الصحية لتنظيم دورات تدريبية لقاءات المجتمع، والتي شاركت فيها العديد من الطالبات من المناطق الأكثر فقراً، واللاتي سيعدّن إلى هذه المناطق حيث سيساعدن على خفض معدل وفيات الأمهات والأطفال (الهدفان الرابع والخامس من أهداف التنمية الألفية).

والسكان. فقد عمل دعم الصندوق الاجتماعي على حماية المعاهد الصحية من مزيد من التردّي والتراجع، وحافظ على الروح المعنوية للمعاهد والعاملين فيها والطلاب... بل وأدى إلى تحسين أداؤها. فكانت حالة المعاهد الصحية ستكون أسوأ بكثير إن لم تحصل على دعم الصندوق.

كما أنّ الدعم الذي قدّمه الصندوق جاء في وقت لم تكن فيه المعاهد الصحية ضمن أولويات الوزارات الثلاث الرئيسية المعنية بتشغيل المعاهد الصحية (وهي وزارات الصحة، والمالية، والخدمة المدنية)، وكذلك في الوقت الذي أصبحت فيه هذه المعاهد مستقلة عن وزارة الصحة العامة

ركز الصندوق في عمله مع الفئات ذات الاحتياجات الخاصة على دعم الجهود الحكومية وغير الحكومية والمبادرات المجتمعية الرامية إلى تقديم الحماية الاجتماعية لهذه الفئات.

## الفئات ذات الاحتياجات الخاصة



السياسات والتوجهات الرامية لتحسين الخدمات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.. فضلاً عن التنسيق والتكامل مع الشركاء وعقد شراكات مع المنظمات الدولية في اليمن وخارجها.

وقد تم تطوير 61 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 1.7 مليون دولار، ومن المتوقع أن يستفيد منها حوالي 15 ألف شخص من الجنسين - (الجدول 3).

تلخصت توجهات خطة 2010 في القطاع على دعم برامج التعليم الدامج والتربية الشاملة، وتوسعة برامج تعليم ضعاف البصر، والتركيز على استيعاب شرائح جديدة كصعوبات التعلم والتوحديين.. بالإضافة إلى بناء قدرات المؤسسات الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات غير الحكومية، والتركيز على برامج الاكتشاف والتدخل المبكر (الوقائي والعلاجي والتعليمي) وبرامج التأهيل المجتمعي، والامتداد بالخدمات إلى الأرياف، وكذا تعزيز برامج الحماية ودعم

### الجدول 3

#### مؤشرات الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

تراكمي (1997-2010)	2010	البيان
561	61	عدد المشاريع التي تم تطويرها
30,641	1,660	التكلفة التقديرية (ألف دولار)
438	* 58	المشاريع المنجزة
23,998	2,330	المنصرف (ألف دولار)
238	15	المستفيدون المباثرون (بالآلاف)
29	30	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
772	27	العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل)

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2010

مركز النور لرعاية المعاقين - المكلا - حضرموت



## التربية الشاملة والخاصة

وهدفت المشاريع الستة الأخرى إلى تعزيز خدمات التربية الخاصة التي تقدمها الجمعيات ومراكز التربية الخاصة. وقد تنوعت أنشطة هذه المشاريع بين تأثيث وتجهيز المبنى الجديد لمركز تأهيل ذوي الإعاقة الذهنية في محافظة الحديدة، وتدريب 20 معلماً حول كيفية العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية والسمعية، بالإضافة إلى تدريب 10 أطفال مصابين بالشلل الدماغي وأمهاتهم في محافظة شبوة على المهارات الحياتية والتعليمية، وتدريب 8 من العاملين بجمعية الملاذ بمحافظة ذمار حول العمل مع الأطفال التوحيديين والبرامج التعليمية والحياتية الموجهة لهذه الفئة.

طَوَّرَ القطاعُ خلال العام 20 مشروعاً، 14 منها هدفت إلى تعزيز برامج الدمج القائمة في مدارس التربية الشاملة وتأسيس خدمات الضعف البصري في عدد منها، مع التركيز على دعم البنية التحتية لهذه المدارس وتدريب المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والإداريين حول مفاهيم الدمج وآلياته، وطرق التدريس وإعداد الوسائل التعليمية، وتوظيف غرف المصادر، وصعوبات التعلم، والمعالجة النطقية. واستهدفت المشاريعُ تأهيلَ ودمجَ 1,344 طفلاً وطفلة من ذوي الإعاقة الحركية والسمعية والذهنية، والضعف البصري والتوحيديين، وتدريب 366 معلماً وأخصائياً اجتماعياً وإدارياً وأمهات أطفال من ذوي الإعاقة (من 20 جمعية غير حكومية ومركزاً للتربية الخاصة، و76 مدرسة في أمانة العاصمة و13 محافظة).

## تنمية الطفولة المبكرة

للاإعاقات المختلفة.. بالإضافة إلى إعداد أدلة عملية للدليل المرجعي في الاكتشاف المبكر للإعاقة وتدريب مدربين وطنيين عليه. كما تم دعم التعليم قبل المدرسي في 4 رياض أطفال عامة بمدينة المكلا و3 رياض تابعة لثلاث جمعيات في محافظتي عدن وذمار، وذلك من خلال تأثيث وتجهيز 10 فصول وتزويدها بالوسائل التعليمية المناسبة، وكذا تدريب 46 معلمة في تعديل سلوك الأطفال ذوي النشاط الزائد.

تمت الموافقة على 7 مشاريع هدفت إلى تدريب 45 طبيباً ومعلماً في التأخر النمائي للأطفال، وتدريب 80 من العاملين في مجال الطفولة والإعاقة حول تنمية الطفولة المبكرة والتدخل المبكر (برنامج البورتج) ، وتزويد مستشفى خليفة (في التربة، محافظة تعز) بالتجهيزات والأدوات الطبية اللازمة لتقديم خدمات الاكتشاف المبكر للإعاقة، وتدريب أطباء الأطفال في المستشفى حول الاكتشاف المبكر والتشخيص الوظيفي العلاجي

## التأهيل المجتمعي والامتداد بالخدمات إلى الأرياف

وهدفَ المشروعَ الثاني إلى تعزيز برنامج الامتداد التعليمي للصم إلى مديريات ريف إب عبر بناء وتأثيث ثلاثة فصول مع المرفقات و بناء غرفة مصادر وتأثيثها وتجهيزها.

كما طور القطاع مشروعاً استهدف بناء قدرات أعضاء لجنة التأهيل المجتمعي بمدينة معبر في محافظة ذمار وتجهيز وتأثيث مقرها.

واصل القطاع خلال 2010 دعمه للامتداد الخدمي إلى الأرياف، حيث تمت الموافقة على مشروعين: يهدف الأول إلى دعم جمعية رعاية وتأهيل المكفوفين في محافظة عمران للامتداد بخدماتها التعليمية للمكفوفين إلى مديريةية السود بالمحافظة، وذلك من خلال تدريب 40 من العاملين في الجمعية ومعلمي 6 مدارس عامة في المديرية حول أساليب وطرق تعليم المكفوفين، وفن الحركة والتنقل، ومفاهيم الدمج والتخطيط له.. وكذلك تزويد هذه المدارس بالوسائل التعليمية المساندة للمكفوفين.

## الدعم المؤسسي

وفي نفس المسار، تم التعاقد مع خبراء دوليين لإجراء تحليل مؤسسي معمق لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين والاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين تمهيداً لوضع رؤية تطويرية لأداء المؤسسات، بما يخدم الاستهداف الجيد لشريحة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويساهم في ديمومة الخدمات المقدمة لهم.

كما تم الانتهاء من المسودة الأولى للاستراتيجية الوطنية للإعاقة، وتمت مناقشتها في ورشتي عمل في أمانة العاصمة ومحافظة عدن.

تم تطوير 12 مشروعاً هدفت إلى تعزيز دور الإتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين وفروعه، وذلك من خلال تأييد وتجهيز فروع الإتحاد في عدد من المحافظات، وتعزيز خدمات مركز التأهيل والتدريب المهني لذوي الاحتياجات الخاصة (في سيئون، حضرموت)، وتدريب كوادره في إعداد الخطط والبرامج التدريبية، ولغة الإشارة.. فضلاً عن تأهيل المكتبة العامة للطفل بمدينة المكلا، وتزويدها بالوسائل المساعدة بالإضافة إلى توعية الإداريين بالمكتبة حول كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لتمكين الأطفال ذوي الإعاقة من الاستفادة من المكتبة ومحتوياتها.

## حماية الأطفال

وجمعيات عاملة في قضايا الأطفال.. وذلك في مجالات شملت الأساليب التربوية البديلة للعقاب، والمراقبة الاجتماعية، ومفاهيم الرعاية البديلة واللاحقة، والجوانب النفسية للحدث أو اليتيم، والتعامل مع الحدث، والتدابير غير الاحتجاجية، وحقوق الطفل الحدث، وإعادة التأهيل النفسي لضحايا الحرب والنزاعات، والتعامل مع مشكلات الطلاب السلوكية.

وفي مجال التوعية، تمت طباعة 500 كتيب و1,000 ملصق توعوي حول مخاطر تهريب الأطفال والجزاءات القانونية على جرائم استغلال الأطفال وتهريبهم.. وعُقدت أيضاً (في محافظة تعز) حلقات توعية حول أهمية تسجيل المواليد وحقوق الطفل، وجرى (في جامعة إب) تنظيم محاضرات توعوية استفاد منها أكثر من 3,300 طالب وطالبة حول الإعاقة الوراثية وزواج الأقارب. كما عُقدت ورش توعوية لتسعين من أعضاء المجالس المحلية في أمانة العاصمة ومحافظة عدن وتمز حول حقوق الطفل.

نفذ القطاع خلال العام 19 مشروعاً استهدفت حماية الأطفال المعرضين للإساءة والعنف، وذلك من خلال تقديم الدعم والمساندة والتدريب للعاملين معهم وتحسين بيئتهم والخدمات المقدمة لهم. وتركز أنشطة هذا المكون في تحسين البنية التحتية، والتدريب، والتوعية.

فقد تم - بالتعاون مع اتحاد نساء اليمن والسجن المركزي بأمانة العاصمة - إعادة تأهيل قسم الأحداث (من 16-18 سنة) في السجن، والذي يستهدف حوالي 48 حدثاً.. بالإضافة إلى دعم تأسيس برنامج الرعاية اللاحقة للفتيات الجانحات في دار الأمل للجانحات في أمانة العاصمة من خلال تجهيز وتأثيث معمل حلويات وكوافير في الدار وتأهيل 40 من فتيات الدار في مجال التجميل وصنع الحلويات.. وكذا تأثيث وتجهيز مكتب المراقبة الاجتماعية في 4 مديريات بمحافظة عدن، وبناء واستكمال تجهيز وتأثيث مركز للحماية الاجتماعية المؤقتة للطفولة في حضرموت (محافظة حجة).

وتم تدريب معلمين، وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين، وأطفال وأحداث وأيتام، ومجالس آباء وأمهات، وأئمة وخطباء مساجد، وأعضاء مجالس محلية ومجالس طلابية وأعضاء برلمان الأطفال، وممثلي وزارات

## تطوير الشراكات

الصندوق التقييمية للخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في المحافظة. كما هدفت الورشة إلى الخروج بخطة مشروع أفضل ممارسات الإعاقة في اليمن، والذي سيتم تنفيذه عام 2011 بالتعاون بين الصندوق والمنظمة.

نظم الصندوق الاجتماعي مع منظمة CBM (منظمة غير حكومية دولية تعنى برعاية الفئات ذات الاحتياجات الخاصة) ورشة العمل التخطيطية الثانية لأفضل الممارسات في مجال الإعاقة (في محافظة إب)، والتي هدفت إلى عرض نتائج زيارات خبراء المنظمة وفريق

## الإطار 5 اشراقات أمل في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في حجة

### اشراقة أمل في حياة فاطمة

الطفلة يتحسن، وهي تكتسبُ معارفَ ومهاراتٍ جديدةً للاتصال والتواصل مع المجتمع المحيط بها.. وتجد المتعة الكبيرة وهي تدرس باستخدام الوسائل والألعاب الموجودة في غرفة المصادر. والدا الطفلة ومعلماتها يتوقعون مستقبلاً مشرقاً للطفلة، خاصة وأنها تتمتع بمواهبٍ متعددة كالرسم والزخرفة.. ونتوقع تميزتها من خلال المتابعة المستمرة والرعاية الجادة لها من معلماتها ووالديها والمجتمع.

#### إبتسام مبارك

معلمة غرفة المصادر، مدرسة هارون الرشيد

(مدينة حجة)

الطفلة التي تبلغ من العمر 11 عاماً حاول والداها إحقاقها بالمدرسة لتحصل على ما أمكن من التعليم مثل قريباتها بالمدرسة.. ولكن كانت مشكلة فاطمة أنها تعاني من إعاقة سمعية شديدة.

استمر هذا الوضعُ عاماً ونصف العام، شعر خلالها أبواها بآسٍ شديد لأن ابنتهما تذهب إلى المدرسة وتعودُ منها دون فائدة تُذكر أو تحسُّن يشجعهما.

هذا كان العام الماضي.. أما الآن، فأين أصبحت فاطمة؟ وكيف نجدها؟

إنها الآن تتلقى تعليمها في مدرسة هارون الرشيد (مدينة حجة) على يد معلمات تقين التدريب المناسب للتعامل مع حالات كحالة فاطمة، سواء كانت درجة الإعاقة شديدة أو متوسطة.. لذا نحن اليوم نجدُ مستوى التحصيل التعليمي لهذه

### التأهيل المجتمعي

المجتمعي.. وتم تزويد مقر اللجنة بكامل الأثاث والتجهيزات اللازمة لتسيير أعمالها، وتنفيذ مسح ميداني للمدينة للأفراد ذوي الإعاقات الذي أظهر حالات كانت مخفية في البيوت لا تعدادها، حيث بلغ عدد ذوي الإعاقة 661 حالة (منهم 227 دون سن 18 سنة).. الأمر الذي يدعو إلى تضافر الجهود لتقديم خدمات تأهيل وحماية لهؤلاء الأطفال.. وهو ما سيتم تنفيذه من خلال برنامج التأهيل المجتمعي ليصبح هؤلاء أفراداً فاعلين في المجتمع ومؤثرين فيه.

#### هادي إبراهيم الحكمي

مدير لجنة التأهيل المجتمعي (عبس، حجة)

كانت نظرة المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة في مدينة عبس (محافظة حجة) قاصرة، حيث كان يُنظر إليهم على أنهم لا يمكن أن يشاركوا في أي عمل فاعل في المجتمع، ولا يستطيعون ممارسة أي نشاط.. ولتغيير هذه النظرة، لعبت لجنة التأهيل المجتمعي دوراً كبيراً لنشر الوعي بين أفراد المجتمع والتعريف بأن هذه الفئة لها الحق في أن تحيا حياة كريمة كغيرها من أفراد المجتمع.. فلها الحق في التعليم وغيره من شؤون الحياة. ويعود الفضل في ذلك للصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث دعم تأسيس هذه اللجنة من المجتمع نفسه بانتخاب حر ومباشر.. ثم درَّبها على الوظائف الإدارية والمالية المحاسبية، كما درَّب العاملين في اللجنة على مفاهيم الإعاقة والتأهيل





## التربية الشاملة.. بين الواقع والطموح

المدارس العادية. ومن الانجازات التي قدمها الصندوق للإدارة تنفيذ مسح أولي أفضى إلى توفير قاعدة بيانات دقيقة عن ذوي الإعاقات في محيط مدارس التربية الشاملة بالمديرية، تشكل مرجعية أساسية في بناء الخطط وغيره.. سواء للإدارة أو الجهات ذات العلاقة. وطموح الإدارة هو أن يحصل ذوو الاحتياجات الخاصة على حقهم في التعليم، ويفهم المجتمع كيف يتعامل معهم كشريحة لها وجودها وحقها في كل مناحي الحياة.

**نبيلة حسين المغنج**  
مدير إدارة التربية الشاملة  
(حجة)

كانت المحافظة تفتقر إلى أبسط خدمات التربية الشاملة، بل إن بعض قيادات مكتب التربية بالمحافظة لم يكونوا على دراية تامة بمفهوم التربية الشاملة - ناهيك عن أهميتها ومهامها. كل ذلك كان قبل تدخل الصندوق الاجتماعي.. أما بعد دعم الصندوق لأنشطة إدارة التربية الشاملة، أصبح وجودها فعلاً لا قولاً، وعملاً ميدانياً لا اسماً على ورق. فقد عززت الإدارة دورها K وتوسعت في 12 مدرسة، منها 5 مدارس يدعمها الصندوق. وقد أسهمت تدخلات الصندوق في مساعدتنا على تغيير نظرة أولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة نحو مستقبل أبنائهم التعليمي طالما هناك مبادرات صادقة للدمج في



تسهم تدخلات الصندوق في زيادة التغطية بخدمة المياه في التجمعات الأكثر احتياجا من خلال دعم مشاريع مياه تعتمد على مصادر مياه متجددة كمياد الأمطار. وتندرج تحت قطاع البيئة مشاريع إدارة المياه العادمة، وإدارة المخلفات الصلبة، والحفاظ على المياه والتربة.. بالإضافة إلى التدريب، والتوعية الصحية والبيئية، والبناء المؤسسي.

## المياه والبيئة



## مؤشرات مشاريع قطاعي المياه والبيئة

البيئة		المياه		البيان
تراكمي (1997-2010)	2010	تراكمي (1997-2010)	2010	
251	27	1,604	144	عدد المشاريع التي تم تطويرها
42,919	3,677	180,147	33,384	التكلفة التقديرية (ألف دولار)
187	* 24	1,141	* 183	المشاريع المنجزة
18,996	2,793	87,767	19,834	المنصرف (ألف دولار)
2,695	160	2,946	217	المستفيدون المباثرون (بالآلاف)
48	50	50	50	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
1,308	46	5,298	591	العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل)

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2010

## قطاع المياه

وتقييم المشاريع التجريبية التي نفذت في السنوات الماضية بشكل منظم وممنهج بحيث تعطي دليلاً واضحاً للشركاء بثبت جدواها، وبالتالي يضمن دعمهم لتبنيها والتوسع في تنفيذها.. بالإضافة إلى لفت انتباه الشركاء إلى ما يمكن تحقيقه باستخدام تقنيات حصاد المياه المختلفة في حل الكثير من المشاكل التي تعاني منها المدن الرئيسية كطفح شبكات المجاري في مواسم الأمطار، وقصور تغذية المياه الجوفية بسبب سفلتة ورصف الشوارع والساحات العامة بدون الحفاظ على مستوى التغذية للأحواض التي تزود منها هذه المدن بالمياه.

رَكَزَ القطاع في توجهاته على تنفيذ مشاريع قليلة الكلفة لتوفير خدمة المياه للفئات الأكثر فقراً (بحسب تعريف التغطية بالمياه المتفق عليه بين جميع الجهات العاملة في القطاع)، مع إعطاء اهتمام لمشاركة المجتمع واستخدام معارفه وخبراته المحلية التقليدية. ويغطي القطاع حصاد مياه الأمطار (الخزانات العامة، والسقايات الخاصة)، والمياه الموصلة بأنابيب، والسدود الصغيرة، وتدريب وتأهيل الشركاء.

وقد ركزت توجهات خطة 2010م في قطاع المياه على المساهمة في تزويد السكان بخدمة المياه بهدف المساعدة في تحقيق الأهداف الوطنية، وتحسين استهداف المناطق الأكثر احتياجاً للمياه، ومتابعة

## حصاد مياه الأمطار- الخزانات العامة

21 منهلأ لخدمة 28,641 مستفيداً. ليصل عدد مشاريع هذا القطاع تراكمياً إلى 745 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 51.7 مليون دولار، وسعة إجمالية بلغت 1.2 مليون م<sup>3</sup> لخدمة أكثر من مليون مستفيد.

تمت الموافقة على تمويل 37 مشروعاً لحصاد مياه الأمطار، تشمل 70 منشأة مائية منها بركتان مكشوفتان، و62 بركة مسقوفة، و6 كرفانات.. بسعة إجمالية لهذه المنشآت تصل إلى 89,782 م<sup>3</sup>. مع ملحقاتها من أحواض ترسيب وأحوض شرب الحيوانات، بالإضافة إلى شبكات مياه بطول إجمالي 7,466 متراً

## حصاد مياه الأمطار – السقايات الخاصة

السقايات تراكمياً إلى 399 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من 89 مليون دولار استفاد منها حوالي 360 ألف شخص، وقد بلغت مساهمة المستفيدين في هذا النوع من المشاريع أكثر من 65%. وقد وصل عدد السقايات المنفذة تراكمياً إلى 31,730 سقاية خاصة.

تمت الموافقة على تمويل 79 مشروعاً لحصاد مياه الأمطار من أسطح المباني، تشمل 6,539 سقاية (خزاناً) بسعة إجمالية لهذه الخزانات تصل إلى 378,242 م<sup>3</sup> لخدمة 88,140 مستفيداً. وقد أشار تقييم الأثر الذي تم في عام 2010 إلى أهمية تدخل الصندوق في السقايات باعتبارها وسيلة مناسبة لتوفير المياه للاسر الريفية، ليصل إجمالي عدد مشاريع

## المياه الموصلة بأنابيب

إلى 241 مشروعاً، بتكلفة تقديرية بلغت 23 مليون دولار، وطول إجمالي حوالي 1.3 مليون متر وأكثر من 432 منهلأ عامماً يستفيد منها أكثر من مليون شخص.

تمت الموافقة على تمويل 12 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 3.4 مليون دولار لتزويد 66,495 شخصاً بمياه محسنة عبر شبكات مياه بطول إجمالي 94,936 متراً، شملت 2,125 توصيلة منزلية و7 مناهل عامة. وقد وصل إجمالي المشروعات المنفذة تراكمياً



نموذج من سقايات تجميع مياه الأمطار من أسطح المنازل - البيضاء

## الإطار 6

### مشروع مياه رزيقة آل غشام يفتح آفاقاً واسعة في مشاريع الشرب في اليمن

تُعد محافظة البيضاء من أفقر محافظات اليمن مائياً نظراً لوجود الصخور الصماء التي تمنع تغلغل المياه إلى جوف الأرض إلا أن هذه الخاصية جعلت المنطقة ملائمة لإنشاء الحواجز المائية والاحتفاظ بالمياه فيها. وقد نفذت كثير من الجهات العديد من الحواجز الناجحة إلا أن الأهالي وقتوا ينظرون إليها لسنين ويتمنون قطرة الماء في منازلهم نظراً لبعدها عن مواقع السدود وانخفاضها عن قراهم مما يتطلب مضخات لرفع المياه.

خلال عام 2008 طور الصندوق سياسة خاصة بمشاريع المياه الممكنة (باستخدام آلات للضخ والتوزيع) مما فتح الباب واسعاً أمام فرع دمار للمساهمة في تحسين خدمة المياه في محافظة البيضاء بالاستفادة من هذه الحواجز، فنفذ عدد من المشاريع التي تستحق الوقوف عندها والتعلم منها وتعريف الفروع بها. كما نفذ الفرع مشروع مجاري تجريبي في الخف والحكيل / ذي ناعم استخدمت فيه تقنية المفاعلات اللاهوائية في معالجة المجاري. وقد نفذت وحدة المياه زيارة تعليمية ميدانية شارك فيها جميع مدراء الفروع وضباط المياه في كافة الفروع، حيث زاروا مشروع مياه رزيقة آل غشام/ الملاجم ومشروع مجاري الخف والحكيل / ذي ناعم واطلعوا على مكونات المشروعين.

وبالتركيز على مشروع المياه، فقد مثل مشروع مياه رزيقة آل غشام أحد أحدث مشاريع الصندوق الاجتماعي الفريدة من نوعها والمعبرة عن مرونة سياسات الصندوق وانفتاحه على المبادرات المحلية المخصصة. بل إنه أضحى مشروعاً نموذجياً استدعى الفريق الزائر للمشروع للتعلم منه وليغدو نموذجاً يستحق تقييم آلية عمله وتشغيله ودراسة مدى الاستفادة منه في تنفيذ مشاريع المياه المستقبلية.

يتكون المشروع من بئر يدوية أسفل حاجز آل غشام ومضخة تقوم بضخ المياه من البئر إلى خزان برجي على مرتفع جبلي وشبكة توزيع إلى جميع منازل وقرى عزلة آل غشام التابعة أسفل الجبل (ذات 6,300 نسمة) وتوصيلات منزلية ووحدة مشروع تعتمد على الكمبيوتر في إدارة المشروع وإصدار فواتير الاستهلاك.

تفرد هذا المشروع أولاً في كونه ثاني مشروع ينفذه الصندوق لتوفير مياه محسنة من بئر ترشيحية تتغذى مباشرة من حاجز نفذته وزارة الزراعة وثانياً في آلية تشغيل مكونات المشروع بطريقة إلكترونية لا تتطلب إلا رسالة قصيرة من الهاتف المحمول الخاص برئيس لجنة تشغيل المشروع المواطن "ناصر بحران" وهو صاحب ذلك الابتكار. يقول ناصر وهو القروي النشط في تنمية مجتمعه أنه يهوى الهندسة الكهربائية والإلكترونية وله عدد من الابتكارات المفيدة التي تنتظر من يتبناها لتطوير المجتمع كما فعل الصندوق مع ابتكاره. شعر ناصر بالسعادة لرؤيته أعضاء فريق الصندوق وهم يهللون ابتهاجاً واستغراباً حينما بعث ناصر برسالة تليفونية قصيرة من منزله ورأوا صمام أنبوب الخزان البرجي يفتح من تلقاء نفسه تبع ذلك تشغيل مضخة شفت المياه من السد إلى الخزان، ثم إيقاف تشغيل المضخة وإغلاق الصمام بعد امتلائه بعد رسالة مماثلة من ناصر. وزاد من دهول الفريق أن أخبرهم ناصر بأنه يمكن التحكم بتعبئة الخزان وفتح شبكة الري بذات الطريقة وهو في مدينة صنعاء أو عدن أو أية منطقة في اليمن.

في هذا الصدد، يفيد رئيس وحدة المياه بالصندوق بأن هذه التقنية البسيطة يمكنها الحد من هدر المياه في حال انكسار أحد الأنابيب أو إذا نسي المشغل الصمام مفتوحاً وفاض الخزان لأن ناصر ابتكر مقياساً لمستوى المياه داخل الخزان يمكن أن يراقبه المشغل عن بعد وهو في بيته، كما إنها توفر جهد المشغل في الذهاب إلى موقع الخزان البعيد ويلبي طلب القرية للمياه في غضون دقائق قليلة - ولو كان ذلك في منتصف الليل. التطور الأكثر أهمية هو أن عملية التعلم من المشروع قد بدأت بإسقاط ثمارها، حيث اطلعت هيئة مياه الريف على سير عمل المشروع وبدأت في تنفيذ آبار يدوية ترشيحية مماثلة في عدد من مناطق المحافظة. كما بدأ الصندوق بمساهمة من المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالبيضاء بتنفيذ مشروع مياه مشابه للاستفادة من حاجزي مياه "الدبة" و"الخوذة" اللذين نفذنا من قبل وزارة الزراعة لتوفير مياه محسنة لثلاث عزل (آل حسن و السادة وذاهبة) بعدد سكان يتجاوز 8,800 نسمة.

## تدريب وتأهيل الشركاء

تم خلال العام وضع الترتيبات اللازمة للبدء بتنفيذ البرنامج الخاص بالصندوق لمواجهة شحة المياه في عموم الجمهورية خلال الفترة 2011-2014 وبمبلغ 100 مليون دولار، حيث نظمت الوحدة ورشة عمل لتوزيع مخصصات مديريات الجمهورية من هذا البرنامج وفقاً لمؤشرات فقر المياه والفقر العام لقرى الجمهورية حسب التعداد السكاني لعام 2004م وكذا مسح ميزانية الأسرة لعام 2005. كما تم خلال الورشة مناقشة وإقرار الخطط التفصيلية لكل فرع لتنفيذ مخصصاته من البرنامج وبما يضمن تنفيذ البرنامج خلال فترة البرنامج. وتمت مناقشة وتعديل وإقرار آلية استهداف وتنفيذ مشروعات البرنامج الخاص.

وفي إطار تدريب وفرز الاستشاريين في القطاعات الفرعية للمياه والبيئة، قامت فروع عدن وعمران وحجة بتنفيذ 3 دورات تدريبية لتأهيل استشاريين في حصاد مياه الأمطار، كما قام كل من فروع عمران والحديدة وتعز وإب بتنفيذ دورة لتأهيل استشاريين في التصميم والإشراف على مشاريع المياه الممكنة.

ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به المشرف الفني في الموقع وأثره في نجاح أو فشل المشروع، قامت الوحدة بإعداد المادة التدريبية وتدريب فنيي إشراف في حصاد مياه الأمطار والمياه الممكنة في كل من فروع عمران وتعز والمكلا وعدن وإب دورة تدريبية لغرض فرز الاكتفاء منهم للفشرف على مشاريع الصندوق.

## تطوير السياسات

تم خلال هذا العام تطوير رؤية القطاع للمرحلة الرابعة للصندوق (2011-2015)، وكان أهم محور شملته الرؤية هو الاستهداف الذي سيكون خلال المرحلة الرابعة موجهاً نحو التجمعات السكانية الأكثر احتياجاً للمياه بناءً على المؤشرات والبيانات التي استخلصها الصندوق من نتائج تعداد عام 2004.

خزان بيت فارع . بلاد جنب . عمران



## قطاع البيئة

الغرض فقد تم تأسيس وحدة خاصة لتنفيذ المشروع. ونظراً لحساسية مباني هذه المدينة التاريخية، فإن التنفيذ يتم يدوياً عن طريق عمالة محلية ذات خبرة ومدربة. وقد وصل متوسط نسبة الإنجاز في شبكات المجاري والمياه والكهرباء والإنارة والهاتف والرصف والسباكة المنزلية إلى 12.3% لجميع المكونات. من جانب آخر، تمت الموافقة على مشروع خاص بترميم وتأهيل سور مدينة شبام حضرموت.

تشمل أنشطة القطاع إدارة المياه العادمة، وإدارة المخلفات الصلبة والتوعية المجتمعية، وتدريب وتأهيل الاستشاريين.

### مشروع البنية التحتية لمدينة شبام حضرموت:

يعمل المشروع الذي يشترك في تمويله الصندوق مع مؤسسة الدعم الفني الألمانية (GTZ) على تنفيذ بنية تحتية متكاملة للمدينة، تشمل شبكة المجاري والمياه والهاتف والكهرباء، بالإضافة إلى رصف الشوارع وتصريف مياه الأمطار. ولهذا

### إدارة المياه العادمة

و977 منهلًا، وكذلك 1,300 توصيلة منزلية. وبهذا يصل العدد التراكمي لمشاريع إدارة المياه العادمة إلى 85 مشروعاً، بتكلفة تقديرية بلغت 26.6 مليون دولار تقريباً.

تمت الموافقة خلال العام على أربعة مشاريع في إدارة المياه العادمة، لخدمة حوالي 33,188 ألف نسمة. وقد احتوت هذه المشاريع في مكوناتها خطوط مجارٍ بطول 34,150 متراً

### إدارة المخلفات الصلبة

إجمالية بلغت 5.5 مليون دولار تقريباً هدفت في مجملها إلى بناء المسالخ ودعم مشاريع نظافة وإدارة المخلفات الصلبة لبعض المدن الرئيسية والثانوية.

تمت الموافقة على تمويل مشروع واحد لتجهيز مشروع نظافة مدينة باجل بأليات ومعدات ومخزن، فيما وصل عدد المشاريع تراكمياً في إدارة المخلفات الصلبة إلى 42 مشروعاً بتكلفة

مشروع البنية التحتية لمدينة شبام - حضرموت



## الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع

كما قام الصندوقُ أوائلَ العام بتظهير ورشة حول مرض البلهارسيا، وإجراءات الحد من انتشاره.. استهدفت جميع ضباط مشاريع المياه والبيئة في الصندوق، حيث تم تعريف الضباط بالمرض ومخاطره الصحية والعوامل البيئية والسلوكية المساعدة على انتشاره.. بالإضافة إلى التعرف على حجم المشكلة في اليمن. كما ناقشت الورشة الإجراءات الواجب اتخاذها في تدخلات الصندوق لمنع من انتشار المرض، سواءً عند تصميم أو تنفيذ البرك المكشوفة أو السدود الصغيرة.

يوصلُ الصندوقُ تنفيذَ منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع، والذي يستهدفُ تحسين الصرف الصحي للمناطق الريفية. وقد تم خلال هذا العام الاحتفال بإعلان 20 قرية نموذجية في الصرف الصحي في محافظات المحويت وذمار وعمران وتعز. ولإيجاد بدائل فعالة وقليلة الكلفة للتوسع في تنفيذ المنهج، تم خلال العام البدء بتجربة التنفيذ عن طريق قادة المجتمع في القرى المجاورة لقراهم في محافظات تعز واب وعمران، وبمعدل عشر قرى في كل محافظة.

إحدى مراحل تطبيق منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع.  
قرية عميقة - صبر الموادم - تعز



## التدريب والتوعية

بالصندوق، ومتابعة وتقييم مشاريع الصرف الصحي التجريبية التي نفذت في بعض المحافظات، ليصل عدد المشاريع تراكمياً في مجال التدريب والتوعية إلى 85 مشروعاً.

تم الموافقة على 20 مشروعاً لغرض التدريب والتوعية تهدف إلى تنفيذ 144 حملة توعية صحية وبيئية، وكذا تدريب ضباط واستشاريين على خطة الإدارة البيئية المحدثة الخاصة

## تطوير السياسات

تم تطوير وتعديل معايير خاصة للتدخل في القطاعات الفرعية للبيئة شملت الصرف الصحي والمسالخ والحمامات العامة وتشجير المدارس والمخلفات الصلبة.



## الإطار 7

### فكرة صغيرة تنتشل طرقوة من الغرق في المستنقع العتيق

تماماً خلال 10 دقائق من توقف الأمطار. كما أنشأ الصندوق صفين من الحجر يحددان مسار المياه داخل أحياء القرية تمهد ملاك البيوت المطلة عليها بعدم البناء وراءها لضمان مسار سلس للمياه من جميع الأحياء. لقد كانت فكرة هذا الحل أكثر من رائعة لم يتطرق لها الآخرون من قبل.

أحد ضحايا تلك المشكلة قرر هجر داره وبناء دار طيني من غرفتين لأعضاء أسرته العشرة في مكان مرتفع بعيداً عن القرية، لعدم تحمله رؤية أنبائه خاصة الصغار يصابون بالمalaria أو أمراض البرد كلما حل موسم الأمطار بالإضافة إلى خسائر اقتصادية في الأثاث والغذاء جراء البلل. يشير الحاج علي أحمد أحجف أن مستوى المياه يرتفع إلى 80 سم داخل بيته ويظل وأسرته يصرفون المياه إلى خارج الدار لأيام ثم يعجزون عن الخروج لقضاء حوائجهم والعمل والذهاب للمدرسة لفترة 10 أيام "كنت أخوض المستنقع المختلط بروت الحيوانات عندما أضطر للخروج. كان ذلك هو وضعنا لعشرات السنين."

عاقل القرية سالم عبد الله أحجف يشير إلى أن فرقة وزارة الصحة لرش المبيدات ضد البعوض لم تجد أية حالة ملاريا في القرية بعد انجاز المشروع. كما أكد أن 80% من بيوت القرية الـ 370 استفادت بشكل مباشر من المشروع.

وعن فوائد المشروع الأخرى، يعود رئيس لجنة المستفيدين ليؤكد استفادة القرويين صحياً وبيئياً وتعليمياً واقتصادياً. "وبسبب خلو قريتنا من أي مرفق تموي وقوة ثقتنا بالصندوق، تقدمنا بطلب مشروع مياه شرب ممكنة، وتمت الموافقة عليه ووضعه في خطة عام 2010 خلال وقت قصير، مما حدا بنا إلى الاشتراك في القرية في حفر بئر المياه وتم اختيار ملاءمه للمشروع بنجاح كعلامة على جديتنا في تسهيل وانجاح مسعى الصندوق القادم."

"لم تصلنا سفينة النجاة لتتخذ قرية طرقوة من الغرق المتكرر إلا بعد ست عشرة سنة من الاستغاثات وكان قبطانها الصندوق الاجتماعي للتنمية." هكذا يصف الأخ عمر عبد الله فقير (رئيس لجنة المستفيدين وعضو المجلس المحلي عن قرية طرقوة إحدى قرى مديرية الجراحي بمحافظة الحديدة) تدخل الصندوق لانتقاد القرية المنخفضة التي عادة ما يصفها الجوار بـ "القرية الفارقة"، إذ ما تلبث الأمطار الهائلة عليها أن تحيلها إلى مستنقع واسع يركد في أحيائها ويدخل بيوتها ويجبر بعض أهلها على هجر بيوتهم والعيش لأيام في بيوت أقاربهم في مناطق أكثر ارتفاعاً إلى أن يصرفوا المياه من داخل ديارهم. وبعد عودتهم لها يحظر على سكانها الأربعة آلاف نسمة الخروج من بيوتهم لأسابيع إلا للضرورة القصوى بسبب ركود المستنقع في أحياء القرية. فبالرغم من وجود سائلة قريبة تصرف مياه الأمطار المارة فيها إلى وادي زبيد، إلا أن وسط القرية التي تبعد مسافة 150 متراً عن السائلة لا يعلو عن سطح السائلة إلا بفارق 70 سم فقط.

يقول عبد الله أنه خلال تلك الأعوام استجابت مؤسساتان تنمويتان للاستغاثة لكنهما انسحبتا لعدم جدوى طريقتهما المقترحة للتدخل بسبب شدة انخفاض المنطقة، "وبدأ الصندوق الاجتماعي العمل في حل المشكلة بعد 8 أشهر من تسليم المجتمع لطلبهم إلى فرع الصندوق بالحديدة الذي درس الأمر جيداً وقرر رفع مستوى الشوارع ومدخل البيوت قليلاً ورفض ساحة مركز القرية بالأحجار بشكل مائل نحو المجرى وإنشاء خزائين مجاورين تحت الأرض في المنطقة المنخفضة من المجرى لامتصاص كل مياه الأمطار، ليقوم الخزان الأول باستقبال المياه المخلوطة بالأتربة والأحجار التي تنسب في قاعه حتى إذا ما امتلأ، بدأت المياه تفيض إلى الخزان المجاور، ومنه إلى أنبوب ضخ ينقل تلك المياه إلى مجرى السائلة وتتصرف مياه الأمطار



# الزراعة والتنمية الريفية

ينفذ الصندوقُ مشاريع إنتاجية زراعية وحيوانية في 23  
مديرية ضمن 5 محافظات تمتد على الأمطار بهدف تمكين  
صغار المزارعين في المناطق المُستهدفة من تطوير وتنوع  
وتسويق منتجاتهم.



يندرج في الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية - بشكل رئيس - قطاع الزراعة، وبرنامج التدخل المتكامل. واستهدفت المشاريع فئات فقيرة للمساهمة في تحسين أحوالها المعيشية من خلال تمويل مشاريع ذات طابع اقتصادي ومشاريع بنية تحتية وكذا بناء قدرات المستهدفين .

وقد تم خلال العام 2010 الموافقة على 121 مشروعاً في قطاع الزراعة بتكلفة إجمالية بلغت 12.8 مليون دولار تقريباً، فيما بلغت المشاريع الموافق عليها في قطاع التدخل المتكامل 36 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 2.4 مليون دولار تقريباً (الجدول 5).

## الجدول 5

### مؤشرات مشاريع الزراعة والتنمية الريفية

التدخل المتكامل		الزراعة		البيان
تراكمي	2010	تراكمي	2010	
203	36	247	121	عدد المشاريع التي تم تطويرها
13,801	2,400	19,396	12,833	التكلفة التقديرية (ألف دولار)
111	* 22	68	* 35	المشاريع المنجزة
10,073	1,641	4,189	2,191	المنصرف (ألف دولار)
299	23	417	215	المستفيدون المباشرون (بالآلاف)
32	34	35	50	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
403	63	461	23	العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل)

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2010



تدريب إحدى المجموعات الإنتاجية على البيطرة - خبت النويرة - المحويت

## قطاع الزراعة

يندرج ضمن هذا القطاع برامج تشمل مكون الإنتاج الريفي والمياه للتنمية الزراعية.

### مكون الإنتاج الريفي في مشروع الزراعة المطرية وتنمية الثروة الحيوانية

وفي عام 2010، توسع البرنامج إلى 12 مديرية جديدة ضمن محافظات البرنامج الخمس وتم إختيار وإقرار 138 مجتمعاً محلياً يتم العمل حالياً فيها. كما تم إناطة مشاريع البرنامج إلى فروع الصندوق بدلاً من المركز الرئيسي.

وفي سياق استكمال مرحلة تكوين المجموعات، بلغ إجمالي المجموعات التي تم تكوينها خلال عام 2010 في المديريات الجديدة إلى 1577 مجموعة منتجين ومنتجات ريفيين (406 مجموعات منتجين/ات ريفيين في محافظة حجة، و458 مجموعة في محافظة الحديدة و 218 مجموعة في محافظة لحج، و237 مجموعة في محافظة صنعاء، و258 مجموعة في محافظة المحويت.. بالإضافة إلى 165 لجنة منتجين/منتجات في 165 مجتمعاً محلياً.

في هذا الصدد، وفي إطار الدعم المالي للمجموعات لتنفيذ مشاريعها الإنتاجية، وحتى نهاية عام 2010 تم تشكيل 2183 مجموعة، وقد مول البرنامج 923 مجموعة منتجين/ات منها في مجالات اقتصادية عدة شملت الثروة الحيوانية (إنتاج وتسمين) والدواجن والنحل والصناعات الغذائية والحرف اليدوية والحفاظ على التربة والمياه والتقنيات الحديثة وتحسين البذور وإنتاج وتسويق الخضروات والبن والعنب، البيطرة، استصلاح مدرجات وزراعة الزيتون.

وفي مجال تدريب وبناء القدرات نفذ البرنامج 20 دورة تدريبية في مجالات البيطرة، وزراعة وإنتاج بعض المحاصيل الزراعية مثل الزيتون، كما تضمنت أيضاً بناء القدرات التنظيمية والفنية لمجاميع الإنتاج الريفي التي تم تشكيلها وتقديم المشورة الفنية المستمرة لها.

ويشتمل مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية على 3 مكونات رئيسية، تتضمن إدارة تحسين البذور، وتطوير الثروة الحيوانية وتحسين الخدمات البيطرية، وتنمية الإنتاج الريفي.. تُشرف وزارة الزراعة والري، والمؤسسات التابعة لها، على تنفيذ المكونين الأول والثاني، بينما يتولى الصندوق الاجتماعي تنفيذ المكون الثالث في 23 مديرية تتبع 5 محافظات منها 4 مديريات في كل من المحويت ولحج، و5 في كل من حجة والحديدة وصنعاء.

يتمثل الهدف التنموي للبرنامج في الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية الفقيرة، وتمكينها من تحسين مستوياتها المعيشية والتخفيف من الفقر في المناطق الريفية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وذلك من خلال عدة قنوات لبناء القدرات ودعم المشروعات الإنتاجية، وتحسين الإنتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) في مناطق الزراعة المطرية، وتطوير أنظمة الزراعة التقليدية، وتنظيم صغار المزارعين في مجموعات لتطوير أنشطة اقتصادية إنتاجية. ويستهدف المشروع صغار المزارعين/المنتجين (من رجال ونساء) في المناطق الريفية المطرية، بما في ذلك المناطق المعتمدة في الزراعة على الري بالسيول والعيون والغيول.. (حيث يبلغ عدد سكان تلك المحافظات 5.7 مليون نسمة، وتصل مساحة الأراضي المزروعة فيها إلى 88,000 هكتار، بينما يتجاوز عدد الأغنام والأبقار في تلك المحافظات 4.5 مليون رأس).

## المجموعات الإنتاجية التي تم تشكيلها وتمويلها ضمن برنامج الزراعة المطرية

عدد المجموعات التي تم تشكيلها	عدد المجموعات الممولة					عدد المديرية	المحافظة
	الإجمالي	أخرى	زراعة	نحل	ثروة حيوانية		
401	280	16	37	59	168	5	حجة
398	226	12	8	45	161	5	الحديدة
693	204	21	10	30	143	4	لحج
284	113	24	9	15	65	5	صنعاء
407	100	9	19	17	55	4	المحويت
2183	923	82	83	166	592	23	الإجمالي

وفيما يتعلق بالتنسيق الفني المشترك مع المكونين الأول والثاني للمشروع (والذي يتم تنفيذها من قبل وزارة الزراعة والري)، فقد تم التمويل لتكوين 64 مجموعة بذور (المكون الأول). ويجري حالياً استكمال الإجراءات الخاصة بتمويل تنفيذ برنامج تدريب فنيي الرعاية الصحية بيطرية لسبعين رجلاً وامرأة من مناطق عمل المكونين الأول والثاني يتم ترشيحهم من قبل لجان المنتجين الريفيين في المجتمعات المستهدفة للمكون الثالث من المشروع.

## المياه للتنمية الزراعية

محافظة إب والتي تتميز بتوفر المياه ودرجة الحرارة المناسبة بالإضافة إلى الثروة الحيوانية ورغبة الاهالي في تبني هذه التقنية.

وقد اشتملت هذه التدخلات على 3 مشاريع ري من مياه سطحية وجوفية، و 13 مشروعاً لإدارة المساقط المائية وأنظمة الري، و 19 مشروعاً لإنشاء سدود صغيرة متعددة الأغراض.

فيما اشتمل مكون التدريب والتوعية على نشاطين هدف الأول إلى تدريب الاستشاريين وضباط المشاريع على تصميم أنظمة مياه الري، والآخر إلى التنسيق مع قطاع الري في وزارة الزراعة بهدف تحسين التدخلات الخاصة بالمياه للتنمية الزراعية وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة في مناطق المساقط المائية.

وصل عدد المشاريع التي تم تنفيذها في هذا القطاع الفرعي خلال عام 2010 إلى 60 مشروعاً، بتكلفة تقديرية وصلت إلى 9.5 مليون دولار. وتهدف التدخلات التي قام بها إلى توفير مياه الري التكميلي وحماية الأراضي الزراعية من الانجرافات بالإضافة إلى بعض أنظمة الري وتجريب إحلال زراعة القات في بعض المناطق المختارة. كما تم التركيز أيضاً على إعداد الدراسات للتدخلات المستقبلية في شبكات الري من مياه السدود المنفذة، و المساهمة في تحديث قاعدة بيانات السدود ضمن البرنامج الوطني لإعداد خارطة مائية وطنية في مجال السدود لمنع ازدياد أوجبة التدخلات في المساقط المائية ذات المساحات الساكنة المحدودة وللتقليل من التأثيرات البيئية السلبية في أسفل المساقط المائية. بالإضافة إلى الاستمرار في تجريب وحدات الغاز الحيوي على مستوى القرية وخاصة آليات الصيانة المجتمعية. ولهذا الغرض يتم التدخل في منطقتين في

## التوعية بأضرار القات

وفي مكون إحلال زراعة القات، تم تنفيذ مشروع بالشراكة مع مكتب البنك الدولي في صنعاء يهدف إلى إعداد استراتيجية اتصال وطنية للتوعية بأضرار القات وتقليل الطلب عليه.

## الإطار 8

### الإدارة المتكاملة لصيانة المدرجات الزراعية (في أكثر من محافظة)

وقد بدأ التدخل الذي يقوم به الصندوق بدراسة واختيار موقعين تجريبيين في مديرتي القبيطة وبرع بمحافظة لحج والحديدة، وقام الصندوق بعدها بتحديد ودراسة طبيعة التدخلات مع المجتمعات المستهدفة، وعقب ذلك تم البدء في تنفيذ أعمال وتدخلات متعددة ومتنوعة قام بها المستفيدين أنفسهم اشتملت على أعمال إنشائية لجدران المدرجات ومصارف المياه وجدران الحماية وكذا حواجز التهذئة، ليقوم الصندوق بعدها بمساعدة المستفيدين على تهيئة البيئة الملائمة لإدراج نظام التكامل الزراعي (حراجي) لمعالجة واستعادة الغطاء النباتي، وكذا تنفيذ حملات للتوعية والإرشاد بين أوساط المزارعين.

وقد نفذت جميع العمليات وبحسب إقادة المستفيدين أنفسهم بطرق تقليدية وبصورة ممتازة تقي بالغرض المتوقع منها بإشراف مهندسين من ذوي الخبرة، وأسهم في إنجاح هذه التجربة الحماس الكبير عند المستفيدين للمشروع واستعداد كبير لاستكمال بقية المساهمات المطلوبة. كما يقوم الصندوق وبشكل متواصل بتوفير الدعم الفني للمشروع.

تعتبر المدرجات أحد أهم مميزات الزراعة في اليمن حيث قال أحد المؤرخين ”إن اليمنيين استجابوا لتحدي الطبيعة فتوسعوا الجبال الشاهقة ببناء المدرجات لتكون مصدراً هاماً لأمنهم الغذائي“. ويعد النشاط الزراعي النشاط الاساسي لليمنيين في تحسين مستواهم المعيشي بالإضافة إلى الحفاظ على هذا التراث الحضاري والمحافظة على البيئة وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذل من المزارعين لحماية هذه المدرجات من التدهور والإنهيار الا ان جهودهم تظل ضعيفة في ظل امكانياتهم المحدودة والعوامل الاخرى (طبيعية - اقتصادية - اجتماعية). لذا فقد رأى الصندوق ان يقوم بتنفيذ مشروع تجريبي يركز على منظومة فنية متكاملة لصيانة وإعادة تأهيل المدرجات (جدران مدرجات، حواجز تهذئة، خزانات مياه للري التكميلي، تشجير) في مناطق الزراعة المطرية التي لها أولوية وهي من المناطق الريفية الأكثر فقراً والتي عادة لا تملك إلا قدرًا ضئيلاً من الموارد وكذلك أيضاً من المناطق المعرضة للمخاطر والكوارث والمناطق النائية التي تقتصر إلى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والتي أيضاً بحاجة إلى بناء قدراتها مع مراعاة الاخذ بالجوانب الاخرى لظروف و امكانيات الاهالي المتوفرة والعوامل الاخرى .

حماية الأراضي وتأهيل نظام الري السيلي لقرى ناصر التبية - العين - شبوة



## التدخل المتكامل

وهو برنامجٌ تنمويٌّ متعددُ التدخلات، يسعى إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الأكثر فقراً وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على المبادرة لتنمية مناطقها كما يهدف البرنامج إلى الإسهام في إشراك السلطة المحلية في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية في المناطق الأشد فقراً.

بدأ تنفيذ المرحلة الأولى (2001-2005) في 4 مناطق بالجمهورية، ثم قُيِّمَ البرنامج عام 2005، وعلى ضوء نتائج التقييم اثبتت التجربة نجاحها، تم الانتقال إلى المرحلة الثانية للبرنامج، والتي تغطي 8 مناطق، يصل عددُ المستهدفين فيها إلى 63,000 شخص.

كما تم البدء خلال عام 2010 بتنفيذ البرنامج عبر فروع الصندوق باختيار تسع مناطق (عزل) جديدة في محافظات الحديدة، إب، ذمار، تعز، المحويت، لحج، عمران، حضرموت، وحجة. ويصل عدد المستهدفين في هذه العزل إلى 71,389 مستفيداً.

ويقوم البرنامج بتنفيذ أنشطة تشمل بناء قدرات المجتمعات المستهدفة في مجالات اقتصادية وزراعية تتلاءم مع طبيعة كل مجتمع بهدف تنمية الدخل وتحسين مستوى معيشتها حيث قام خلال عام 2010 بتنفيذ 3 مشاريع بتكلفة تقديرية بلغت 17.6 ألف دولار، ليصل عدد مشاريع الأنشطة الاقتصادية والزراعية تراكمياً إلى 24 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 402.7 ألف دولار، واستفاد منها أكثر من 11 ألف شخص..

كما ينفذ البرنامج أنشطة تعليمية تهدف إلى رفع وعي المجتمع بأهميته وتوفير البنية التحتية والتدريب لتجويد العملية التعليمية. وإتاحة الفرصة للذين لم تتح لهم فرص الالتحاق من خلال دعم فصول التعليم المجتمعي ومحو الأمية من خلال تأهيل المعلمين وتوفير المصادر التعليمية الداعمة وقد بلغ عدد المشاريع المنفذة في مجال التعليم 13 مشروعاً، هدفت في مجملها إلى بناء قدرات المعلمين والإدارات التعليمية ليصل إجمالي مشاريع التعليم إلى 61 مشروعاً، بلغت كلفتها الإجمالية 4.4 مليون دولار.

كما يركز البرنامج على توفير البنية التحتية من مباني وتدريب للكوادر الصحية وتفعيل الخدمات الصحية القائمة بالإضافة إلى تشكيل فرق طوعية من المجتمع لمتابعة أنشطة التوعية الصحية والبيئية بما فيها حماية الأطفال من سوء التغذية والتي يركز عليها البرنامج بصورة رئيسية. وقد نفذ البرنامج مشروع واحد خلال العام 2010، ليصل إجمالي مشاريع الصحة 23 مشروعاً بتكلفة إجمالية وصلت إلى 800 ألف دولار.

وفي مجال المياه ينفذ البرنامج مشاريع من خلال توصيلات منزلية أو حصاد مياه بحسب طبيعة المناطق المستهدفة.. كما يجري بناء قدرات المجتمع لتشغيل وصيانة هذه المشاريع. وخلال العام تمت الموافقة على 4 مشاريع مياه، بتكلفة إجمالية وصلت 1.7 مليون دولار، ليصل عدد مشاريع المياه المنفذة إلى 34 مشروعاً، بلغت تكلفتها الإجمالية 6.4 مليون دولار. وقد تم خلال العام 2010 تم استكمال مياه عراعره (طور الباحة / لحج) ومشروعين في عزلة بني معانس (وصاب السافل / ذمار).

## التوسع في البرنامج

في عام 2010 تم انجاز المرحلة التحضيرية لتوسيع البرنامج وتنفيذ التوسع عبر فروع الصندوق، حيث تم اختيار تسع عزل وعمل دراسات تحديد الاحتياجات وتشكيل وتدريب اللجان التنموية وإعداد الخطط التنموية للمناطق المستهدفة.. وكذا البدء بتطوير المشاريع وفق الخطة التنموية وأولوية المجتمعات المستهدفة.

# التدريب والدعم المؤسسي

تسعى برامج هذين القطاعين إلى تعزيز قدرات شركاء الصندوق من مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية وسلطات محلية ومجتمعات محلية وأفراد .. وذلك للمساهمة في تنفيذ مشاريع تنمية مستدامة.





خلال عام 2010، بلغ عدد المشاريع التي تم تطويرها 148 مشروعاً. وبلغت التكلفة التقديرية للمشاريع حوالي 5.2 مليون دولار، موزعة بين قطاعي التدريب (89 مشروعاً، بتكلفة 3.1 مليون دولار) والدعم المؤسسي (59 مشروعاً بتكلفة 2.0 مليون دولار). تراكمياً، تم تطوير 742 مشروعاً في القطاع الأول، بكلفة تقديرية تقارب 16 مليون دولار، بينما وصل عدد المشروعات في القطاع الثاني إلى 534 مشروعاً باستثمار يبلغ نحو 25.5 مليون دولار (الجدول 7).

خلال عام 2010، بلغ عدد المشاريع التي تم تطويرها 148 مشروعاً. وبلغت التكلفة التقديرية للمشاريع حوالي 5.2 مليون دولار، موزعة بين قطاعي التدريب (89 مشروعاً، بتكلفة 3.1 مليون دولار) والدعم المؤسسي (59 مشروعاً بتكلفة 2.0 مليون دولار). تراكمياً، تم تطوير 742 مشروعاً في القطاع الأول، بكلفة تقديرية تقارب 16 مليون دولار، بينما وصل عدد المشروعات في القطاع الثاني إلى 534 مشروعاً باستثمار يبلغ نحو 25.5 مليون دولار (الجدول 7).

## الجدول 7

### مؤشرات مشاريع التدريب والدعم المؤسسي

الدعم المؤسسي		التدريب		البيان
تراكمي (2010-1997)	2010	تراكمي (2010-1997)	2010	
534	59	724	89	عدد المشاريع التي تم تطويرها
25,532	2,039	15,951	3,137	التكلفة التقديرية (ألف دولار)
452	* 38	616	* 74	المشاريع المنجزة
19,925	2,422	11,039	1,640	المنصرف (ألف دولار)
1,282,000	14,000	143,000	16,000	المستفيدون المباشرون
24	29	31	36	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
655	38	255	42	العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل)

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2010

ركزت مشاريع العام على المجالات والقضايا المتعلقة ببناء القدرات البشرية والمؤسسية لمختلف الجهات والفئات المستهدفة. وشمل التدخل الاستمرار في التدريب، فضلاً عن رفع قدرات السلطة المحلية في مجالات متعددة تسهم في تحسين عمليات التخطيط للتنمية المحلية. والاستمرار في تنفيذ دراسات التحليل والتطوير المؤسسي لدواوين المحافظات، وتمويل وتمكين المجتمعات المحلية، وتوسيع وتطوير برنامج مناصري التنمية الريفيين (رواهد).

ركزت مشاريع العام على المجالات والقضايا المتعلقة ببناء القدرات البشرية والمؤسسية لمختلف الجهات والفئات المستهدفة. وشمل التدخل الاستمرار في التدريب، فضلاً عن رفع قدرات السلطة المحلية في مجالات متعددة تسهم في تحسين عمليات التخطيط للتنمية المحلية. والاستمرار في تنفيذ دراسات التحليل والتطوير المؤسسي لدواوين المحافظات، وتمويل وتمكين المجتمعات المحلية، وتوسيع وتطوير برنامج مناصري التنمية الريفيين (رواهد).



تدريب متطوعي محافظة الجوف على أنشطة تنموية

وشملت القطاعات الفرعية المستهدفة والدعم البرامجي ما يلي :

## دعم الجهات الحكومية

شملت التدخلات خلال العام على مشاريع جديدة في مجال الدعم المؤسسي المتمثل في توفير المباني والأجهزة والمعدات والأنظمة الضرورية، وأيضاً التدريب والتأهيل ورفع القدرات في نظم المعلومات الإدارية والجغرافية، ودراسات التحليل المؤسسي إعداد اللوائح والهيكل التنظيمية، والتخطيط الاستراتيجي، وإعداد التقارير.. بالإضافة إلى الأرشفة والفهرسة والتوثيق، وآليات جمع البيانات. واستهدفت هذه التدخلات جهات وفروعاً حكومية عديدة، من أهمها:

- صندوق الرعاية الاجتماعية وفروعه في المحافظات، والذي تم من خلاله مواصلة تقديم الدعم لصندوق الرعاية وبناء قدراته لتحسين مستوى الخدمات التي يقدمها لمستهدفه. وخلال العام، تم دعم صندوق الرعاية لتطوير نظام الأرشفة والتوثيق من خلال توفير التجهيزات الضرورية لأرشيف الصندوق، وتدريب المختصين على طرق وآليات الأرشفة بحسب نظامه الداخلي.

- دعم مركزين للأسر المنتجة في حيفان (تعز) ومدينة يريم (إب) لرفع قدراتها التنظيمية والفنية. وتهدف هذه المراكز إلى مساعدة الأسر الفقيرة في الاعتماد على نفسها من خلال العمل الذي يتناسب مع قدراتها، واستهداف أكبر عدد من الأسر في الاعتماد على الذات، وتحسين مستواها المعيشي.

- دعم بناء مقر مكتبة عامة في مديرية غيل باوزير (حضرموت) وكذا دعم المكتبة العامة للكتب والمخطوطات بمدينة جبلة والمكتبة العامة في مدينة البيضاء بالتجهيزات والاثاث وتدريب الإداريين .

- دعم الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني في تقديم التجهيزات والمعدات الخاصة بنظام التسجيل العقاري العيني، ونظام المعلومات الجغرافية الموزع وتدريب عدد من موظفيه.

- دعم عدد من دراسات التحليل المؤسسي لكل من لجان التحكيم العمالية بقطاع علاقات العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والإدارة العامة للإصحاح البيئي بوزارة الأشغال العامة وفروعها بمحافظات أمانة العاصمة عمران وذمار، والوحدات التنظيمية ذات الصلة ببرمجة المشروعات والمتابعة والتقييم بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

- دعم تآثيث وتجهيز 4 محاكم تجارية في كل من محافظات عدن - صنعاء - تعز - المكلا كان قد سبق إنشاؤها بدعم من الصندوق. وتنفيذ مشروع دعم مؤسسي للهيئة العامة لحماية البيئة محافظة الحديدة ،ومركز التوعية البيئية محافظة تعز .

- دعم المعهد التقني الصناعي بخمر / محافظة عمران الذي تضمن تآثيث السكن الداخلي للمعلمين والطلاب وكذا تعزيز متطلبات التدريب في ورشتي ميكانيك السيارات والكهرباء وتدريب المديرين في استخدام التجهيزات الجديدة للورش . وتدريب كادر الهيئة العامة لأسر الشهداء في مجال قواعد البيانات.

## دعم منظمات المجتمع المدني

الأهلية بالمهارات الإدارية والمالية الحديثة بغض النظر عن تخصصاتهم ومؤهلاتهم، حيث روعي في إعدادها تزويدهم بالخطوات العملية السهلة لتطبيق محتويات الأدلة وفق أسس سليمة وبمبسطة. وشملت التدخلات أيضاً تقديم الدعم المؤسسي لـ 24 منظمة غير حكومية فيما يتعلق بتجهيز قاعات تدريبية- ودعم ورش التدريب الحرفي والتجهيزات والاثاث الاداري، وكذا تقديم الدعم في جانب التدريب لعدد (29) منظمة غير حكومية في تطوير المهارات التدريبية الحرفية، والمهارات الادارية، والعمل المحاسبي.

تسعى وحدة التدريب والدعم المؤسسي إلى مواصلة العمل على تحسين قدرات المنظمات غير الحكومية لتمكينها من المساهمة بشكل فاعل في عملية التنمية بحيث تتمكن من تقديم خدماتها بكفاءة وفعالية ، تميز العمل هذا العام بدعم جمعيات أهليه- مؤسسات- ونقابات . واستفاد من التدريب والدعم المؤسسي ما يقارب 53 منظمة غير حكومية في 13 محافظة. وقد تصدر عمل الوحدة لهذا العام إعداد حقيبة تدريبية إدارية ومالية متكاملة مبنية على احتياج تلك الجمعيات. وتهدف الأدلة إلى تزويد الممارسين والعاملين في إدارة الجمعيات والمؤسسات

## الدعم البرامجي

يليه برنامج مناصري التنمية الريفيين (روافد) الذي ينفذ بناء على رؤية استراتيجية تستهدف الوصول إلى أكبر عدد من الشباب الخريجين الجامعيين .

تعمل الوحدة ضمن القطاعات الرئيسية على دعم برامج نوعية كان أبرزها للعام 2010م برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية الذي شغل حيزاً كبيراً على المستوى المركزي والفروع،

## برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية

وقد عمل البرنامج منذ تأسيسه عام 2007 في 17 مديرية في نطاق تسع محافظات. ووصل عدد اعضاء وعضوات مجالس تعاون القرى المنتخبين في 1993 قرية إلى أكثر من 19 ألف عضو (بلغت نسبة الإناث حوالي 49 % ) ، فيما بلغ عدد أعضاء وعضوات اللجان التنموية للعزل المنتخبين في 168 عزلة دخل فيها البرنامج أكثر من 3800 (منهم 39 % من الإناث).

البرنامج يركز على تمكين المجتمعات المحلية وإعطائهم الدور الأساسي في تقييم أوضاعهم ، وإيجاد آليات تمكن أعضاء المجتمع في القرى والعزل من الاشتراك في عمليات التخطيط ، وكذلك إيجاد آليات تمكنهم من المشاركة بفاعلية في مناقشتها داخل الأطر الرسمية لجعل الخطط التنموية أكثر استجابة وتلاؤماً مع أوضاع الناس واحتياجاتهم الحقيقية.

وقد تم خلال العام 2010 تنفيذ المكونات التالية ضمن برنامج التمكين:

### على المستوى المركزي

#### إدارة النفقات العامة

الميداني للمديريات في الجوانب ذات الصلة بإدارة النفقات العامة .. وذلك بفرض إيجاد معايير تصنيف للمديريات المؤهلة لإدارة النفقات العامة ، وإيجاد آلية موحدة لتأهيل المحليات في هذا الجانب وضبط مراحل نقل صلاحيات إدارة النفقات للمديريات ، وهذا بفرض تأهيلها للمرحلة الثالثة من برنامج التمكين الذي يمكنها من التنفيذ .

نفذت دراسة ميدانية على المستوى المركزي لتحديد الوضع الراهن لإدارة النفقات العامة للمحليات من مختلف الجوانب استهدفت سبع جهات معنية بالموضوع هي وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد ولجنة المناقصات بالإضافة إلى وزارة الإدارة المحلية ، إلى جانب إعداد استمارة للمسح

### على مستوى السلطة المحلية

#### 1 - دعم دواوين المحافظات والمديريات

تم إعداد دراسات التحليل المؤسسي لكل من دواوين محافظات المهرة والمحويت ، ومديريات كل من ( مسور/عمران- شرعب الرونة والمواسط/تعز- دوعن/حضر موت- حصوين/المهرة) .

كما تم تنفيذ ( 3 ) ورش تدريبية في مجال موجهات التخطيط الاستراتيجي لدواوين محافظات : ( البيضاء - المهرة - مأرب ) والتي استهدفت قيادات وكوادر السلطة المحلية .

#### 2 - دعم المجالس المحلية

تم تدريب 230 عضو سلطة محلية في عدد 4 مديريات هي حصوين/المهرة- حبيش/اب- المواسط/تعز- ملحان/ المحويت وذلك في عدد من المجالات منها ( المشاركة المجتمعية وآليات التخطيط التشاركي - إعداد وصياغة الخطط التنموية على مستوى المديرية - إعداد التقارير التنموية ) .

## على مستوى المجتمع

### 1 - دعم مجالس تعاون القرى

فرعية لمداخل القرى - إعادة تأهيل برك قديمة - حملات نظافة في القرى وعمل مراقيم للأهالي في حالة المخالفة - تشكيل مجالس آباء وأمهات - فتح فصول محو أمية - إنشاء صناديق تكافل - حملات تشجير للمدارس - حملات توعية في مجال الصحة من قبل قابلات من أبناء المنطقة ( .

تم تحفيز المجتمع لمبادرات ذاتية وتشكيل مجالس تعاون القرى لثلاث مديريات بغرض رعاية وتفعيل مبادرات ذات طابع مجتمعي اهلي تعاوني وذلك في كلا من (شرعب الرونة + المواسط/تعز- حبور ظليمة / عمران) حيث وصل عدد مجالس تعاون القرى المشكلة إلى (287) مجلس تعاون قرية، نفذت تلك المجالس حوالي (150) مبادرة تنوعت بين(رصف وشق طرق

### 2 - دعم لجان تنمية العزل

إستهدافها بعد التشكيل ببرامج تدريبية في عدد من المواضيع التثوية منها (إدارة النزاعات وتقنيات التفاوض - إدارة الاجتماعات وعمل المحاضر - العمل التطوعي والتعاوني.

هي لجان تنمية على مستوى العزل يتم تشكيلها عقب الانتهاء من إنتخاب مجالس تعاون القرى من خلال المندوبين الممثلين للقرى بغرض المشاركة المجتمعية في تحديد احتياجات العزل من المشاريع التثوية وتشكل على اثرها 71 لجنة تنمية تم

### 3 - الدعم في مجال المساءلة والمراقبة المجتمعية

أليات جمع البيانات والمعلومات عن المشاريع المتعثرة- صياغة التقارير للمشاريع المتعثرة - وصياغة رسائل كسب التأييد - توزيع المهام بين اعضاء المجالس المحلية والاطر المجتمعية ( حيث بلغ عدد المشاريع المتعثرة التي تم مناقشتها مع الجهات المعنية على اثر هذا التدريب ما يقارب 30 مشروعاً.

تم تدريب 105 من اعضاء المجلس المحلي، إلى جانب 340 عضواً/ة من لجان تنمية العزل ومجالس تعاون القرى في 5 مديريات هي (بلاد الطعام+مسور+المسراخ+الحيمة الداخلية+صعفان ) وذلك على ( منهجية المراقبة المجتمعية - دور الاطر المجتمعية واهمية مشاركتها - تحليل المشكلات -



## الإطار 9

### رجال التمكين يثيرون غبار التنمية في شرعب الرونة!

ورشة عمل مفتوحة، وخلية نحل نشطة: فهذه طريق تُشَقُّ، وأخرى تُرَصَف.. وهذه مقبرة تُسور، وهذه بئر تُتَطَف.. هذا يبني، وذلك يعمل، بفعل جهود المشرفين والاستشاريين الذين جابوا الأرض طولاً وعرضاً بأخلاقهم وحسن تعاملهم وحنكة إدارتهم للعمل مع المجتمع، وتفعيل قاداته، وتجديد ثقته بقدرته على إعادة روح التعاون والتأقُّس في العمل الخيري التطوعي.

ربما أكونُ قد أسأتُ الظن في مجتمعي الذي أعيش فيه.. وما لفت نظري وغيرُ قناعاتي السلبية هو أنني وزملائي أعضاء مجلس تعاون قرية دهن (عزلة الاجشوب) دعونا الناس للمشاركة في إحدى المبادرات الذاتية التي كانت ضمن خطتنا.. ونظراً لانشغالي - وبعض الزملاء - بلجان الامتحانات للشهادة الأساسية، فقد أُجِّل تنفيذها.

لكننا عندما عدنا، وجدنا الناس قد سبقونا بالعمل.. حيث باشروا تنفيذ العمل باكراً رغم تأخرنا.. فبدلاً من قيامنا نحن بتحفيز الناس، وجدنا الناس هم من يحفزوننا، ويدعوننا للعمل.. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على فاعلية المجتمع وإيجابيته وحبه للعمل التعاوني والخيري.. وعلى أن المجتمع لا ينقصه سوى التوجيه والتشجيع وإثارة النفس في عمل الخير!

بقلم أ / عبد الله قائد سعيد  
عضو اللجنة التنموية

عزلة الاجشوب، شرعب الرونة، تعز

إن توفر المادة أو الموارد الطبيعية مهما كان حجمها لا يمكن ان تطلق تنمية اقتصادية أو اجتماعية من أي نوع ما لم يكن العنصر الإنساني هو وحده القادر على إطلاقها. فالتنمية مرتبطة بالإنسان على إعتبار انه أدواتها وغايتها. والدول التي تهمل عنصرها البشري لا تملك اية فرصة لتحقيق أي تنمية فيها، إذ تُعد التنمية البشرية أحد ثلاثة محركات أساسية للتنمية الحقيقية قابلة للاستمرار. ومن يتأمل دورة حياة مشاريع الصندوق الاجتماعي وبرامجه المتعددة يدرك أن بناء قدرات العنصر البشري والعمل على توحيدها نحو قطب التنمية هو غاية الصندوق القصوى ورسالته الأسمى.

والخلل في عدم ايجابية أي مجتمع يعود احياناً إلى عدم ادراكه بقواه وقدراته الداخلية، أو عدم اكتشافه لها.. والتغيير عادة ما يبدأ من الداخل بإيجاد ثقافة ذاتية بأن هناك قدرات جبارة يمتلكها الفرد والمجتمع.

.. هذا ما سعى إليه برنامج التمكين الذي بدت بوادره في بعض المديریات، وذلك بتشكيل اللجان التنموية ومجالس تعاون القرى من المجتمع للدفع بالعملية التنموية، واكتشاف الفرص والموارد المتاحة، وحُسن استغلالها..

فخلال الفترة القليلة الماضية، صحت مديرية شرعب الرونة (محافظة تعز) على أصوات المفارس والمعاول تحث الصخر الأضم، وأصوات المهاجل تشق عنان السماء، وسحب الغبار ترتفع هنا وهناك معلنة يوم التنمية المجتمعية.. وأصبحت المنطقة



## برنامج مناصري التنمية الريفيين (روافد)

تم خلال العام 2010 تنفيذ 24 دورة تدريبية في الموضوعات التأسيسية حول قضايا ومشكلات التنمية الريفية إلى جانب برنامج محو أمية مكثف في استخدام الحاسوب مدته 16 يوماً إستفاد منها 628 بينهم 297 شابة من كافة المحافظات. كما تم تنفيذ 10 دورات تدريبية تخصصية في منهجية البحث السريع بالمشاركة وآلية تشكيل لجان التنسيق والمتابعة لـ 236 من أبناء محافظات المهرة - شبوة - لحج - الضالع - ابين - ريمة.

وتم أيضاً، الترويج لاستثمار مخرجات هذا البرنامج لدى بعض الجهات العاملة في الميدان مما أدى إلى حصول ما يقارب 220 متدرباً/ة على فرصة عمل مؤقتة، بالإضافة إلى حصول 23 شاباً/ة على وظائف لدى جهات تنمية كمنسقين لبرامج في محافظات مختلفة.

وهو البرنامج الوطني الأول للشباب على مستوى اليمن الذي يستهدف الخريجين من أبناء المناطق الريفية حيث كان قد بدأ العمل به في العام 2004م كمرحلة أولى وتوسع البرنامج ليعطى الطابع الوطني لاستهداف أكبر عدد ممكن من الشباب الخريجين وتمكينهم من مهارات تحليل وتحديد المشكلات التنموية الريفية بغرض تاهيلهم للعمل الطوعي وتحفيزهم على القيام بالمبادرات الذاتية وسط مجتمعاتهم لاستغلال طاقاتهم وإستثمار معارفهم وأوقاتهم وتوجيههم للمساهمة في عملية التنمية المحلية .

كما أظهر تقييم البرنامج الذي تم في العام 2009م أن هناك أثراً لمخرجاته على الصندوق بشكل خاص ربطاً بالتحدي الذي تتضمنه استراتيجية الاتصال من أجل التغيير وهو ( التوعية بطبيعة الدور الذي يلعبه الصندوق في التنمية في اليمن وعلاقته بالجهات الأخرى الفاعلة في التنمية ) . تم على أثر هذه النتائج مجتمعة وضع استراتيجية إستهداف تصل إلى ما يقارب من 3000 شاب/ة سنوياً من خلال مواصلة توسع البرنامج إنطلاقاً من العام 2010م .



تدريب متطوعين من شبوة ضمن برنامج روافد

## جمعية الشباب الريفي للتطوع التنموي

عينه من المبادرات المكتوبة التي تقدم بها خريجو

## البرنامج

"تعاني قريتي بشكل عام من الأمية، وأمي التي ولدتي تعتبر واحدة من الأمهات اللواتي عانين كثيرا من الأمية ولكن بإذن الله عز وجل سأقوم أنا وأتكفل بكل ما يتطلبه العمل من أجل أن اعلم أمي ومن لديها الرغبة في التعلم من الكبار في منزلنا حتى نستطيع تقليص الأمية الزائدة في منطقتي بقدر المستطاع"

منى يحيى صالح الرياشي، حجة

" سأعمل جاهدا في توعية الآباء والأمهات وكل أفراد المجتمع بكيفية التعامل مع الأطفال وتوضيح الحقوق الواجبة علينا تجاههم وطرق التربية الراقية من خلال التعامل الأمثل الذي يليق بالإنسان.

كما سنتقوم جاهدين بعمل حملة توعية في المدارس وتوضيح حقوق الطفل ليكون أكثر وضوحا لمن لم يعرف بعد".

بكر أحمد غالب شحطرة، اب

بمبادرة من مجموعة من المتميزين في برنامج "روافد"، تم تشكيل أول جمعية خلال عام 2010 ومقرها صنعاء.. تم بالاقتراع مستعينة بخبرات وتوجيهات الوحدة وإدارة البرنامج، كما حصلت على تسهيلات باستخدام قاعدة بيانات كافة الخريجين في هذا البرنامج، وانطلقت للتواصل معهم وتعريفهم بأهمية الجمعية وضرورة التشبيك بين المحافظات من خلال لجان فرعية في المحافظات يتم تشكيلها من المهتمين بالعمل الطوعي وقضايا الشباب لتصبح مستقبلاً شبكة وطنية من الشباب الطوعي على مستوى الجمهورية. وقد صممت الجمعية عدداً من المشاريع الهادفة، وتسعى للحصول على الدعم، حيث تقدمت الجمعية في مسابقة لاختيارها كشريك تنفيذي ضمن مناقصة تنموية، تنافست فيها مع عدد من الجمعيات الرائدة على الساحة اليمنية، حيث وصلت إلى مرحلة التصفية الأخيرة. وما ميزها بالوصول إلى هذه المرحلة هو طابعها الطوعي، وانتشارها في كافة المحافظات، وثقة الجهات الشريكة بمخرجات عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية.



## برنامج المشاركة المجتمعية

التدريب وعينة من الباحثين المجتمعيين من فرع الصندوق وإصدار هيكل تقرير متناسب مع احتياجات الضباط ملحقاً به دليل تفصيلي يوضح المعلومات المطلوبة في الدراسات المجتمعية، وكذا تنفيذ دراسات تحديد أولويات الاحتياج بالمشاركة لخطّة عام 2011، كما تم تشكيل لجان المستفيدين لـ169 مشروعاً منفذاً في عدد من فروع الصندوق.

تم خلال العام 2010 تطوير دراسات «تقييم الوضع وتحديد أولويات الاحتياج» من خلال تطوير اللوائح والأدلة المتعلقة بها وكذلك تطوير مهارات المدربين والباحثين على مستوى كافة الفروع وذلك من خلال تطوير دليل «مع الناس» خاص بالبحث المجتمعي المعتمد على منهجية البحث السريع بالمشاركة PRA، وعقد سبع ورش عمل مع الضباط القطاعيين وضباط

## برنامج رفع كفاءة الموارد البشرية المحلية

تستفيد منها جميع الجهات العاملة وقد وصل عدد المدربين خلال العام 2010 إلى 2355 شخصاً.

في مجال رفع كفاءة الموارد البشرية استمر الصندوق في تدريب أفراد في مجال مشاركة المجتمع وفي المجالات الفنية للمساهمة في تنفيذ مشاريعه ورفع جودتها بالإضافة إلى توفير كوادر تنمية





## الإطار 11

### رفع الوعي المجتمعي وكسب التأييد المحلي والرسمي فيما يتعلق بمشكلة تلوث سيل وادي بنا م / إب

**تضمن تنفيذ مشروع:** (رفع الوعي المجتمعي وكسب التأييد الرسمي) عدد من الفعاليات الميدانية والأنشطة التوعوية المختلفة والتي سبقتها العديد من النزولات الميدانية والزيارات الموقعية الاستطلاعية لتصوير أبرز أماكن ومواقع التلوث ومصادره والتي رافقتها عمل عدد من اللقاءات المتنوعة مع بعض المواطنين المتضررين ومع قيادات السلطة المحلية والمعنيين بالمشكلة بالإضافة إلى انتخاب ممثلي المجتمع من القرى المتأثرة أو المتسببة في التلوث والتي تم فيها تشكيل فرق توعية مجتمعية على مستوى تلك القرى والتي تشكلت من (العدول و المدرسين وخطباء المساجد وأعضاء المجلس المحلي وأمناء القرى) ، والتي تلاها تنفيذ عدد من الورش التحليلية والتخطيطية والتوعوية واللقاءات والاجتماعات العامة في المدارس والمقاريل والدواوين والمرافق الصحية والأماكن العامة بالإضافة إلى الخطب والمحاضرات والندوات العلمية الهادفة والمهرجانات الجماهيرية التوعوية الحاشدة.

استهدف البرنامج 32 قرية متأثرة ومتضررة من التلوث عن طريق فرق التوعية المجتمعية مستخدمة عدد من الوسائل المؤثرة والأفلام والعروض المرئية والمسموعة المختلفة والملصقات واللوحات الحائطية والقماشية والبنارات الثابتة والمتحركة

والبروشورات والبوسترات والمواد الإرشادية والتوعوية المتنوعة والإذاعات المدرسية الهادفة ومكبرات الصوت المتنقلة بالإضافة إلى الأفلام الوثائقية المؤثرة وأشرطة الكاسيت المدرسية والصورة المعبرة ، والتي استهدفت قيادات السلطة المحلية بالمديريات المستهدفة وقيادات المجتمع والأعيان والعدول والقيادات التربوية والصحية والطبية والقيادات والكوادر الأكاديمية من أساتذة الكليات وطلاب وطالبات كلية التربية والمدارس الحكومية في المناطق المستهدفة ومنظمات المجتمع المدني وجميع شرائح وفئات المجتمع المستهدف ، والتي أسفرت عن عقد مهرجانات جماهيرية حاشدة في مديرتي السدة والنادرة بجهد وتمويل محلي ومجتمعي وطوعي فاعل بالإضافة إلى تأسيس جمعيات محلية مشتركة للمديرتين ( الجمعية الأولى : جمعية حماية البيئة ، والثانية جمعية وقاية النسوية للحد من التلوث، وتشكيل مجلس حماة البيئة يضم كبار قيادات السلطة المحلية وقيادات المجتمع ورجال الأعمال والقطاع الخاص بمديرتي السدة والنادرة لمناقشة مشكلة التلوث ووضع حلول ومعالجات عاجلة بالإشتراك مع القيادات المجتمعية والسلطة المحلية بمديرية دمت بالإضافة إلى تنفيذ الكثير من المبادرات والتبرعات المجتمعية الفاعلة للحد من التلوث .

تهدفُ أنشطة هذا القطاع إلى الإسهام في الحفاظ على الإرث الثقافي الغني والمتنوع في البلاد، والمحافظة على جوانب التراث الملموسة وغير الملموسة ذات القيمة التاريخية والجمالية، وجذب السياحة وإيجاد فرص عمل والاهتمام ببناء القدرات الوطنية في هذا المجال.

## التراث الثقافي



خلال عام 2010، تم إقرار 28 مشروعاً بالتزام وصل إلى 6.7 مليون دولار، ليرتفع العدد التراكمي للمشاريع في هذا القطاع إلى 252 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي 52.7 مليون دولار (الجدول 8).

## الجدول 8

### مؤشرات مشاريع التراث الثقافي

تراكمي (1997-2010)	2010	البيان
252	28	عدد المشاريع التي تم تطويرها
52,665	6,675	التكلفة التقديرية (ألف دولار)
163	* 21	المشاريع المنجزة
36,823	6,030	المنصرف (ألف دولار)
2,110	238	العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل)

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2010



إن المهم ذكره هو أن مشاريع الموروث الثقافي عموماً توفر مدارس عملية لتخريج الكثير من المهارات والخبرات بالتدريب النظري والعملي لعشرات من الإختصاصيين والعمال الفنيين المهرة.

ومن الأنشطة التي تم تنفيذها خلال العام 2010 ما يلي:

ومن أنشطة العام 2010 تقدم العمل في مشاريع الترميم الكبيرة كالجامع الكبير (في صنعاء) ومدرسة الأشرفية (تعز) والجامع الكبير (شباب كوكبان) ودار العز (جبله، إب) وقرية حصن الهجرة (مناخة، صنعاء).. والعمل الآن في عمق المراحل الإنشائية والزخرفية، وسيحتاج إنجاز العمل فيها ما بين عامين إلى أربعة أعوام أخرى نتيجة لتعقيد وضعها الإنشائي وتنوع وحساسية القيمة التاريخية والأثرية فيها.

## زبيد

تتواصل الجهود المكثفة للصندوق عبر تدخلاته المتعددة لدعم الوضع الحفظي لمدينة زبيد المهتدة بالخروج من قائمة التراث العالمي ومع انقضاء عام 2010 بلغت استثمارات الصندوق في مشاريع التراث الثقافي بهذه المدينة التاريخية إلى ما يقارب 7,100,000 دولار ولعل أهم هذه المشاريع وأكبرها تتمثل في مشاريع رصف شوارع المدينة مع توفير الكابلات الأرضية لشبكة كهرباء المدينة بالإضافة مشروع ترميم عشرات المنازل وعدد من المعالم الهامة للمدينة مثل بوابة القرب التي أعيد بناؤها وتأهيلها وتشغيلها كمركز للأسر المنتجة وأيضاً مبنى دار الضيافة الذي تم ترميمه وتجهيزه كدار للمخطوطات وكذلك مبني باب سهام ومدرسة الفوز إلى أجزاء من القلعة، فضلاً عن تدشين أعمال المرحلة الثانية من ترميم مسجد الأشاعر التاريخي.



## إنقاذ الجامع الكبير بمديرية حيس

تقدمت أعمال ترميم مسجد حيس الأثري الذي تبين أنه أحد أهم مساجد الدولة الرسولية وكشفت أعمال الترميم عن زخارف جصية هندسية عالية الجودة تضاهي مثيلاتها في مدرستي الأشرفية (في تعز) والعامرية (في رداغ)، علاوة على نصوص هامة حول نفوذ الدولة الرسولية في القرنين 13-16 الميلادي.



## ترميم طريق حصن ثلاء / عمران

مع قرب إكمال أعمال إعادة تأهيل الدرج الموصل إلى حصن ثلاء الشهير الذي يتمتع بجاذبية سياحية وأهمية تاريخية عالية خصوصاً لرمزيته فيما يتعلق بمقاومة السيطرة العثمانية على اليمن في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي. وقد نتج عن العمل إكتشاف منشأة أثرية كبيرة عبارة عن منشآت دفاعية ضخمة تعود لعصور ما قبل الإسلام وبعضها إلى العصور الإسلامية كما وجدت بعض الدلائل الهامة التي ستفيد الباحثين حول تاريخ المدينة وحصنها ، ويهدف المشروع في الأساس إلى تعزيز درجة التوظيف السياحي للموقع والحفاظ عليه.



## الإطار 12

### على أعتاب مرحلة جديدة.. تنسيق مكثف من أجل الديمومة وتوسيع المدى وحضور متزايد لقضايا فرص العمل والمنافع المباشرة

الأول من المشروع المتمثل بتدريب عدد 7 من مختصي الهيئة العامة للآثار في مجال نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد والذي سيمكن المختصين من إدخال بيانات وصور و إحداثيات المواقع والمعالم الأثرية على الخارطة. وفي جانب آخر تم التفاهم في سبتمبر 2010 مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إطلاق برنامج مدروس لإدراج مناهج الحفاظ العمراني والمعماري بمعايير دولية في التعليم الجامعي بالكليات ذات العلاقة. أما في محور إدرار الدخل وفرص العمل فإن التنسيق المبكر مع وكالة المنشآت الصغيرة SMEPS قد مكن من أحداث اختراق واضح في تحسين وتسويق بعض المنتجات الحرفية التقليدية في الأسواق الأوربية والأمريكية وبالتالي إنعاشها. لقد حدث ذلك من خلال الأداء المميز للوكالة. ( إرجع إلى الجزء الخاص بالوكالة). وتتخذ هذه التجربة أساساً لتناول جاد وجديد للحفاظ على الحرف التقليدية من خلال توسيع الطلب عليها وتسويقها. وفي خط آخر مواز يتم تسليط الضوء على ما تحدته عمليات التوثيق والترميم للمعالم التاريخية من فرص عمل مؤقتة وبناء مهارات تصل في كثافتها إلى مستويات استثنائية (حوالي 90 %) في ترميم طريق حصن ثلاء أو ترميم دار العز بجبله حيث تتكثف الحضرية الأثرية لكشف المنشآت الكبيرة والهامة في الموقعين. إن النظر إلى أعمال الترميم من هذه الزاوية يضيف لهذه الأعمال والتدخلات التاريخية وزناً أكبر من المنظور الاجتماعي ومن منظور بناء القدرات أيضاً.

شهد العام 2010 تبلور رؤية الصندوق للمرحلة الرابعة من عملياته 2015-2011 وفي إطارها الرؤية القطاعية الخاصة بالتراث الثقافي. ولعل أهم ما تضمنته الرؤية من خطوط جديدة هو السعي لتوسيع نطاق اثر التدخلات وتركيز أكبر على جوانب فرص العمل وإدرار الدخل على الفقراء من جوانب التراث المختلفة والعام 2010 لم يشهد بلورة هذه الرؤية فقط بل بدأت الخطوات الأولى لتنفيذها والتنسيق المكثف مع الجهات ذات العلاقة لتوسيع نطاق تأثير التدخلات. وفي هذا الاتجاه بدأ التنسيق مع وزارة الثقافة يأخذ منحى متصاعداً ومنذ الخطوات الأولى لبلورة رؤية الصندوق للمرحلة الرابعة حيث توج التشاور مع وزارة الثقافة بمحضر تفاهم حول أهم محاورها وذلك في 20/10/2009 ، وسبق ذلك وتبعه عدد من اللقاءات شبه المنتظمة مع المعنيين في وزارة الثقافة زادت على عشرة إجتماعات. فضلاً عن التفاهم على التعاون للدفع بقانون حماية المدن التاريخية الذي تعثر إصداره طويلاً. وتبدو الوزارة اليوم أكثر استعداداً للاستفادة من رؤى وتجربة الصندوق في مجال الحفاظ على التراث الثقافي وبالذات مقاربه لإنعاش الحرف التقليدية، كما تبدي دعماً لعمليات الصندوق واستعداداً لتذليل الصعوبات أمام تنفيذها. وفي إطار الدعم المؤسسي المقدم لوزارة الثقافة فقد وافق الصندوق على دعم أنشطة التدريب وتصميم قاعدة بيانات وتوفير بعض التجهيزات لمشروع إنتاج خارطة المعالم والمواقع الأثرية على مستوى الجمهورية وقد تم انجاز المكون

## صهاريج الطويلة – كريتر عدن

أطلق الصندوق منافسة دولية لإعداد خطة حفاظ وتوصيف التدخلات ذات الأولوية لهذا المعلم الأثري الفريد الذي شيد لحماية مدينة عدن من الفيضانات وتوفير المياه لها (منذ الفترة السبئية على الأرجح - كون تاريخ تشييدها مجهول) ويتوقع أن تنجز الدراسات وتبدأ التدخلات اللازمة خلال العام القادم.

## مشروع ترميم معالم غيل العوار

كما بدأت خلال الربع الأخير من العام 2010 أعمال الدورة التدريبية المكثفة التي تستهدف تدريب 16 من المختصين الأثاريين ومهنيي نجارة أخشاب من هيئة الآثار ووزارة الأوقاف وذلك للتدريب على مناهج وتقنيات صيانة وترميم العناصر الخشبية الأثرية وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من التدريب والتي تركزت على نظريات الترميم والعوامل المسببة لتدهور الأخشاب وسيتم خلال الفترة القادمة استكمال البرنامج في التطبيق العملي حيث سيتم ترميم عدد من العناصر الخشبية الأثرية كجزء من التطبيق العملي ويقوم فريق إيطالي متخصص بأعمال التدريب والترميم وذلك في مسجد ومدرسة الأثرية بتعز.

بعد الانتهاء في المرحلة الأولى من صيانة قنوات وخوو الغيل المؤدية من منابع الغيل إلى البركة وتأمينها من عدم تسرب أية ملوثات، وكان قد بدأ العمل في المرحلة الثانية بتنظيف البركة ومحيطها أولاً ثم تلى ذلك أعمال ترميم جدران البركة وتهيئة مناسيب محيطها لتحييد دخول الملوثات بأنواعها إلى داخل حوض البركة. وقد لوحظ جلياً عند تنظيف حوض البركة زيادة معدل تدفق المياه إلى حوض البركة كما قام المستفيدون وهم أصحاب البساتين الذين لديهم حصص ماء (دول) من بركة الغيل بتنظيف السواقي من البركة والمؤدية إلى الحقول وتثبيتها لجريان الماء بانسياب بعد أن كانت قد طمرت نتيجة لعدم استخدامها.



بعد



قبل

## مشروع دعم دار المخطوطات

حيث تحقق من خلال هذا المشروع إلى جانب مكونه التدريبي توثيق وفهرسة نحو 3000 مخطوط توثيقاً إلكترونياً بالصور ووصف لمحتوى وأهمية كل مخطوط كما تم توفير مواد خاصة جُلبت من ألمانيا خصيصاً لحفظ وترميم المخطوطات وسيتم توزيع هذه المواد لكل من دار المخطوطات بصنعاء ومكتبة الأحفاف للمخطوطات بترميم.

اصدر الصندوق خلال هذا العام بعض الكتب والدراسات التي تعد توثيق لجوانب مهمة من التراث اليمني منها:

- كتاب فن البناء في اليمن وهو كتاب كان قد صدر في السبعينيات من القرن الماضي لمؤلفة البروفسور فرناندو فارندا الذي وثق فيه حالة ومفردات وتقنيات البناء في أنحاء مختلفة من اليمن في تلك الفترة قبل أن تتعرض للتشويه المتزايد.

- كتاب البرونز في اليمن القديم للباحثة الدكتورة عزة علي عقيل الذي تناول صناعة البرونز في اليمن القديم وقدم ما يثبت تميز هذه الصناعة في اليمن القديم بتقنيات فريدة من نوعها من حيث الدقة والسماكة ، و يجدر بالذكر أن القطع الأثرية البرونزية من أندر القطع الأثرية عموماً.

- كتاب الرسوم الصخرية واستيطان اليمن في عصور ما قبل التاريخ للباحثة الدكتورة مديحة رشاد والدكتور ماري لويز ايز أن الذي تناول هذا النوع من الرسوم ( المخريشات) التي تصور جوانب الحياة في عصور ما قبل التاريخ وعصور أخرى وخصوصاً عادات الصيد واستئناس الحيوانات وغير ذلك وأشار هذا الكتاب كذلك إلى ما تتعرض إليه كثير من هذه المواقع الهامة اليوم من تدمير جراء أعمال قطع الأحجار للبناء بشكل خاص.

- رحلة إلى صنعا للرحالة الإيطالي رينزو مانزوني الذي زار اليمن في السبعينيات من القرن التاسع عشر و دون فيه إنطباعاته ووصف فيه بشكل مفصل بعض المدن وخصوصاً صنعا والشخصيات والمناظر الطبيعية والنباتات والعادات وأرفق فيه عدد من الصور مما يعد توثيقاً مبكراً لكثير مما تغير أو أختفى من هذه المفردات.

- كتاب توثيقي للحرف التقليدية في زبيد كجزء من عناية الصندوق بموروث المدينة وحلقة ثانية في سلسلة التوثيق للحرف اليدوية أنجر الكتاب المذكور الذي يوثق في جزأين الحرف التقليدية المتنوعة القائمة والمندثرة في المدينة.

يجدر بالذكر أن الصندوق يوزع نسخاً مجانيةً لعدد كبير من المكتبات العامة والجامعات والمراكز العلمية والثقافية المهمة والجهات ذات العلاقة، نشرًا للوعي والمعرفة عن أوجه التراث الثقافي اليمني - كما يدرس حالياً آلية لتيسير الاقتناء للأشخاص المهتمين يتوقع تنفيذها خلال الربع الأول من العام القادم.



# برنامج الأشغال كثيفة العمالة

يقوم هذا البرنامج بتنفيذ مشاريع النقد مقابل العمل في المناطق المتأثرة بالتغيرات المناخية وارتفاع أسعار المواد الغذائية في مجالات مثل حصاد المياه والطرق الريضية وحماية المدرجات الزراعية وإدارة المساقط المائية.





بدأ الصندوقُ أنشطة هذا البرنامج في نهاية عام 2006. وفي عام 2008 بدأ الصندوق في تنفيذ نسخة جديدة من البرنامج تركز على المناطق الريفية، وتهدف إلى تقديم معونة نقدية للمجتمعات الأشد فقراً للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار الغذاء وفق مبدأ ”النقد مقابل العمل“.

تم خلال العام 2010 الموافقة على 47 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 16.3 مليون دولار تقريباً، ومن المتوقع أن تحقق المشاريع 733 ألف يوم عمل. وقد بلغ إجمالي المشاريع الممولة من البرنامج 320 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 90 مليون دولار نتج عنها توليد 5 ملايين يوم عمل تقريباً.

## مواجهة أزمة الغذاء (النقد مقابل العمل)

نظراً لما حققته المرحلة الأولى من البرنامج في نسخته الريفية (يوليو 2008-ديسمبر 2009) من نتائج مباشرة على مستوى الأسر المشاركة في البرنامج والمجتمعات المستفيدة من أنشطته، بدأ الصندوق في نهاية عام 2009 تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج، والممتدة حتى نهاية عام 2011، حيث يتوقع أن يتم تمويل 182 مشروعاً تستفيد منها 26 ألف أسرة. وقد تم خلال عام 2010 الموافقة على 168 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 20.1 مليون دولار، يتوقع أن يتولد منها مليوناً يوم عمل تقريباً.

الزراعية في الوديان، وكذا استثمار مياه الأمطار بطريقة مثلى.. الأمر الذي سيساعد على تنمية الزراعة والمراعي، ومُنَّ تمَّ تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي في المناطق المستهدفة. كما طور الصندوق آليات الاستهداف، حيث أولى البرنامج في هذه المرحلة اهتماماً خاصاً بدور السلطات المحلية في التعرف على العزل والمجتمعات الأشد فقراً ومعاناةً من أزمة ارتفاع أسعار الغذاء، كما تم الاعتماد على بعض المجتمعات في ترشيح الأسر المؤهلة للمشاركة في البرنامج وفقاً لأداة التدرج حسب الثروة وتعريف الفقر عند المجتمعات المستهدفة نفسها. ويهدف هذا التطوير النوعي في آلية الاستهداف إلى تبسيط الآلية بما يمكن البرنامج من التوسع وزيادة التغطية تمهيداً للمرحلة الرابعة من عمليات الصندوق، والتي يتوقع فيها أن يكون البرنامج إحدى الأدوات الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي تتبناها الحكومة. كما تم تطوير آلية التنفيذ بحيث يُعطى دور أكبر للمجتمع والأسر المشاركة في إدارة ومتابعة الأعمال المنجزة عبر رؤساء المجموعات، بالإضافة إلى تطوير نظام آلي خاص بمتابعة ومراقبة مشاريع البرنامج في هذه المرحلة.. وتم ربطه بنظام المعلومات الإدارية للصندوق.

أولى البرنامج في المرحلة الثانية اهتماماً خاصاً بالأنشطة والتدخلات التي تخدم المجتمعات بوجه عام، وكذلك التدخلات التي تساهم في حماية وزيادة الأصول الإنتاجية للأسر المشاركة في البرنامج كحماية الأراضي الزراعية ومشاريع حصاد المياه والطرق، وكذلك المساقط المائية التي تعتبر من أهم تدخلات البرنامج خلال هذه المرحلة نظراً لما لها من أهمية بالغة في الحفاظ على الموارد الطبيعية المختلفة، وذلك بإقامة وإعادة تأهيل المدرجات في سفوح الجبال للحفاظ على التربة من الانجراف وزيادة المساحات القابلة للزراعة وحماية الأراضي

## التدريب وورش العمل

تم خلال هذا العام تنفيذ 3 دورات تدريبية استهدفت 80 استشارياً واستشارية من كافة الفروع لتنفيذ حملات في مجال التوعية بمخاطر سوء التغذية وأضرار القات، ولتكوين نواة توعوية داخل المجتمعات المستهدفة.

## الإطار 13

### العاقبة.. في النقد مقابل العمل!

تقع عزلة العاقبة بين سلسلة جبلية غرب مركز مديرية فرع العُدين بمحافظة إب.. ويعمل معظم أبناء هذه المنطقة في الزراعة، وأعمال حجر وطنين، وتربية الحيوانات والنحل.. بالإضافة إلى وجود عدد قليل من الجنود. ونظراً لمعاناة عدد كبير من أهالي قرية ضنع (في العزلة) من الفقر الشديد بسبب عدم وجود فرص عمل لأبناء المنطقة، فقد تم اختيارها لأحد مشاريع النقد مقابل العمل التي ينفذها برنامج الأشغال كثيفة العمالة.

بعد نزول فريق استشاري الصندوق إلى القرية، تم جمع الأهالي لتحديد النشاط المناسب وفق معايير البرنامج، وبما يضمن تقديم النقد للأسر الفقيرة وتحقيق فائدة خدمية أيضاً للمجتمع، حيث وقع اختيار البرنامج على اصلاح وصيانة الطريق لما له من أهمية لتوفير خدمات توصيل المواد الغذائية والإسعافات الأولية.. ولأن السيول الناجمة عن مياه الأمطار تقطع الطريق باستمرار.

وقد بدأت أنشطة المشروع بتسجيل الأفراد الأكثر احتياجاً، حيث تم حصر 375 اسماً، واختير 200 شخص هم الأفقر بعد دراسة المستوى المعيشي للأسر المستفيدة، ليبدأ بعدها العمل.. وذلك بعد تعريف المشاركين بالبرنامج، وطبيعة العمل فيه، والأجور، وطريقة تسليمها.

وفي مجمل ردودهم على أسئلة فريق التقييم، أبدى عدد من أفراد المنطقة إعجابهم بالمشروع، وأفادوا أن الناس قد شاركوا في العمل، وأن الأولوية في المشاركة كانت للأكثر

احتياجاً.. كما أكدوا أن هناك ثلاثاً من الأرامل المعوزات أوكلن إلى أبنائهن مهمة المشاركة نيابة عنهن، كما شارك فيه عدد من الأيتام المحتاجين. وأفادوا بارتياحهم الشديد للطريقة الشفافة والمُرضية في تسليم المبالغ التي كانت تتم نهاية كل أسبوع. وقال أحدهم: ”المحاسب عبد الحليم كان حتى يسلم لنا الفكة (الريالات العشرة)“.

وحيث أن البرنامج يهدف في الأساس إلى توفير النقد لتسهيل الحصول على الغذاء، فقد سأل الفريق عن استخدامات الأموال المتحصلة من العمل في البرنامج، وأفاد جميع الأشخاص أنهم استخدموها في تحسين مستوى العيش وتوفير المواد الغذائية.. حيث ذكر أحدهم: ”قمنا بشراء الأشياء الضرورية كالبر والسكر والبطاطس والخضار والفواكه، وقضاء الديون، وشراء الغاز“.. فيما ذكر عدد قليل ممن تمت مقابلتهم أنهم استثمروا بعض هذه الأجور في شراء المواشي (كالعجول والماعز).

وعند سؤال إحدى المستفيدات عن مدى ارتياحها من المشروع أفادت أنه قد أعجبها كثيراً، وقالت: ”السيارات الان توصل إلى البيوت“. كما أبدت مجموعة من السيدات اللاتي التقى بهن فريق الصندوق إعجابهن الكبير بالمشروع، وعبّرن عن امتنانهن لمن أسهم كثيراً في نجاح المشروع..

هذا وقد بلغت تكلفة المشروع حوالي 70 ألف دولار، وتجاوز ما تم صرفه على المستفيدين نسبة 75%.



## قطاع الطرق

نظراً للتشتت السكاني والجغرافي الكبير الذي تعاني منه بلادنا حيث يتوزع السكان على أكثر من 130 ألف تجمع سكاني و3,624 منطقة حضرية يأتي الدور الهام والحيوي الذي تلعبه الطرق الريفية في ربط تلك التجمعات وخاصة البعيدة والنائية منها بالمناطق الحضرية وبما يسهل من وصول الخدمات الأساسية - (الجدول 9).

### الجدول 9

#### مؤشرات مشاريع الطرق

تراكمي (1997-2010)	2010	البيان
678	81	عدد المشاريع التي تم تطويرها
135,830	23,948	التكلفة التقديرية (ألف دولار)
461	* 76	المشاريع المنجزة
100,834	19,493	المنصرف (ألف دولار)
3,882	296	المستفيدون المباشرون (بالآلاف)
50	50	نسبة المستفيدات من الإناث (%)
7,353	776	العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل)

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2010

مشروع جسر واحد للمشاه للحد من خطورة الخطوط السريعة في أمانة العاصمة بتكلفة تقديرية بلغت 160 ألف دولار.

التدريب وورش العمل: تم خلال العام عقد 3 ورش عمل لضباط القطاع بهدف توحيد بنود أعمال مشاريع رصف المدن، وكذلك تحديث بعض بنود أعمال مشاريع الطرق الريفية.

كما عُقدت دورتان تدريبيتان لتأهيل 60 مهندساً ومحاسباً على آليات التعاقدات المجتمعية، وكذا مشروع لتشكيل وتدريب لجان مجتمعية لمشاريع الطرق بألية التعاقدات المجتمعية أيضاً. وقد بلغت تكلفة هذه المشاريع 14 ألف دولار.

وخلال العام 2010، تم الالتزام بـ 81 مشروعاً، بتكلفة تقديرية بلغت 23.9 مليون دولار. ليصل عدد المشاريع الملتزم بتنفيذها من قبل الصندوق تراكمياً إلى 678 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 135.8 مليون دولار. وقد بلغ تراكمياً طول الطرق الريفية التي تم بناؤها وترميمها 2,801 كم، فيما بلغت مساحة الشوارع المرصوفة في المدن حوالي 2.3 مليون متر مربع.

طرق ريفية: بلغ عدد المشاريع الملتزم بها 47 مشروعاً، بتكلفة تقديرية بلغت 10 ملايين دولار، ويبلغ عدد المستفيدين منها 135 ألف شخص، وفرص العمل المؤقتة حوالي 473 ألف يوم عمل.

رصف شوارع: وافق الصندوق على تمويل 30 مشروعاً، بلغت تكلفتها التقديرية 13.4 مليون دولار، ويبلغ عدد فرص العمل المؤقتة حوالي 567 ألف يوم عمل. كما تمت الموافقة أيضاً على



طريق السريع - الصويجر - وصاب العالي - ذمار

يهتم هذا البرنامج بتتمية المنشآت الصغيرة والأصغر من خلال إنشاء ودعم برامج ومؤسسات وبنوك مالية للتمويل الصغير والأصغر، وكذا تسهيل تقديم الخدمات غير المالية لأصحاب تلك المنشآت بهدف مساعدتهم على زيادة دخلهم وتوفير فرص عمل جديدة.

## تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر



أدى إلى التوسع والانتشار في أعمالها وخدماتها. ففي عام 2010، ارتفع عدد العملاء المقترضين بنسبة تتجاوز 50 % - من 42 ألف مقترض نشط (في نهاية عام 2009) إلى أكثر من 66 ألف مقترض نشط (في نهاية 2010). وتم توزيع أكثر من 370 ألف قرض منذ بداية عمل تلك المؤسسات - (الجدول 10).

كما قامَ الصندوقُ، عام 2010، بتطوير 19 مشروعاً جديداً، بلغ إجمالي الاستثمار فيها 6.3 مليون دولار تقريباً. وبذلك وصل إجمالي الاستثمار في تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (منذ إنشاء الصندوق وحتى نهاية العام) إلى حوالي 31.3 مليون دولار، مولت 328 مشروعاً تستهدف تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر في البلاد.

يواصلُ الصندوقُ الاجتماعي اهتمامه بتحقيق مزيد من التطور في صناعة التمويل الصغير والأصغر. وقد أثمرت جهود الصندوق في هذا الصدد نتائج إيجابية كثيرة، منها - على سبيل المثال، لا الحصر - صدور قانون التمويل الأصغر، وإنشاء بنك الأمل للتمويل الأصغر، وتأسيس شبكة اليمن للتمويل الأصغر.. وكذا دخول القطاع الخاص برأس ماله الوطني في هذا المجال.. إضافة إلى التطور الملحوظ والتوسع في خدمات وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، خاصة في ما يتعلق بسلسلة القيمة المضافة، وفتح أسواق خارجية للمنتجات الحرفية الملبية لرغبات المستهلكين الخارجيين، والتركيز على تنمية القطاعات الواعدة، وبناء الثقافة الريادية في أوساط الشباب.

كما أنّ قيامَ الصندوق بمواصلة دعمه لمؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر، وتطوير قدراتها الفنية والمالية والمؤسسية،

## الجدول 10

### وضع برامج ومؤسسات التمويل الأصغر حتى نهاية شهر ديسمبر 2010

الأرقام التراكمية	محفظة القروض في المخاطرة (%)	محفظة القروض (مليون ريال)	عدد العملاء ( نشطون )			البرنامج	م	
			مدخرون	مقترضون				
				الإجمالي	النساء (%)			الإجمالي
مبالغ القروض (مليون ريال)	عدد القروض							
1,183	23,424	0.10	556	18,513	51	14,730	1	بنك الأمل للتمويل الأصغر
2,915	76,935	1.09	412	18,124	93	13,421	2	المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر
2,078	41,837	1.7	285	1,864	40	7,198	3	برنامج نماء للتمويل الأصغر
923	24,030	0	191	6,521	100	5,729	4	مشروع المساعدة الذاتية للإدخار والإقراض - أبين
1,109	31,740	0	131	8,507	98	5,560	5	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر
2,414	13,233	3.46	607	0	50	4,810	6	بنك التضامن للتمويل الأصغر
880	41,765	0.60	125	0	90	4,752	7	شركة الأوائل للتمويل الأصغر
330	24,953	0.65	149	2,213	64	3462	8	برنامج صنعاء للإقراض الأصغر أزال
9,415	12,144	2	1,677	0	14	2,833	9	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة
289	3,481	0.03	137	0	90	2395	10	المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة
536	8,719	5.1	63	2,257	32	1295	11	برنامج وادي حضرموت للتمويل والإدخار
114	249	0	80	1,088	0.9	234	12	مصرف الكريمة للتمويل الأصغر الإسلامي
1,690	67,495		0	0		0	13	مشاريع مدرة للدخل
23,876	370,005			59,087		66,419		الإجمالي

## أولاً: الخدمات المالية

واصلَ الصندوقُ تمويله لعدد من برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر ليتمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها المالية بشكل مستدام للفئة المستهدفة من النساء والرجال أصحاب الأنشطة المدرة للدخل، حيث بلغ إجمالي تلك التمويلات خلال العام مبلغاً يقاربُ 1.2 مليار ريال (ما يعادل 5.5 مليون دولار تقريباً) كما يلي:

### تمويل المنشآت الصغيرة

الرئيسي له، حيث تم تمويله بمبلغ وقدره 640 مليون ريال (حوالي 3 ملايين دولار) مخصصة لتغطية الاحتياج التمويلي لفروعه في أمانة العاصمة وتعز وإب وذمار وعدن والمكلا. ويمثل هذا المبلغ إجمالي مبلغ الاتفاقيات التمويلية الثلاث الموقعة مع الصندوق.

**تمويل صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة:**  
يعتبر صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة الجهة الحكومية الوحيدة التي تقدم خدمات مالية لفئتي النساء والرجال من أصحاب المشاريع الصغيرة من خلال فروعه المنتشرة في سبع محافظات. ويعتبر الصندوق الاجتماعي حالياً هو الممول

### تمويل المنشآت الأصغر

الدفعة الثانية من إجمالي القرض البالغ 120 مليون ريال.

**برنامج نماء للتمويل الأصغر:** حصل البرنامج على تمويل بمبلغ 97 مليون ريال (قرابة 454 ألف دولار)، تم اعتماده بناءً على احتياجات البرنامج نتيجة التوسع في نشاطه من خلال فتح فروع جديدة له في الحديدة وإب... بالإضافة إلى فروعه في أمانة العاصمة وتعز وعدن. ويمثل هذا المبلغ ما تم الاتفاق عليه في اتفاقيتي التمويل الموقعة مع جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية (الجهة الكفيلة للبرنامج).

**المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر:** تم تمويل المؤسسة الوطنية بمبلغ 107.5 مليون ريال (ما يعادل حوالي 0.5 مليون دولار)، ويمثل هذا المبلغ إجمالي قيمة اتفاقية التمويل المبرمة مع المؤسسة لتمويل 12 فرعاً لها في محافظات حجة ولحج والحديدة وأمانة العاصمة وذمار وإب وتعز لتتمكن من استمرار تقديم خدماتها للفئة المستهدفة.

**مشروع المساعدة الذاتية للادخار والإقراض (هي آيين):** يقدم المشروع خدماته لعدد من مديريات محافظة آيين، بالإضافة إلى امتداد خدماته إلى مدينة المكلا في حضرموت. وهو يستهدف النساء بدرجة أساسية. وقد تم تمويله بمبلغ 150 مليون ريال (قرابة 0.7 مليون دولار)، والذي يمثل إجمالي مبلغ اتفاقيتي التمويل الموقعة مع اتحاد نساء اليمن/ فرع آيين (الجهة الكفيلة للمشروع).

**برنامج وادي حضرموت:** ممول الصندوق برنامج حضرموت بمبلغ 44 مليون ريال (206 آلاف دولار تقريباً)، يمثل إجمالي مبلغ اتفاقية التمويل الموقعة مع جمعية النهضة الاجتماعية. يقدم البرنامج خدماته المالية في كل من سيئون وشبام وتريم والقطن والسوم.

**مؤسسة عدن للتمويل الأصغر:** تم تمويل المؤسسة بمبلغ 20 مليون ريال (حوالي 93 ألف دولار)، وذلك بحسب اتفاقية التمويل الموقعة مع المؤسسة لخدمة الفئة المستهدفة في محافظتي عدن ولحج.

**شركة الأوايل للتمويل الأصغر:** تم تمويل الشركة بمبلغ 33 مليون ريال (حوالي 154 ألف دولار). وهي تعتبر أول شركة تمويل أصغر في اليمن تقدم خدماتها التمويلية لعدد من مناطق مدينة تعز والراهرة والقاعدة، وتستهدف النساء بدرجة أساسية.

**برنامج صنعاء للإقراض (آزال):** ممول البرنامج بمبلغ 80 مليون ريال (نحو 374 ألف دولار) بحسب اتفاقية القرض الموقعة مع منظمة الأم والطفل سول (الجهة الكفيلة للبرنامج). كما تم التوقيع على اتفاقية تمويل بمبلغ 40 مليون ريال، تمثل

## ثانياً: المبادرات الجديدة

### إنشاء مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

المنظمة للعمل والتي ستمكن المصرف من أن يصل إلى 25 ألف مقترض نشط خلال السنوات الخمس القادمة. كما أثمرت تلك الجهود عن حصول المصرف على الموافقة النهائية من قبل البنك المركزي اليمني لمزاولة نشاطه الجديد بشكل رسمي، وتحت مظلة قانون بنوك التمويل الأصغر.

نتيجة لجهود الصندوق في جذب لاعبين جدد لتقديم الخدمات المالية لأصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر، فقد ساعد على تحويل شركة الكريمي للصرافة والتحويلات السريعة إلى مصرف يقدم خدماته المالية للفئة المستهدفة، وتم مساعدة المصرف على تطوير خطته الاستراتيجية، بالإضافة إلى المساعدة في إعداد بعض السياسات والإجراءات والأنظمة

### مشروع تخريج المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية من دائرة خط الفقر

للأوضاع المعيشية للمستهدفين قبل التدخل بغرض قياس أثره لاحقاً. وقد أنجز المشروع أنشطة المسح القاعدي في محافظات عدن وتعز ولحج بالتعاون مع شركة IPA وجامعة YALE الأمريكية. كذلك قام المشروع بتنفيذ 33 دورة تدريبية لأكثر من 600 مستفيد في مجالات تربية المواشي والكوافير و"الدلالة" والتسويق وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. وبدأ المشروع أيضاً في توزيع الأصول الإنتاجية للمستفيدين الذين تم تدريبهم، والمتعلقة بأنشطة مشاريعهم المدرة للدخل.

يقوم الصندوق الاجتماعي، وبالشراكة مع كل من صندوق الرعاية الاجتماعية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، بتنفيذ مشروع تجريبي يستهدف تدريب شريحة من المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية من ذوي القدرات الاقتصادية بهدف تمكينهم من إقامة مشاريع مدرة للدخل. ويستهدف المشروع - الذي يستمر لمدة 30 شهراً - 750 مستفيداً من محافظات عدن ولحج وتعز.

وقد قام فريق المشروع مع الشركة الاستشارية بعمل مسح قاعدي

### استخدام تقنية الهاتف النقال في خدمات التمويل الأصغر

وبناءً على نتائج تلك الدراسة والورشة، قامت الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي بالتقدم بطلب رسمي للتعاون مع الصندوق في استخدام وتطبيق تلك التقنية ضمن الخدمات التي تقوم الهيئة بتقديمها. كما تم تطوير مذكرة تفاهم مشتركة بين الصندوق والهيئة ومنظمة "سيجاب" لتنفيذ المشروع.

قام الصندوق بالشراكة مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بإعداد دراسة وعقد ورشة عمل تعريفية عن كيفية استخدام تقنية الهاتف المحمول في العمليات المالية لاستهداف أعداد أكبر من المجتمع، خاصة في الريف. وتم مناقشة جدوى استخدام هذه التقنية في إتمام العمليات المصرفية في اليمن وفي دعم قطاع التمويل الصغير والأصغر.



## مشروع دمج برامج ومؤسسات التمويل الأصغر

للتحويل الأصغر (المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، ومؤسسة عدن للتمويل الأصغر، وبرنامج أيبين للمساعدة الذاتية، وشركة الأوائل للتمويل الأصغر). وقد تم بالفعل البدء بتنفيذ الدراسة والزيارات الميدانية لتلك المؤسسات.

ترجمة لرؤية الوحدة في تأسيس مؤسسات تمويل أصغر قوية ومستدامة تقدّم خدمات مالية لعدد أكبر من أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر وفقاً لأفضل الممارسات في التمويل الأصغر، تم توقيع اتفاقية تعاون وتمويل مشترك بين الصندوق الاجتماعي وشركة جرامين-جميل لتمويل وتنفيذ دراسة حول إمكانية دمج 4 برامج

### تطوير منتج للشباب

للتحويل لتتولى مع مؤسسة عدن مهمة تطوير منتج جديد (إقراض وتدريب وتأهيل) يستهدف تمكين الشباب من إدارة وتنفيذ مشاريع مُدرّة للدخل.

في إطار الشراكة بين كل من الصندوق الاجتماعي والوكالة الأمريكية للتنمية (USAID) في اليمن ومؤسسة عدن للتمويل الأصغر، قامت الوكالة بتمويل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة

### ثالثاً: استراتيجية الوحدة

الصندوق، والتي أفضت إلى الخروج باستراتيجية وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر للسنوات الخمس القادمة (مع خطة عمل مفصلة).

في إطار التعاون المشترك بين الصندوق الاجتماعي والبنك الألماني للتنمية (KfW) قام البنك الألماني بتمويل مهمة استشاري متخصص في تطوير استراتيجيات التمويل الصغير والأصغر، حيث قام الاستشاري بعمل العديد من الاجتماعات واللقاءات مع شركاء

### رابعاً: البناء المؤسسي والتدريب

وتم إنزال النظام وتطبيقه (كمرحلة أولى) لدى كل من المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر وبرنامج صنعاء للإقراض ومؤسسة عدن للتمويل الأصغر. كما تم أخذ مرونة النظام وشموليته بعين الاعتبار ليتم ربطه مستقبلاً بنظام معين للإقراض (النظام المصمّم من الصندوق لإدارة محفظة القروض).

وأصل الصندوق، خلال العام، تطوير قدرات وأنظمة مؤسسات التمويل الصغير والأصغر. ومن الأنشطة التي شهدتها العام تقديم الدعم لبرنامج وادي حضرموت للتمويل والادخار، الذي يُعتبر أحد البرامج التي أسسها الصندوق بالشراكة مع جمعية النهضة الثقافية في سيئون (حضرموت)، حيث تم التعاقد مع استشارية لتقديم تدريب ودعم فني ميداني بهدف تطوير أداء البرنامج وانتشار خدماته في المدن الحضرية والريفية في مديريات سيئون وتريم والقطن - مع التركيز على جودة محفظة القروض.

كما طُوّر نظام المرتبات والأجور كخطوة أولى لتطوير نظام موارد بشرية بشكل متكامل، وبما يخدم برامج ومؤسسات التمويل الأصغر.. وقد تم تفعيله، والبدء بالعمل به في مؤسسة عدن للتمويل الأصغر. كذلك قامت الوحدة بالتعاقد مع خبير استشاري لتصميم وتطوير دليل تدريبي في مجال التمويل الأصغر، سُمي برنامج بداية، ويستهدف ضباط ومسؤولي القروض العاملين في مؤسسات التمويل الأصغر، حيث يغطي الدليل الموضوعات الرئيسية والمهارات التي هم بحاجة معرفية لها.

وقدم الصندوق منحة مالية للصندوق لتمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بمبلغ 8 ملايين ريال بهدف تطوير آلية نظام القروض، وربط شبكة الإدارة العامة للصندوق بفروعه المنتشرة في أكثر من محافظة. وتم أيضاً التوقيع على تمويل بنك الأمل للتمويل الأصغر بمبلغ 33.7 ألف دولار لتنفيذ حملات ترويجية لتعريف الهيئات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع بخدماته ودوره في دعم المشاريع الصغيرة. كما تم تقديم منحة بمبلغ 51 ألف دولار لتمويل جزء من أنشطة الدعم الفني التي تديرها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لبنك الأمل.

**التدريب:** واصلت الوحدة جهودها في عقد الدورات التدريبية بغرض تقوية البناء المؤسسي للعاملين في برامج ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال تلبية الاحتياجات التدريبية لموظفي هذه البرامج والمؤسسات، حيث استهدف التدريب مستويات إدارية مختلفة.. وبلغ إجمالي الذين تلقوا التدريب 206 متدربين ومدربين، وذلك في تكوين وإدارة المجموعات الإقراضية والادخار، وتحديد سعر الفائدة، والتحليل المالي في التمويل الأصغر، وإجراء المصادقات الميدانية لمحفظات القروض، وإدارة المتأخرات، وتحديد سعر الفائدة... الخ.

وقدّم الدعم الفني في مجال تطوير نظام معين للإقراض (معين 2) لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر، بالإضافة إلى تطوير النظام الآلي المحاسبي الذي يهدف إلى مساعدة الإدارات المالية لبرامج ومؤسسات التمويل الأصغر في إدارة وتوثيق الحسابات لديهم وتحليلها، وذلك وفقاً للأسس والمعايير المحاسبية الدولية المتبعة،

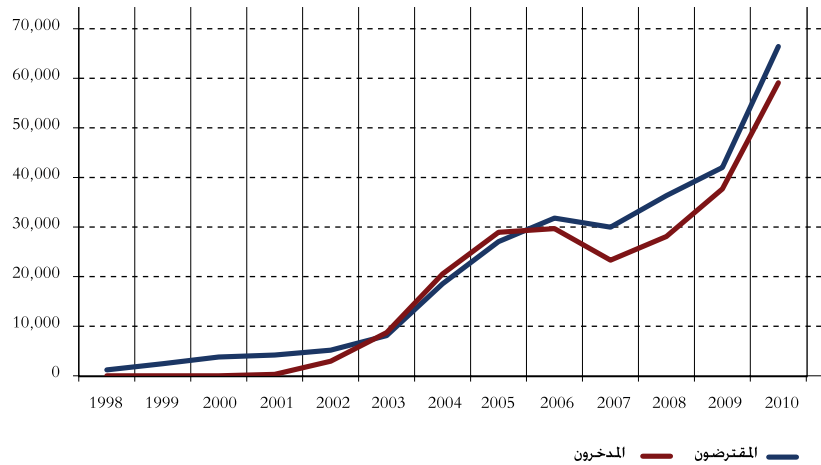


### ورشة عمل شركاء الصندوق في مجال التمويل الأصغر

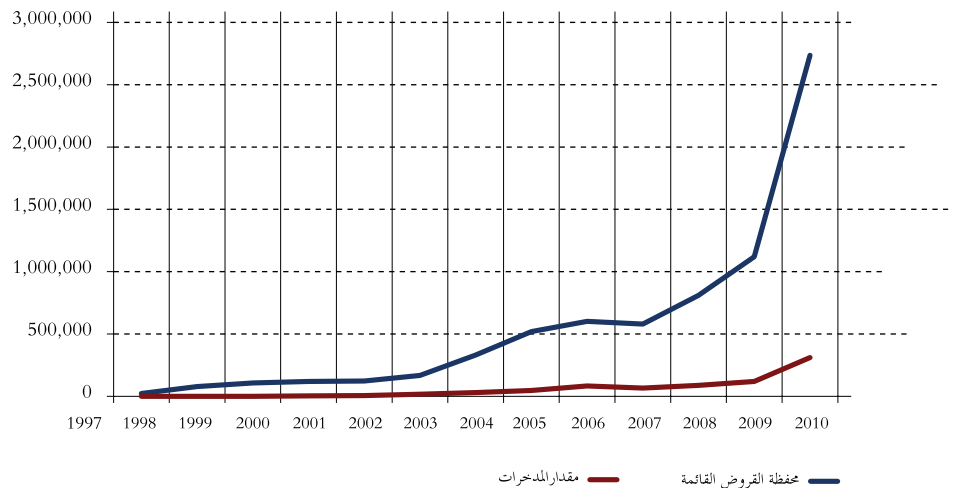
أقامت الوحدة ورشة عمل في مجال تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، حضرها 34 مشاركاً يمثلون 9 مؤسسات وبرامج للتمويل الأصغر، بالإضافة إلى عدد من الجهات الكفيلة لها. وخلال الورشة تم استعراض عدة مواضيع، منها أهمية استخدام برنامج مكتب الائتمان. كما تم عمل عرض حول نظام لإدارة معلومات بنوك ومؤسسات التمويل الأصغر. كذلك قام شركاء الصندوق باستعراض إنجاز خطة عمل عام 2010 ومؤشرات أداء تلك البرامج والمؤسسات، بالإضافة إلى التطرق إلى المشاكل والمعوقات التي تواجه توسع وانتشار أنشطتها.

### ورشة عمل تعريفية للمحاسبين القانونيين

نظمت الوحدة، مع جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، ورشة عمل تعريفية بعمل برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر لخمسين من المحاسبين القانونيين. وقد تضمنت الورشة عرضاً تعريفياً بالدور الريادي الذي يلعبه الصندوق في مجال التمويل الصغير والأصغر.. كما تم إعطاء نبذة عن أهمية التمويل الصغير وأهدافه ودوره في التخفيف من الفقر ومحاربة البطالة، إضافة إلى تعريف المحاسبين القانونيين بأهم المؤشرات والنسب التحليلية التي يجب مراعاتها عند مراجعة وتدقيق حسابات تلك البرامج والمؤسسات وطرق عرض القوائم المالية لها.



الشكل 3  
عدد المقترضين والمدخرين النشطين  
(2010-1998)



الشكل 4  
محفظة القروض ومبالغ الادخار  
(2010-1998)  
"ألف ريال يماني"

## بخور مليون!

لم تكن الظروف العصبية تمنع "مليون" من مواصلة سير حياتها، والبحث عن أمل لتغيير مجرى حياتها.. فقد بحثت، وفكرت، ولم تكل يوماً أو تمل.. إلى أن سمعت عن المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، وقرعها في محافظة لحج (الكائن في مدينة الحوطة). فتجدد لديها الأمل بتحقيق طموحاتها وصنع مستقبل أفضل لها ولأبنائها.

توجهت "مليون" إلى فرع المؤسسة لكي تتعرف على الخدمات التي يقدمها، وقد خامرها إحساساً بأن المؤسسة أنشئت، وقرعها في لحج افتتح، لكي يحقق ما ظلت تطمح إليه.

طلبت "مليون" القرض الأول بقيمة 30,000 ريال يمني، واستفادت منه في صناعة الخزف بجميع أنواعه. وبعد

## بقالة فاطمة!

تجلس فاطمة بصمت... وبين الفينة والأخرى ترفع عينها نحو السماء مبتهلة: "يا رب...!!"، فهي أم لستة من الأطفال، وزوجها البائع المتجول بعربيته الصغيرة التي يبيع عليها بعض الفواكه لم يكن عمله عليها يكفيه وعائلته شرور الجوع وضنك العيش وأتقال الهم اليومي الدائم... وعندما تتراكم على فاطمة وزوجها إيجارات البيت ومطالب الأولاد الستة، لم يكن الأيسر يعرف طريقاً إلى قلبها المثقل بالهم وبمطالب الصغار.. فقد كانت دائمة البحث في كل مكان عن فرصة عمل صغيرة، ربما تعينها على شطف العيش.. حتى إذا أنهكتها التعب، عادت إلى البيت، فجلست على سجادتها، ورفعت عينها المتعبتين نحو السماء هاتمة بصوت تخنقه الدموع: "يا رب أنت الرزاق الكريم".

فاطمة، الصابرة المحتسية، كانت على موعد مع القدر.. فقد جلست ذات يوم مع جارتها (هلالة) في منطقتيها (القاع، في حارة السلام، أمانة العاصمة). أصابتها الدهشة حين حدثتها (هلالة) عن المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، فتساءلت بلهفة: (ما هي هذه المؤسسة؟).. فتشرح لها جارتها ما تعرفه عن المؤسسة، وكيف تعاون أصحاب الدخل المحدود، ثم كيف انتقل من عاوتهم من ضيق العيش إلى رحاب الخير والسعة.

حين حملت فاطمة عنوان المؤسسة في يدها، انفتحت لها

انتهاء تسديدها للقرض، بدأت تتوسع في طموحاتها، فقدمت طلباً للحصول على قرض ثانٍ (60,000 ريال) وقامت بتوزيع منتجاتها داخل الحوطة وضواحيها.. ثم أخذت القرض الثالث بنفس قيمة السابق، واستفادت منه في فتح حساب توفير متواضع لتستفيد منه وقت الحاجة هي وأبنائها، وكذا لتتمتع به مشروعات صغيرة للأبناء. وقدمت طلباً لقرض رابع فخامس (بقيمة 30,000 ريال لكل واحد) لكي تبدأ مشروعاً آخر في صناعة البخور والعطور المحلية المطبوخة..

هكذا استفادت العميلة مليون م. وأسرتها من القروض التي أخذتها من المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر. وما تزال تطمح في التوسع والدخول في مشاريع أكبر.

نافذة الخير، فبدأت باقتراض 20,000 ريال أسست بها مشروع بقالة في حارتها لتتغير أحوالها تدريجياً مع توالي القروض (بفضل الله ثم المؤسسة الوطنية) كما تقول فاطمة، وتضيف:

أنا وابنتي نشغل الصباح في البقالة، ثم يأتي زوجي العصر ليواصل العمل فيها.. ودخلنا الآن زاد إلى الضعف والحمد لله.. فيما تقاطعها آسيا (ابنتها الصغرى) والفرحة بادية في وجهها قائلة: الآن لو طلبنا حاجة من أبي "يسير" يشتريها لنا "على طول". وتكمل فاطمة قائلة: كنا في تعب شديد.. الإيجار ما يتوفر والأكل "كيف ما كان"، والبيت ملآن بالتلاميذ والطلاب، حق المدرسة كثير.. بس بفضل المؤسسة بعد الله خرجنا من الضيق والشدة، وندفع الإيجار ونسلم الأقساط.. والحمد لله.

وعن المؤسسة تقول فاطمة: المؤسسة الوطنية أمينة وطيبة، نعطى حقها وهي تعطي حقنا، ونعيش معها بحسن أخلاق العاملين فيها، لا يزججونا ولا يتعبوننا.

تعد فاطمة نفسها الآن للحصول على قرض جديد لتغطية المحل بالبضائع المتنوعة..

فاطمة، بعد أن تبدل حالها وفارقتها الليالي المثقلة بالهموم.. لم تتبدل عاداتها اليومية في الجلوس على السجادة، ومواصلة صلواتها وابتهاالاتها.. غير أنها الآن ترفع إلى السماء عينين شاكرتين، هاتمة بامتنان:

"يا رب.. أنت الكريم"

## سادساً: شبكة اليمن للتمويل الأصغر

ثم دورة تدريبية في مجال إدارة المخاطر التشغيلية لمؤسسات التمويل الأصغر، استفاد منها 14 متديراً ومتدربة يمثلون مدراء الإدارات ومسؤولي الإقراض في بعض مؤسسات التمويل الأصغر.. بالإضافة إلى تنفيذ دورة تدريبية بعنوان التسويق الاستراتيجي (التي استهدفت كل العاملين في مجال التسويق وشاغلي الوظائف الأساسية في مؤسسات التمويل الأصغر. وقد شارك في هذه الدورة 13 مشاركاً من مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر).. ودورة تدريبية بعنوان التميز في خدمة عملاء التمويل الأصغر (استهدفت الفئات العاملة مع العملاء مباشرة. وقد شارك فيها 15 مشاركاً من مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر).. بالإضافة إلى ورشة عمل لأعضاء الشبكة (التي أقامتها الشبكة لأعضائها لمناقشة الأنشطة الرئيسية لها في المرحلة القادمة، والمتمثلة بالتدريب وافتتاح موقع الشبكة.. وهدفت إلى تسليط الضوء على الدليل التدريبي، وألية رفع التقارير، والشفافية).

شبكة اليمن للتمويل الأصغر هي منظمة غير حكومية قائمة على العضوية، يتكون مجلس إدارتها من مؤسسات التمويل الأصغر الأعضاء في الشبكة وبتمويل مناصفة بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وقد ساهم الشركاء الرئيسيون بمن فيهم برامج ومؤسسات التمويل الأصغر، وبنوك التمويل الأصغر، والبنوك التجارية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد استراتيجية شبكة اليمن للتمويل الأصغر.

وقد قامت الشبكة - بعد تسجيلها رسمياً لدى الجهات المختصة - بعدة أنشطة تتعلق بمرحلة تأسيسها، فقد وقعت في 8 فبراير 2010 على مذكرة تفاهم مع شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية (سنابل) للتعاون المشترك في مجال الدعم الفني واللوجستي وتبادل المعلومات.

وتم تدشين الافتتاح الرسمي للشبكة في الأول من أغسطس 2010. وقد نفذت الشبكة خلال العام مسح للاحتياجات التدريبية ومن



## سابعاً: أنشطة وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

فقد عملت الوكالة على تطوير هذا المنهج في مرحلته الأولى التي استهدفت فيها أكثر من 30,000 منشأة صغيرة خلال السنوات الخمس الماضية عبر مؤسسات القطاع الخاص (معاهد التدريب) التي وصل عددها إلى 8 معاهد تدريب تقدم خدمة تدريب هذا المنهج، وتتخصص الدورات التدريبية في دورات التسويق والمحاسبة لغير المحاسبين وإدارة فرق العمل.

وقد شرعت الوكالة في تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج، حيث تم تقديم 10 دورات تدريبية إدارية في منهج بزنس إيدج لخريجي جامعة عدن في المشروع التجريبي لمائتي طالب وطالبة. وقد استطاع المعهد المشارك في التدريب في عدن تطوير مواد دورات البزنس إيدج لتتضمن مادة بعنوان "مخرجات الخطة" .. حيث أن الطلاب الذين كانوا حريصين على فتح مشاريعهم الخاصة ساهموا في دعم وتطوير خطط عمل احترافية، خطط العمل تلك استخدمت لجذب التمويل من عدد من مؤسسات التمويل الأصغر من ضمنها مؤسسة عدن للتمويل الأصغر التي دعمت - عن طريق وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر - تطوير منتجات تمويل للشباب. وحتى الآن، فإن 40% من طلاب البزنس إيدج حصلوا على وظائف، والبعض الآخر بدأوا في التخطيط باتجاه تأسيس منشآتهم الخاصة.

**استهداف تدريب المهارات اللازمة لسوق العمل للمنشآت الصغيرة والأصغر، وخريجي الكليات.** عملت الوكالة على البحث عن أهم المهارات المطلوبة لسوق العمل، وبدأت في عمل دورات قصيرة عبر تصميم مناهج ودورات حديثة تناسب احتياجات سوق العمل (مثل دورات تسليك كهرباء المنازل، ودورات صيانة أجهزة الهاتف المحمول، وصيانة كهرباء السيارات عبر أجهزة تشخيص حديثة، وتدريب الصيادين في كيفية استخدام أجهزة GPS، ودورات متخصصة ومتقدمة في الجرافيك، ودورات PLC الذي يخدم المصانع).

طور الصندوق خلال العام 2010 عبر وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة له، ستة مشاريع بلغ إجمالي الاستثمار فيها حوالي 952 ألف دولار. وقد نفذت الوكالة عدة أنشطة وفعاليات خلال عام 2010، منها إنجاز التدخلات المقررة في خطتها، وفيما يلي ملخص لأهم إنجازاتها:

### منهج "تعرف إلى عالم الأعمال" (Know About Business "KAB")

برنامج "تعرف إلى عالم الأعمال" برنامج تعليمي عام أعدته منظمة العمل الدولية (ILO) وطورته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS)، يهدف هذا البرنامج إلى خلق "ثقافة الريادة" لدى الشباب/المواطنين، فهو يساعد الشباب في تنمية الذهنية الريادية وفي كسب المهارات اللازمة من أجل العيش والعمل بشكل منتج في اقتصاد من هذا النوع.

ومن خلال تدخل الصندوق في المشروع التجريبي للكلاب المنفذ مع وزارة التدريب الفني والمهني دربت الوكالة طلاب المعاهد الفنية والمهنية، وتتجه الوكالة حالياً لزيادة العدد في المشروع الرئيسي ليشمل 15,000 طالب.

تم تطبيق منهج الكاب مع أكثر من 3,500 طالب تتراوح أعمارهم بين 16-22 سنة.. حيث تم تسليم 3,000 خطة عمل مع نهاية الدورة التدريبية. وقد تم إعداد استمارة مسح قبل وبعد الدورات التدريبية، أجاب عليها الطلاب. واشتملت استمارة المسح على 41 سؤالاً غطت جوانب المعرفة، والريادة، والرغبة، والجدوى والقدرة على إدارة التحديات. وقد أظهر المسح نتائج إيجابية بشكل عام وخصوصاً في الرغبة والريادة.

### منهج البزنس إيدج (Business Edge)

يعتبر منهج البزنس إيدج منهجاً إدارياً أعدته مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للمنشآت الصغيرة والأصغر وطلاب الجامعات.



## الإطار 15

### بعض دراسات حالات أهم تلك الدورات الحديثة :

#### أ) تدريب المهارات اللازمة للمنشآت الصغيرة والأصغر

بشكل جزئي يملكون تلك المنشآت الصغيرة، حيث دفع هؤلاء الشباب 15% فقط من كلمة الدورة التدريبية، في حين أن الوكالة دفعت بقية كلفة الدورة، وذلك بعد توفر شروط معينة في المتقدم لدورة صيانة الهاتف المحمول، الأمر الذي أشعر المتدربين كأنهم يشتررون خدمة التدريب من مصدر دخلهم.

بدأت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بطرح مناهج تدريب لمهارات جديدة تستهدف المنشآت الصغيرة والأصغر العاملة في قطاع أجهزة الهاتف المحمول. حيث حضر التدريب 24 من موظفي المنشآت الصغيرة والأصغر في عدن في المشروع التجريبي، وكان أغلب الحاضرين من الشباب الذين يعملون في منشآت صغيرة أو

#### ب) تدريب المهارات اللازمة لخريجي الكليات

- كانوا يلتحقون بتوظيف مهندسين ميكانيكيين لديهم القدرة في إدارة خط عمليات التجميع والتكريب للألات (في المصانع)، لكن الجامعة لم تكن طورت المهارات اللازمة لبرنامج التحكم المنطقي المبرمج (PLC).

هدفت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر لترقية مهارات الخريجين لتمكينهم من اكتساب المهارات الأفضل التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال مسح تقييم احتياجات التدريب الذي نُفذ في الربع الأول والثاني. وأظهر المسح أن المصنّعين - مثلاً

#### ج) دراسات تنمية سلسلة القيم "VCD" Value Chain Development

من 3,000 مزارع، وتمكينهم من تسويق منتجاتهم بأنفسهم بعد ربطهم بالأسواق عالية القيمة لضمان استدامة تنمية التسويق.

كما قدمت الوكالة دراسة لتنمية سلاسل القيم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وذلك لمشروع يعمل على توفير المدخلات الزراعية عالية الجودة، والتي تدعم زيادة الإنتاج الزراعي وبجودة عالية لمنتجات الخضار، وبالشراكة مع القطاع الخاص. حيث سيتم ربط أكثر من 4,000 مزارع مع خدمات عالية الجودة موفرة من القطاع الخاص الزراعي الذي يضمن توفير تلك المنتجات (كالبذور المحسنة والأسمدة العضوية وغيرها).

قدّمت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر العديد من الاستشارات والدراسات في هذا المجال للصندوق، وكذا لجهات مختلفة مثل البنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والحكومة اليمنية. واستطاعت الوكالة - بذلك - كسب ثقة تلك الجهات بكل جدارة. ومن ضمن تلك الدراسات، مجموعة "دراسات تنمية سلسلة القيم" لقطاعات اقتصادية هامة هي: البن، والعسل، والقمح، والسمك، والقات، والحرف اليدوية، والخضار.

وقد قامت الوكالة بدراسة لتنمية سلاسل قيم لمشروع الزراعة المطرية للصندوق، حيث تم وضع برنامج تسويقي لبناء القدرات التسويقية للمنتجين/ المجموعات الريفية من مالكي الثروة الحيوانية والعسل لأكثر



عميل لمؤسسة عدن للتمويل الأصغر - الشيخ عثمان

## المؤتمر الدولي الثاني للبن العربي الطبيعي - صنعاء ”أسلوب حياة بنكهة دفاء الشمس“

النقدي الهام لمستقبل اليمن ليستغلوا ذلك الإرث العريق والعمق الوطني لمحصول البن في تاريخ اليمن المديد، والذي أصبح تراثاً وعادات أصيلة تتمثل مختلف مظاهر الحياة اليمنية بكل تنوعاتها وعلى اختلاف مناطقها وكأنها تختصر قصة البن اليمني في كلمات معدودة وبسيطة ”أسلوب حياة بنكهة دفاء الشمس.“

مما حدا بأحد مزارعي البن في عمران محمد التقيلي ليقول: ” لقد استفدنا كثيراً من ورش العمل الزراعية في المؤتمر في كيفية تطبيق أفضل الممارسات الزراعية لمحصول البن قبل وبعد الحصاد، البعض من المعلومات كنا نعلمها بدون أن نفهما وإنما هي أسرار وحكمة توارثناها من آباؤنا وأجدادنا والبعض الآخر من المعلومات كانت قيمة ومفيدة وسنسى لتطبيقها لنحصل على إنتاجية أعلى وجودة أفضل للبن لكي نحسن دخلنا.“

وذكر المزارع حسين المطري من بني مطر أن المؤتمر أعاد له الأمل لمستقبل هذه الشجرة الغالية عليه فقال: ” منذ انتهاء المؤتمر وأنا أحت وأشجع كل أقاربي وأهل قريتي من خلال دواويننا ومجالسنا أن يزرعوا البن بالطريقة الصحيحة فالبن سيكون له المستقبل في اليمن وسنقل أشجار القات ونغرس بدلها البن.“

وعلى تواز مع مؤتمر البن، جرى تنظيم عدة فعاليات جديدة ومباشرة كأدوات فعالة لتحسين قطاع البن على المستويين الأفقي (زيادة الإنتاجية) والرأسي (الجودة) مثل دورة التذوق التي تهدف إلى إعداد سير مهنية جديدة وفريدة في قطاع البن، حيث تعمل على التعرف عن قرب على جودة وأصالة البن اليمني وتشجيع ممثلي سلسلة البن في اليمن لأن يكونوا أكثر تقارباً مع أقرانهم في أنحاء العالم بدءاً من المزارع وانتهاءً بالمصدر والمصنع ليعرضوا البن اليمني في كامل جودته.

ويجري إعداد دراسة زيادة الإنتاجية للبن في بعض المناطق في اليمن، وباستخدام أحدث التقنيات العصرية، والتي بدأت في نوفمبر 2010 (قبل المؤتمر) وستكتمل في نهاية مارس 2011 للتعرف على العوامل التي تسهم بشكل كبير في زيادة إنتاجية البن اليمني، وتحسين جودته.. الأمر الذي يخدم المزارعين في التوسع في زراعة البن، والحفاظ على جودته.

جسّد المؤتمر الدولي الثاني للبن العربي الطبيعي، الذي تشرفت اليمن عامة باحتضانه وتكفلت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية) بإعداده وتنظيمه، خطوة واسعة تلت المؤتمر الدولي الأول في المكسيك (بعد مرور ثلاث سنوات عليه) ليضع - ولأول مرة على مستوى العالم - مسودة نظام عالمي باللغة العربية لتقييم البن العربي الطبيعي (المجفف بأشعة الشمس).

انعقد المؤتمر الدولي الثاني للبن العربي الطبيعي في صنعاء يومي 13-14 ديسمبر 2010، حيث كان هذا المؤتمر تأكيداً واضحاً للاتجاه العالمي المنادي بالتوسع في زراعة وإنتاج البن العربي الطبيعي على حساب زراعة وإنتاج البن المغسول لاسباب اقتصادية وبيئية ومناخية فرضت نفسها بشدة في قطاع زراعة وإنتاج البن على مستوى العالم. وقد انعقد المؤتمر بحضور أكثر من 300 زائر دولي وعربي ومحلي، حيث قدم المؤتمر ممثلين لـ 25 دولة من 6 قارات.

وقد لفت مؤتمر البن في صنعاء، وجدارة، أنظار الزائرين والضيوف من مختلف دول العالم المنتجة للبن إلى الميزة النسبية الحقيقية للبن اليمني في كونه البن الوحيد في العالم المنتج والمجفف بأشعة الشمس (100% أرابيكا ناتشرلز)، وكذلك تلك الميزة المتمثلة في زراعة البن اليمني في المدرجات التي طوعها اليمنيون لتكون سهلة وهينة لزراعته.. مما أذهل المشاركين في رحلتهم إلى مناطق زراعة البن في اليمن بعد المؤتمر، حيث كانت الرحلة امتداداً لأنشطة المؤتمر للتعرف على الخصائص البيئية الفريدة التي يزرع بها البن اليمني.

”أسمحو لي - لو تكرمتم - بشركم على رحلة البن هذه التي أعتبرها هدية العمر من أرض اليمن“ قال هذه الكلمات بامتنان الخبير البرازيلي: إنسي نيتو، الذي وثق في موقعه شركته الإلكتروني رحلته لأرض موكا ”اليمن“ بالإضافة للأفلام الوثائقية التي صورها وأخرجها.

وكانت الخبيرة الإثيوبية في البن ومديرة الشركة الألمانية نيومن للبن مندهشة من طريقة زراعة البن اليمني في الجبال فقالت في ذهول: ”الآن عرفت لماذا البن اليمني ذو جودة عالية ومرتفع السعر في الأسواق العالمية“، لأنها رأَت الصعوبة والجهد الكبير الذي يقوم به المزارعون اليمنيون للمناية بأشجار البن.

كما نجح المؤتمر أيضاً في أن يسترعي الانتباه الكامل لكل من القطاع العام والخاص إلى أهمية هذا القطاع الاقتصادي

تم توقيع اتفاقية برنامج خديجة التدريبي لتشجيع الأفكار الإبداعية والريادية للشباب الذي تنفذه مؤسسة تنمية القيادات الشابة وذلك لتدريب 200 فتاة وشاب على برنامج تعرف إلى عالم الأعمال "كاب" الذي يعنى بالثقافة الريادية ومن ثم دورات إدارية وأعمال متخصصة ويتميز البرنامج بتكوين أول مجلس لسيدات ورجال الأعمال الشباب من خريجي البرنامج.

وتم تدريب جمعية طالوق النسوية على مواصفات البن المجفف ذي الجودة العالية. وتبعاً لذلك، تم ربطهم بشركة العزي لتصدير البن. وقد تم شراء دفعتين من البن من جمعية طالوق بمقاييس وسعر وجودة عالية، حيث حصلت الجمعية على زيادة في السعر يتراوح بين 30-50% مقارنة بسعر السوق.

وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، شاركت الوكالة بتنظيم ورشة عمل للسيدات صاحبات المشاريع الصغيرة في القطاع الخاص غير المنظم لمناقشة الصعوبات التي تواجهها أولاء السيدات في تسجيل مشاريعهن لدى الجهات المختصة، وذلك للاستفادة من الامتيازات التي تقدمها القوانين اليمنية للقطاع الخاص. حضر الورشة 36 سيدة من القطاع الخاص غير المنظم، وتم مناقشة الحلول المقترحة لتحويل هذه المشاريع إلى القطاع الخاص المنظم. وتم خلال الورشة تقديم مادة تدريبية عن خدمة العملاء، شاركت فيها السيدات بالتعاون مع أحد كبار مدربي برنامج "البنزس إيدج".

كما تم إعداد دراسة تسويقية لفرص تصدير الأسماك اليمنية إلى دول الخليج والكشف عن قنوات ربط جديدة. وقد تم ربط شركات تصدير الأسماك بأسواق الخليج، وذلك عقب زيارة أكثر من 50 شركة (مستوردة للأسماك) التي تزود المطاعم والفنادق السياحية وشركات الطيران والسوبر ماركت... الخ.

كما تم افتتاح معهد رافال الدولي للتجميل، وجرى توفير التدريب في مجال الكوافير، وذلك بالتعاون مع مؤسسة المأمون الدولية.. والذي يُعتبر عاملاً مساعداً لاستدامة المشروع في تطوير قطاع التجميل. وكان عدد المشاركات في مدينة المكلا 52 متدربة من أصحاب صالونات التجميل.

وتواصل العمل أيضاً في برنامج طموحي، وهو أحد مشاريع فرع الوكالة في محافظة عدن، ويهدف إلى تحسين المستوى المعيشي

والاقتصادي من خلال بناء قدرات الشباب والمنشآت الصغيرة ومزودي الخدمات وتطوير سلاسل القيمة المحلية في أربع محافظات (عدن وأبين ولحج والضالع). وقد تم تجهيز وتدريب فريق البرنامج تدريباً مكثفاً ليكونوا مؤهلين لتنفيذ أنشطته ومهامه كما خطط له.

بالإضافة إلى ذلك، انعقدت ورشة عمل "أهمية استخدام أجهزة الكشف عن أعطال السيارات" في مدينة سيئون (محافظة حضرموت) بالتعاون مع مكتب وزارة التعليم الفني والتدريب المهني وادي حضرموت، وهدفت إلى إظهار نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها الوكالة في قطاع ورش إصلاح السيارات في ساحل ووادي حضرموت. وفي الورشة، قدم المحاضر عرضاً تفصيلياً عن أجهزة تشخيص الأعطال وخصائصها وأنواعها المختلفة موضحة أن الشركات المصنعة للأجهزة توفر تحديداً سنوياً لتلك الأجهزة وحضر ورشة العمل عدد من مالكي ورش إصلاح السيارات والجهات ذات العلاقة.

كما جرى تنظيم ورشة عمل عن مخرجات الدراسة التسويقية حول فرص تصدير الأسماك اليمنية في مدينة عدن، بالتنسيق مع الجمعية اليمنية لمصدري الأسماك وبمشاركة مسؤولين في الشركات الرائدة في مجال تصدير وتحضير الأسماك والأحياء البحرية من محافظة عدن وحضرموت والمهرة والحديدة. وقد قامت الوكالة بإعداد هذه الدراسة بهدف التعرف على فرص تصدير الأسماك إلى أسواق عالية القيمة في دول الخليج وخاصة دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية.

وتم تنظيم أربع دورات تدريبية في مجال مهارات استخدام جهاز التموضع الجغرافي (جي بي إس) للصيد التقليدي، وذلك استكمالاً لبرنامج تدريبي يستهدف تدريب 200 صياد من أعضاء الجمعيات السمكية في ساحل حضرموت والمهرة وشبوة على استخدام الجهاز. واستهدفت الدورات، التي عُقدت في مديرتي الشحر والمكلا بالتعاون مع شركة جارمين في اليمن، أكثر من 80 صياداً من مختلف الجمعيات السمكية. وقد هدفت الدورات إلى إكساب الصياد التقليدي مهارات احترافية في استخدام جهاز GPS وفائدته في تحديد مواقع الاصطياد بدقة متناهية من أجل توفير الوقت والجهد الذي يبذله الصياد في تحديد مواقع الاصطياد بالطرق التقليدية.

## التطور المؤسسي للصندوق

الصندوق ليتواءم مع سياسات وآليات العمل في المرحلة الجديدة، وتوسيع القدرة الاستيعابية.

ركزت الجهود خلال العام 2010 على استكمال تقييم المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق (2004-2010)، والإعداد للمرحلة الرابعة (2011-2015)، وتحديث دليل عمليات

### اجتماعات مجلس الإدارة

المنتهية في 31 ديسمبر 2009م وكتاب الملاحظات، وافر المرحلة الرابعة (2011-2015) م، وإعادة تعيين المراجع الخارجي لمراجعة حسابات السنة المالية المنتهية في 31-12-2010م. وفي أواخر شهر أكتوبر أقر مجلس الإدارة مشروع الموازنة العامة للصندوق للسنة المالية 2011.

عقد مجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية برئاسة الدكتور / علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء / رئيس مجلس إدارة الصندوق ثلاثة اجتماعات خلال العام 2010 حيث أقر في الاجتماع الأول الذي عقد في بداية يناير خطة العمل السنوية للصندوق لعام 2010، وفي الاجتماع الثاني المنعقد في أواخر مايو صادق المجلس على البيان المالي للصندوق للسنة المالية

### تحديث دليل عمليات الصندوق

عليها والمتعلقة بتحديد المشاريع في كل قطاع، والموافقة عليها، ومراقبتها وتقييمها - في الأدلة الإرشادية للعمليات، والإرشادات الفنية التفصيلية. وقد احتوى الدليل على سبعة فصول رئيسية. كما احتوى على عرض للهيكل التنظيمي المحدث للصندوق الذي تضمن إضافة وحدتي البحوث والتطوير وإدارة الموارد البشرية، وكذا لجنتي السياسات والمشاريع.

نظراً لتوسع عمليات الصندوق، وإقرار البدء في المرحلة الرابعة من عملياته، تم خلال العام 2010 تحديث دليل العمليات الذي احتوى على المهام الرئيسية، والسياسات العامة، والوحدات المختلفة، كما قدم عرضاً عن القطاعات والبرامج، ومراحل دورة حياة المشروع، والمعايير العامة للأهلية واختيار المشاريع، وتسيق الصندوق مع الجهات الأخرى.. بينما يُمكنُ الاطلاع على الإجراءات الداخلية للصندوق - بما في ذلك العمليات التي تشملها دورة المشروع، وإرشادات بالمعايير المحددة المتفق

### تحديث نظام المعلومات الجغرافية (GIS)

الصندوق بالإضافة إلى تزويد الجهات والأفراد المهتمين بالتنمية ومنهم البرنامج الوطني للأمن الغذائي بالبيانات والمعلومات التي ساعدت في تصميم مشروع أطلس الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، تم خلال العام تنفيذ عدد من الدورات في كل الفروع لضباط المشاريع على استخدام أجهزة تحديد التموضع الجغرافي وطرق إنزال إحداثيات المشاريع وعكس إحداثيات المواقع في نظام المعلومات الإدارية، شارك في هذه الدورات ما يقرب من 105 ضباط وضابطات في كل فروع الصندوق.

بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من خطة العمل لإنشاء وتطوير نظام المعلومات الجغرافية الخاص بالصندوق الاجتماعي للتنمية واقتناء الأجهزة والبرامج اللازمة في إطار التوصيات التي خلصت إليها الدراسة التي نفذتها الشركة الاستشارية المتخصصة والتي تقوم بالمساعدة في تطوير النظام. كما استمر إعداد وترتيب الملفات الخاصة بالبيانات والمؤشرات المتاحة في نظام المعلومات الجغرافية وقد تم خلال العام مراجعة وتصنيف وتبويب وترتيب بيانات المسح التريوي لعام 2008/2009م لمساعدة عمليات التخطيط والتقييم في



## الدعم الفني ومراقبة الجودة

كما تم خلال العام رفع نسبة عينة المشاريع التي يتم زيارتها من قبل ضباط الجودة إلى 100 % في قطاعات التعليم والصحة والطرق والبيئة والمياه (عدا السقايات الخاصة)، فيما يتم اختيار عينة عشوائية من السقايات الخاصة وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة (مواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء). وتم خلال العام تنفيذ نزول ميداني إلى 906 مشاريع تحت التنفيذ، موزعة على القطاعات المذكورة. وأظهرت نتائج الزيارات الميدانية تحسناً واضحاً في مستوى جودة المشاريع، حيث قُسمت المشاريع إلى 3 مستويات تتعلق بجودة التنفيذ، وهي المستوى الممتاز (60 % من إجمالي المشاريع التي تمت زيارتها)، والجيد (30 %)، والمقبول (10 %).

يمارس قسم الجودة مهامه في الرقابة على المشاريع المختلفة في جميع القطاعات التي يتدخل فيها الصندوق بغرض الوصول إلى مشاريع ذات جودة عالية. ويتم استهداف المشاريع في مختلف مراحل دورة حياة المشروع (بدءاً من الدراسات ووضع التصاميم، مروراً بالتنفيذ والإشراف والمتابعة، وانتهاءً بالتسليم الابتدائي ثم بالتسليم النهائي للمشروع).

وقد تم خلال عام 2010 تنفيذ 24 دورة تدريبية على استخدام دليل الإشراف الذي يتضمن المبادئ الأساسية لإدارة المشاريع وضبط وتأكيد الجودة للمباني وقطاعي الطرق والمياه والأشغال كثيفة العمالة.. وقد هدفت هذه الدورات إلى بناء قدرات 720 استشارياً، 157 مقالاً بغرض إيجاد تصور مشترك لتوحيد المفاهيم التنفيذية لدى جميع الأطراف لتسهيل السيطرة على عملية التنفيذ وتجاوز الملاحظات الشائعة في النواحي الإدارية والفنية.

## مراقبة الكلفة

وقد حدث، خلال عام 2010، انخفاض بسيط في سعر المتر المربع عن العام السابق بمعدل 1.54 %، مما يشير إلى استقرار أسعار المواد والعمالة (الجدولان 11 و12).

يُولي الصندوق أهمية خاصة لتحقيق الجودة للمشاريع التي ينفذها.. كما يعمل - في ذات الوقت - على مراقبة كلفة هذه المشاريع.

### الجدول 11

متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم للأعوام من 1997/ 98 وحتى 2010 حسب عدد الطوابق (بالدولار)

العام	1997/98	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مشآت بطابق واحد	180.27	152.18	147.06	147.75	154.2	170.8	185.5	217.4	239	259.8	328.55	316.35	317.18
مشآت بطابقين	155.09	131.52	125.53	120.97	126.8	152.3	164.6	189.2	214	226	272.14	270.31	267.55
مشآت بثلاثة طوابق	—	—	—	—	—	135.5	143	176.4	182	201.7	257.02	264.01	254.16
متوسط الكلفة	163.14	139.42	137.24	126.98	136.1	154.2	167	192	210	225.6	273.88	272.10	267.98

المصدر: وحدة التعاقبات، الصندوق الاجتماعي للتنمية

## متوسط كلفة المتر المربع لمشاريع التعليم لعام 2010 حسب فئات المناطق (بالدولار)

الفئة	عدد المشاريع	معدل كلفة المتر المربع
منطقة حضرية	16	236.96
منطقة شبه حضرية	104	256.70
منطقة متوسطة البعد	109	274.77
منطقة بعيدة وصعبة	37	331.96
منطقة نائية وشديدة الصعوبة	1	335.33
الإجمالي/ المتوسط	267	267.98

المصدر: وحدة التعاقدات، الصندوق الاجتماعي للتنمية

## استراتيجية الاتصال

للاتصال وتوزيعه على كافة الوحدات والفروع التي ستسترد به أثناء تطويرها للمنتجات الاتصالية الموكلة إليها بالاستناد إلى استراتيجية الاتصال والدراسة الخاصة بجمهور الصندوق اللتين تم استكمالهما عام 2009. وَطُورَ كذلك دليل "مع الناس" ليصبح دليلاً اتصالياً هاماً وشاملاً لاستشاريي الصندوق أثناء تأديتهم لمهامهم مع المجتمعات المحلية.

بدأ العمل في تنفيذ استراتيجية الاتصال الخاصة بالصندوق الاجتماعي والخطة التنفيذية لها للفترة (2010-2012) والتي تهدف إلى زيادة توعية الأطراف الشريكة والفاعلة في التنمية بأنشطة الصندوق وسياساته ومعايير تدخلاته، وكذلك إلى تبادل المعلومات والخبرات مع تلك الأطراف وتعزيز جوانب الدعم للصندوق. وقد تم، خلال العام، الانتهاء من تطوير الدليل الإرشادي

## استراتيجية الإنصاف الاجتماعي

يلتزم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتحقيق الإنصاف الاجتماعي في بنيته الداخلية وتدخلاته التنموية وينعكس هذا الالتزام من خلال تنفيذ الصندوق لخطة عمل استراتيجيته الخاصة بالإنصاف الاجتماعي والمنتوية في العام 2010 والتي يتوقع أن يتم تقييمها في العام القادم 2011.

وخلال العام 2010 قام الصندوق بتحديث دليل البحث السريع بالمشاركة ليصبح أكثر استجابةً لاعتبارات النوع الاجتماعي في جميع مواضيعه ضمن دليل "مع الناس ومنذ بداية عام 2010. كما تم تدريب 445 استشارياً واستشارية في مجال النوع الاجتماعي.

- أكدت دراسة تقييم الأثر المنفذة في العام 2010 أن الصندوق الاجتماعي قد تجاوز في نجاحاته وانجازاته في قطاع التعليم عما كان مخططاً له، حيث ارتفعت معدلات التحاق الطلاب والطالبات (في سن 06-14 عاماً) إلى 14% مما يساعد في ردم الفجوة بين التحاق الذكور والإناث، وذلك خلال الأعوام الفاصلة بين التقييمين الثاني والثالث (2006-10).. وبيّنت نتائج الدراسة كذلك وجود درجة عالية من الفاعلية والكفاءة، ومردود عالٍ للاستثمار في مدارس البنات.. فضلاً عن توفر أعلى مستويات الرضا بين صفوف الطلاب الملتحقين بمدارس الصندوق. وفي قطاع الصحة تشير الدراسة إلى أن مشاريع الصندوق تمخضت عن تأثير إيجابي قوي على ميول الإناث للحصول على الرعاية الصحية التي يقدمها الصندوق، وخاصةً بين صفوف الأسر المعيشية الأكثر فقراً حيث تربو هذه النسبة على 58% حيث تتواجد مراكز رعاية صحة الأم والطفل.. وتصل إلى 62% حيث تتواجد المراكز الصحية. كما ان استخدام رعاية ما قبل الولادة زادت من 15% إلى 62%، كما زاد احتمال وصول النساء الأكثر فقراً للرعاية الصحية من 48% إلى 84%، وزادت إمكانية وصول النساء إلى الرعاية من خلال قابلية مجتمعية إلى الضعف.
- وفي قطاع المياه أكدت نتائج الدراسة أن الصندوق حقق الأهداف المنصوص عليها في إطار النتائج في ما يتعلق بتخفيض الوقت اللازم لجلب المياه والذي عادةً ما تقوم به النساء. فقد أفادت 52% من الأسر انخفاض الوقت اللازم لجلب الماء، خصوصاً في مواسم الأمطار، حيث انخفض متوسط وقت جلب المياه إلى 30 دقيقة تقريباً لكل رحلة ذهاباً وإياباً.
- وفي مجال التمكين المجتمعي تم خلال عام 2010 تشكيل 607 مجالس تعاون قرية في 7 مديريات في 6 محافظات وكان عدد المشاركين 5687 عضواً مثلت النساء 46% منهم

بالإضافة إلى ذلك، مثلت النساء ما نسبته 47% من إجمالي المجموعات الريفية لبرنامج الزراعة المطرية التي تم تشكيلها في المحافظات والمديريات المستهدفة، وما نسبته 55% من المجموعات النسوية والمختلطة التي تم دعمها وتمويل مشروعاتها الإنتاجية، إضافة إلى نسبة 90% من المجموعات الإنتاجية في مجال الثروة الحيوانية. فيما وصل عدد الإناث المشاركات في برنامج الأشغال كثيفة العمالة إلى 18% حيث يتم التعاقد معهن بنظام الساعة وبما يتلاءم مع التزاماتهن المالية الأخرى، فيما بلغت نسبة المستفيدات الإناث من البرنامج 50%. ولا تزال الإناث يتصدرن المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر حيث بلغت نسبتهن 77% حتى نهاية 2010.

## المراقبة ومتابعة المشروعات

تتضمن مؤشرات يمكن قياسها.. وكذا متابعة نتائج الزيارات الميدانية المنتظمة التي يقوم بها ضباط المشاريع، وكذلك الزيارات الميدانية الاستطلاعية لعينة من المشاريع للتعرف على الوضع الراهن لتلك المشاريع والوقوف على الصعوبات التي قد تعترض سير تنفيذها.. بالإضافة إلى تطوير مؤشرات المراقبة.

يعمل الصندوق بصفة مستمرة على متابعة تنفيذ المشاريع وتشغيلها لضمان تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها، وفي هذا الإطار يتم إصدار تقارير مراقبة ربعية تستمد بياناتها من عدة مصادر أهمها نظام المعلومات الإدارية والزيارات الميدانية والسجلات الإدارية. توضح التقارير الربعية مستوى الأداء، حيث

## تقييم عمليات الصندوق

التي تم تنفيذها في عام 2010 من قبل شركة استشارية دولية متخصصة مستقلة. بالإضافة إلى الدراسات التقييمية الأخرى مثل تقييم تدخلات الصندوق مع المعاهد الصحية وتقييم مكون الإنتاج الريفي في مشروع الزراعة المطرية وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة.

استكملت بنهاية العام 2010 عمليات المرحلة الثالثة، وقد تم تنفيذ عدد من عمليات التقييم للوقوف أمام أداء هذه المرحلة والاستفادة من تجربتها في تصميم المرحلة الرابعة. ومن أهم أعمال التقييم تقرير إكمال نهاية المرحلة والذي تم إعداده من قبل البنك الدولي والذي يشمل نتائج دراسة تقييم الأثر

### دراسة تقييم الأثر

**نتائج ايجابية هامة:** من أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة، الإشارة إلى أن مشاريع الصندوق أحدثت أثراً إيجابياً واضحاً في المناطق التي تم التدخل فيها، وأنه من بين الأسر المعيشية البالغ عددها 6,233 التي أجريت مقابلات معها، 80 % أفادت بمعرفتها بوجود مشاريع للصندوق في مناطقتها، وأن 79 % من هذه النسبة العالية أكدت أن اختيار المشروع تم بناءً على اتفاق عام بين أفراد المجتمع المحلي المستفيد.. بينما أفادت 90 % من إجمالي الأسر المبحوثة بأن المشروع مثل أولوية بالنسبة للمجتمع.

يتم تنفيذ دراسة لتقييم أثر الصندوق وتدخلاته مرة كل ثلاثة أعوام من قبل بيوت خبرة عالمية مستقلة (كانت الأولى عام 2003، والثانية عام 2006). وجرى تنفيذ دراسة تقييم الأثر الثالثة خلال عامي 2009/10. وقد شمل التقييم دراسة كمية تضمنت 5 قطاعات رئيسة يتدخل فيها الصندوق، وهي قطاعات التعليم والصحة والطرق الريفية والمياه (التي تشكل 73 % من استثمارات الصندوق) بالإضافة إلى التمويل الأصغر.. واشتمل التقييم كذلك على دراسة التقييم المؤسسي والدراسة النوعية.

**خصائص جديدة للدراسة:** تميزت الدراسة الثالثة باعتماد منهجية عمل متطورة لقياس الأثر والنتائج لتدخلات الصندوق.. فضلاً عن تحليل عمليات الصندوق من حيث الكفاءة والفعالية والاستدامة. وقد سعت الدراسة إلى تكامل تحليل البيانات الكمية والنوعية. وتم استخدام منهجية التقييم التجريبي لمقارنة الأوضاع المعيشية ومؤشرات التقييم قبل وبعد التدخل بين "مجموعة التدخل" (المجموعات المستفيدة من مشاريع قد أنجزها الصندوق)، و"مجموعة المقارنة" (المجموعات "المرجعية"، حيث ما زالت مشاريع الصندوق قيد التنفيذ). أما الدراسة النوعية، فتسلط الضوء على الأسباب التي أدت إلى حدوث النتائج التي توصلت إليها الدراسة الكمية، وتوضح ما الذي تعنيه هذه التأثيرات بالنسبة للمستفيدين.

وقد خلص فريق العمل الدولي الذي نفذ دراسة تقييم الأثر إلى أنه "من الواضح أن الصندوق الاجتماعي للتنمية كان له أثر قوي في كل مجال من المجالات الخمسة التي شملها مسح تقييم الأثر"، وأن لدى الفريق "انطباعاً بأن الصندوق مارس تأثيراً مريضاً ومُنعماً بصورة إجمالية".

في الجوانب المؤسسية، أكدت نتائج الدراسة أن الصندوق الاجتماعي قد ساهم في دعم التطور المؤسسي وبناء القدرات على المستويات الحكومية، بما فيها الإدارات المتخصصة في الوزارات والمحافظات والمديريات والمجموعات المحلية.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي أخذ بها الصندوق أثناء إعداد المرحلة الرابعة.

## تقرير إكمال نهاية المرحلة الثالثة (2004-2010)

استطاع الصندوق أن يؤثر بالتغيير الإيجابي وتعظيم الفائدة من استثماراته ورفع مستوى نتائجه من خلال ما تميز به الصندوق من تقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات لمختلف المستويات في الحكومة والسلطات المحلية والوزارات القطاعية، والمحافظات، والمديريات، والمجتمعات المحلية بما يخدم جهود التنمية في اليمن.

أشار تقرير إكمال نهاية المرحلة إلى أن الصندوق قد ساهم وبشكل مباشر في دعم الأهداف الوطنية للتخفيف من الفقر وتحقيق أهداف الألفية ودعم الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من الفقر (2006-2010)، وذلك من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية، وفي الوقت ذاته

### الإطار 17

#### أهم نتائج دراسة تقييم الأثر للمرحلة الثالثة

انخفاض متوسط وقت جلب المياه إلى 30 دقيقة تقريباً لكل رحلة ذهاباً وإياباً.

- انخفاض الوقت الذي يستغرقه السفر إلى الأسواق في المناطق التي دعمها الصندوق بالطرق في المتوسط بـ 43 دقيقة، فيما رأى 75 % من المشاركين في الدراسة أن الطرق قدمت لهم منافع اقتصادية (على سبيل المثال ، خفض الوقت وتكاليف السفر ، وتحسين الوصول إلى المواد الأساسية)، وأفاد 91 % أن اختيار مشروع الطرق يشكل أولوية بالنسبة للمجتمع، وأوضح 85 % أنهم يرون العمل المنفذ مرضياً، كما أفاد أكثر من 80 % أن المشاريع ساهمت في تحسين حياتهم.

- زاد النشاط الاقتصادي من القروض المدرة للدخل عند 85 % من المستفيدين. فيما استطاع 65 % من المستفيدين الانخراط في أنشطة اقتصادية جديدة، وأفاد 90 % بزيادة دخلهم. وبلغت نسبة الذين استخدموا القروض لإرسال الأطفال إلى المدارس حوالي 19 %.

أظهرت نتائج دراسة تقييم الأثر للفترة 2006-2010 تحقيق الصندوق ما يلي في القطاعات الرئيسية لتنمية المجتمع:

- رفع معدلات التحاق الطلاب والطالبات في المجتمعات المستفيدة منه بنسبة 14.4 %.

- رأى 64 % من المشاركين في المسح أن الوصول للخدمة الصحية تحسن بعد تدخل الصندوق، كما زادت نسبة استخدام رعاية ما قبل الولادة من 15 % إلى 62 %، وزاد أيضاً احتمال وصول النساء الأكثر فقراً للرعاية الصحية من 48 % إلى 84 %، وارتفعت إمكانية وصول النساء إلى الرعاية من خلال قابلة مجتمعية إلى الضعف.

- إسهام الصندوق في بناء 10,051 فصلاً دراسياً خلال الفترة (2004-2010) منها 8.600 خلال (2006-2010) حيث وصلت مساهمته إلى 30% من إجمالي الفصول التي تم بناؤها على المستوى الوطني.

ومن خلال تقييم برامج الصندوق، فقد بيّن التقرير أن **برنامج تنمية المجتمع** ساهم في وصول المجتمعات المستهدفة إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وقد تميزت المشاريع الممولة من الصندوق باتباع منهجيات المشاركة، وتمكين المجتمعات من تحديد أولوياتها التنموية، واتباع مبادئ الشفافية، وكفاءة الكلفة، والتطوير المؤسسي. وخلص التقرير إلى أن هذا البرنامج استهدف المناطق الفقيرة، حيث تم توجيه 79% من موارد الصندوق إلى الفئات الفقيرة، منها 30% إلى الفئات الأشد فقراً. وأشار التقرير إلى أن النفقات التشغيلية للصندوق لم تتجاوز نسبة 4.7% من إجمالي استثماراته.

كما أكد التقرير أن **برنامج المنشآت الصغيرة والأصغر** قد استمر خلال المرحلة الثالثة في ترسيخ صناعة التمويل الصغير والأصغر من خلال تقديم الدعم المالي والفني لمؤسسات التمويل الصغير والأصغر. وتم منح أكثر من 350 ألف قرض تراكمياً خلال الفترة الماضية وبلغ في عام 2010 عدد المقترضين النشطين لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر أكثر من 66 ألف مقترض نشط 75% منهم من النساء. وقد عبرت النساء (اللاتي يشكلن الغالبية العظمى من عملاء مؤسسات التمويل الأصغر) عن مستوى عالٍ من الرضا عن برامج التمويل الأصغر نظراً للفوائد التي حصلن عليها من مشاركتهن، وإعطائهن قدرًا أكبر من الاستقلالية والثقة بالنفس، وزيادة الاحترام وصنع القرار في الأسرة، وتحسين الوضع الاقتصادي، وفرصة الحصول على وظيفة منزلية تتيح لهن المساهمة في زيادة دخل الأسرة (دراسة أثر التمويل الأصغر والنوع الاجتماعي، 2008).

وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة للقطاع هناك إنجاز كبير على المدى الطويل من الصندوق وهو صدور القانون رقم 15 لبنوك التمويل الأصغر في شهر أبريل 2009، والسماح بقبول الودائع وتمكين مؤسسات تمويل أصغر جديدة من القطاع الخاص لدخول

السوق، ومرخصة من قبل البنك المركزي اليمني. وقد وصلت ثمانية من البرامج التي يدعمها الصندوق إلى برامج مستدامة من الناحية التشغيلية وبرنامج واحد مستدام مالياً. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ الصندوق وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر المتخصصة في توفير خدمات تنمية الأعمال التجارية لأصحاب المشاريع. وقد قدمت الوكالة خلال الفترة القصيرة من إنشائها عدداً من المشاريع الناجحة التي ساهمت إلى حد كبير في تطوير هذا القطاع.

أما **برنامج بناء القدرات**، فقد ركزت مشاريعه على: (1) بناء قدرات مختلف الشركاء من خلال التدريب وتوفير التجهيزات الضرورية وتطوير الانظمة للمشاركة في عملية التنمية؛ (2) تعزيز الشراكات بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية لتحديد الأولويات وتنفيذ خطط التنمية المحلية؛ و(3) تعزيز قدرة الوزارات على وضع السياسات والتنفيذ الفعال للاستراتيجيات القطاعية، ودعم لامركزية توصيل الخدمات الأساسية. كما أن دعم الصندوق المستمر لبناء قدرات موظفيه مكّنه من توسيع عملياته، وزيادة حجم المخرجات ورفع مستوى نتائجها.

وانتهى التقرير بالتركيز على النسخة الريفية لبرنامج **الأشغال كثيفة العمالة** الذي يتبع مبدأ النقد مقابل العمل منذ أواخر عام 2008 من خلال منحة ضمن برنامج الاستجابة العالمية لأزمة ارتفاع أسعار الغذاء، وذلك للمساعدة في التخفيف من آثار ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الفقراء. وقد تم من خلال المرحلة الأولى للبرنامج (2008-2009) تمويل 98 مشروعاً، غالبيتها في قطاعي المياه والطرق، وفرت فرص عمل مؤقتة استفادت منه 16,824 أسرة. وقد أفادت غالبية الأسر المستفيدة أنها استخدمت 94% من الأموال لسد حاجتها من الغذاء.

## استكمال وإصدار تقرير الدراسة النوعية لمشروع الأشغال كثيفة العمالة

المبالغ المتحصلة في شراء المواد الغذائية وسداد الديون وأن البعض قد اشترى بعض الأصول الإنتاجية مثل الأغنام.

وتم خلال العام تنفيذ المسح الميداني لجمع بيانات قاعدية بغرض استخدامها في التقييم المستقبلي لمشروع الأشغال كثيفة العمالة (المرحلة الثانية) وأيضاً لتقييم المرحلة الأولى من البرنامج والتي نفذت بين عامي 2008-2009. وقد تم تصميم الدراسة بما يتناسب مع آلية ومعايير استهداف الأسر المؤهلة الفقيرة للعمل في البرنامج، وكذلك على أساس تحديد مجتمعات للمقارنة وأخرى للتدخل (60 مجتمعاً لكل منهما)، والتعيين العشوائي لمناطق هذه المجتمعات بهدف الحصول على

قامت وحدة المراقبة والتقييم بإصدار التقرير الخاص بالدراسة النوعية للدراسة التقييمية لمشروع الأشغال كثيفة العمالة (المرحلة الأولى)، حيث تم التركيز فيها على عدة محاور تمثلت في تقييم تدخلات الصندوق في هذه المشاريع ومدى ملاءمتها للمجتمع، والدروس المستفادة من المشروع.. بالإضافة إلى معرفة عدد من النتائج (معرفة الاستهداف والمشاركة، والمعرفة بالعمل وتسليم الاستحقاقات، والأثر على الأسرة "الاستهلاك وقضاء الديون والاستثمار"، وفرص العمل البديلة والتأثير على أعمال الزراعة، والأثر المتوقع من مشروع البيئة التحتية، والتحديات والفرص في المشروع). وقد صدر التقرير باللغتين العربية والانجليزية. وتظهر نتائج هذا التقرير أن البرنامج قد استهدف بالفعل الأسر الفقيرة وأنه تم استخدام

المجتمعات من خلال حصر جميع أسر العينة. وتشتمل قاعدة البيانات على بيانات الدخل والإنفاق ونوع المسكن، وكذا مصادر المياه والطرق المؤدية إلى القرى المستهدفة.. بالإضافة إلى الأصول والحياسة الزراعية والحيوانية.

مجتمعات متشابهة في الخصائص الاجتماعية.. بالإضافة إلى جمع بيانات قبل وبعد التدخل، وتحديد 31 مشروعاً من المرحلة الأولى كدراسة كمية.

وهدف المشروع إلى الحصول على قاعدة بيانات لجميع

## المسح القاعدي لمكون الإنتاج الريفي في مشروع الزراعة المطرية وتنمية الثروة الحيوانية

غذاءً غنياً بالبروتين، بينما أفاد 65% بأنها تتناول غذاءً غنياً بالبروتين مرة في الأسبوع أو أقل.

- اظهر أكثر من نصف المبحوثين بأنه لا توجد لديهم معرفة بتواجد الخدمات البيطرية أو يجهلون لها وأبدت الأسر التي ذكرت نفوق حيوانات لديها أن النسبة تصل إلى 35% من ثروتها الحيوانية
- أبدى المبحوثون قلقاً من تدهور المدرجات الزراعية، وأفاد ثلثا المبحوثين بتدهور المدرجات في مناطقهم.. وذلك يعود إلى عدم توفر المياه وانخفاض العائد الإنتاجي للمدرجات.

ظهرت نتائج المسح القاعدي، والذي تم تنفيذه عام 2009، حيث تمت زيارة 2,280 أسرة، منها 1,140 أسرة في مناطق تدخل البرنامج، والآخرى في مناطق المقارنة. وأظهرت النتائج أن البرنامج قد نجح في استهداف المناطق الأشد احتياجاً وبينت الدراسة خصائص لهذه المناطق المستهدفة منها:

- أفاد 60% من المبحوثين إلى أن أسرهم قد عانت من نقص في الغذاء خلال العام الذي تمت فيه الدراسة، وأفاد 80% إلى أنه قد عمد إلى الاقتراض من أجل سد حاجته للغذاء، بالإضافة إلى أن البعض أفاد بأنه قد اضطر إلى الاستغناء عن بعض الوجبات أو بعض أصناف الطعام.
- أشارت 10% فقط من الأسر بأنها تتناول يومياً

## تقييم دعم المعاهد الصحية

ان تدخل الصندوق قد ساهم في زيادة المخرجات من الكوادر الصحية الوسطية وخاصة من المناطق الريفية والمحرومة وأنه لولا دعم الصندوق الاجتماعي في وقت كانت المعاهد في أمس الحاجة للدعم، لكان عدد الطلاب الذين يتخرجون كل عام نصف عدد المتخرجين فعلياً الآن.

تم إصدار الدراسة التقييمية لأثر تدخلات الصندوق في المعاهد الصحية والتي أجراها خبير دولي وآخر وطني. ويتضمن التقييم مراجعة للدعم الذي ظل الصندوق يقدمه للمعاهد الصحية الحكومية خلال الفترة 2002-2009 من خلال المقابلات والوثائق والبيانات الإحصائية. وقد شملت الدراسة توصيات عن كيفية تدخل الصندوق والآخرين في هذا القطاع. وظهر التقييم



## الإعداد للمرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية

بدأ الصندوق الإعداد لمرحلته الرابعة في منتصف العام 2009، وفي نهاية شهر مايو من العام 2010 أقر مجلس إدارة الصندوق خطة مرحلته الرابعة، وقد بنى الصندوق رؤية عمله لهذه المرحلة (2011-2015) على أساس الاستفادة من التجارب والدروس المستخلصة خلال المراحل السابقة، وبمشاركة واسعة من موظفي وشركائه في الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية.

### وتتمثل الاتجاهات الرئيسية لعمل الصندوق في المرحلة الرابعة بالتالي:

- استمرار المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للفقراء وبمشاركتهم.
- تعزيز دور الصندوق في إطار شبكة الأمان الاجتماعي.
- المساهمة في زيادة وتوزيع مصادر الدخل وخلق فرص العمل.
- مساندة جهود الدولة لتعزيز اللامركزية وتطوير الحكم المحلي.
- نقل المعرفة وتطوير البرامج الريادية /التجريبية، من خلال الشركاء.

### وتهدف المرحلة الرابعة إلى:

- زيادة فرص وصول الفقراء إلى الخدمات الأساسية.
- تعزيز الفرص الاقتصادية.
- تخفيف تعرض الفقراء للصدمات في أحوالهم المعيشية.
- تعزيز قدرات شركاء الصندوق في التنمية وتمكينهم.





## سيستمر تنفيذ أنشطة المرحلة الرابعة من خلال أربعة برامج رئيسية هي:

### 1) تنمية المجتمع والتنمية المحلية

مليون متر مكعب من مياه الأمطار في خزانات وبرك.. بالإضافة إلى شق وإعادة تأهيل 1,825 كم من الطرق الريفية، وذلك لربط 2,920 قرية نائية بالأسواق والخدمات الاجتماعية. وفي قطاع الموروث الثقافي، يسعى الصندوق إلى توثيق والحفاظ على 50 موقفاً ومعلمًا تاريخياً. بالإضافة إلى ذلك، يهدف الصندوق إلى إدخال برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية إلى 80 مديرية، ليؤهل من خلاله 40 مديرية وتمكينها بالتدريب من تنفيذ مشاريع يمولها الصندوق.

سيستمر البرنامج في الاستجابة للاحتياجات الأولية التي تعبر عنها المجتمعات المحلية مع التركيز على بناء قدرات الأطر المجتمعية والسلطات المحلية. ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين وصول التجمعات المحلية الفقيرة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة إلى الخدمات الأساسية. وتتمثل أهم مخرجات المرحلة في بناء وإعادة تأهيل 9,000 فصل دراسي، وزيادة عدد الملحقين بـ365 ألف طالب وطالبة في قطاع التعليم، وتدريب 2,900 كادر صحي. وفي قطاع المياه، سيتم تزويد 48 ألف أسرة بمصادر مياه شرب محسنة أو جديدة، وتجميع أكثر من 1.1

### 2) تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر

بالإضافة إلى الاستمرار في دعم تقديم الخدمات غير المالية لتنمية الأعمال. ويسعى الصندوق من خلال هذا البرنامج إلى إيصال خدمة الإقراض إلى أكثر من 100 ألف عميل نشط.

سيعمل الصندوق من خلال هذا البرنامج على مواصلة دعم برامج ومؤسسات التمويل الأصغر لتمكينها من تقديم خدمات مالية فعالة ومستدامة؛ وكذا تشجيع لاعبين جدد، من كلا المستويين: المحلي والعالمي، للانضمام إلى هذا القطاع؛

### 3) بناء القدرات

البرنامج في تشكيل 1500 مجلس تعاون قرية نشط، وتدريب وتأهيل 5,000 فرد و2,720 منظمة حكومية وغير حكومية ولجنة مستفيدين في مجالات المراقبة والتقييم وأساليب المشاركة والتخطيط ومجالات أخرى.

ستتوجه جهود الصندوق نحو نقل وتبادل المعرفة مع شركائه واستمرار دعم وبناء قدرات وتطوير مهارات المنظمات الحكومية المركزية والمحلية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية. وتتمثل أهم مخرجات هذا

### 4) الأشغال كثيفة العمالة

45 ألف أسرة)، وخلق 24 مليون يوم عمل لهم، وإعادة تأهيل 4,980 هكتاراً من الأراضي والمدرجات الزراعية.

وتبلغ التكلفة التقديرية للمرحلة الرابعة أكثر من مليار ومائة مليون دولار يتوقع توفيرها من الحكومة ومجتمع المانحين. وسيستمر الصندوق في أنشطة المراقبة والتقييم بما فيها دراسات تقييم الأثر لجميع البرامج بدعم من خبراء مستقلين.. وكذا تعزيز استخدام نظم المعلومات الإدارية، ونظم مراقبة الجودة، وتتبع كفاءة تنفيذ المشاريع في ظل مراجعة داخلية وخارجية.

يساهم هذا البرنامج الذي تم استحداثه في التخفيف من أثر البطالة ولتوفير مشاريع النقد مقابل العمل للمناطق الفقيرة للمساعدة في سد الفجوة الغذائية خلال مواسم الركود الزراعي أو في فترات الأزمات لأسباب تتعلق بتغير المناخ وغيرها.. وفي ذات الوقت توفير بنية تحتية أساسية لهذه المجتمعات. وفي حين سيتوجه البرنامج بشكل متزايد نحو إحداث أثر أطول مدى على الحالة المعيشية للمجتمعات الفقيرة المستهدفة من خلال مواصلة العمل في هذه المناطق لمدة تتراوح بين 3-5 سنوات، فإنه سيحتفظ بالقدرة على مساعدة بعض المجتمعات الأشد فقراً في الأوقات الحرجة. ويسعى البرنامج (خلال الفترة 2011-2015) إلى استهداف 300 ألف شخص (أي ما يعادل

## إدارة التمويل

تم خلال العام متابعة تقدم العمليات في المشاريع المختلفة التي مُوِّلت من الاتفاقيات التي جرى توقيعها مع مختلف الممولين.

### بعثات المراجعة الخاصة بالمولين

خلال العام قام عدد من بعثات الممولين بزيارة الصندوق، حيث قامت بعثة مشتركة من البنك الدولي ووزارة التنمية البريطانية والسفارة الهولندية وبنك التنمية الألماني خلال الفترة 23 يناير-4 فبراير 2010 بعقد سلسلة من الاجتماعات مع الصندوق بهدف مناقشة وتطوير برنامج المرحلة الرابعة للصندوق (2011-2015).

كما زارت الصندوق بعثة البنك الدولي والإتحاد الأوروبي المشتركة الخاصة بمشروع البرنامج الطارئ لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي الممول من الإتحاد الأوروبي بإدارة البنك الدولي خلال الفترة 24 يوليو-8 أغسطس 2010. وتضمنت الزيارة عقد ورشة عمل في 25 يوليو لتدشين المشروع. كما قام أعضاء البعثة وفريق البرنامج بزيارة عدد من المشاريع في محافظتي الحديدة والمحويت.

وزارَ الصندوقَ أيضاً بعثتان من وزارة التنمية البريطانية، ركزتا على سير أداء برنامج الأشغال كثيفة العمالة المتعلق بمنحة الحكومة البريطانية الجاري العمل فيها، وكذا تطوير آليات العمل

### تنظيم ومتابعة استخدام الموارد

تواصلَ العملُ، خلال العام، بتطبيق الدليل الخاص بإجراءات إدارة مصادر التمويل، والذي يساعدُ على متابعة المصادر التمويلية. إلى جانب ذلك، يتضمَّنُ الدليلُ أيضاً آليات مراقبة هذه المصادر، وإعداد التقارير المتعلقة بها.. وقد تم تضمينه في فصل مستقل في الأدلة الإرشادية لعمليات الصندوق.

كما استمرَّ العمل بنظام معلومات التمويل أيضاً الذي يشتملُ على قاعدة بيانات للممولين، ومعلومات عن مراحل دورة المشروع، مفصلة بالتواريخ، وذلك حتى يسهل تتبع حالة المنح والقروض المقدمة للصندوق. كما جرى خلال العام متابعة أوضاع الممولين بصورة مستمرة من خلال نظام المعلومات، حيث تتم مراقبة الحركات المالية ومتابعة المخرجات المادية لكل ممول، وإعداد

الخاصة بالبرنامج في ظل التوسع ضمن عمليات المرحلة الرابعة للصندوق.. بالإضافة إلى مناقشة النتائج الأولية لتقييم الأثر (2010) مع فريق الشركة الدولية التي أجرت التقييم.

بالإضافة إلى ذلك قامت بعثتان من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بزيارتين للصندوق الاجتماعي بهدف التباحث بشأن المنحة المخصصة للجمهورية اليمنية والتي تبلغ 6 ملايين دولار، يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بإدارتها حسبما تم الاتفاق عليه. وعليه، فقد تم التوقيع على الأحرف الأولى لاتفاقية المنحة التي تهدف إلى دعم وتحقيق الأمن الغذائي في اليمن من خلال توفير قروض صغيرة وأصغر. وهدفت البعثة الثانية إلى زيارة عدد من المشاريع المنفذة من قرض الصندوق الكويتي للمرحلة الثالثة.

وقامت كذلك بعثة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بزيارة الصندوق الاجتماعي بهدف تقييم المرحلة الثالثة للصندوق والتفاوض والإعداد لمسودة اتفاقية القرض للمرحلة الرابعة. وقد تضمنت الزيارة استكمال تقرير إنجاز قرض المرحلة الثالثة. وقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على مسودة اتفاقية قرض تمويل المرحلة الرابعة بمبلغ قدره 30 مليون دينار كويتي (ما يعادل 100 مليون دولار).

التقارير الدورية والعارضه للممولين والحكومة.

كما استكملت خلال العام أتمتة نظام تخصيص التمويل للمشاريع والمعتمد في الأساس على المعلومات المتوفرة في قاعدة بيانات الممولين، والذي يسهل عملية تحديد ممول للمشاريع المختلفة بشكل آلي، حيث يقوم ضباط المشاريع بطلب التمويل آلياً من خلال النظام ويتم استعراض كافة الممولين المحتملين للمشروع المطلوب تمويله، ويقوم بعمل مفاضلة بأوزان محددة مسبقاً. ويرتبط النظام بعدة عوامل متغيرة، من أهمها اختيارات الممولين على مستوى البرنامج والقطاع (بحسب شروط الممول)، ومدى توفر مصادر التمويل المختلفة، وعدد المشاريع الموافق عليها.

# ممولو الصندوق الاجتماعي للتنمية

بنهاية عام 2010، يكون عددُ مموِّلي الصندوق للمرحلة الثالثة قد وصلَ إلى 17 ممولاً من خلال 47 اتفاقية.

## البنك الدولي /هيئة التنمية الدولية

يدعمُ البنكُ الدولي الصندوقَ الاجتماعي من خلال منحتين وقرضين كالتالي:  
**قرض تمويل المرحلة الثالثة**

وُقِعَ هذا القرضُ - البالغة قيمته 51.6 مليون وحدة سحب خاصة (ما يعادل 77.4 مليون دولار) - في 23 أبريل 2004، وبدأ استخدامه في أغسطس من نفس العام، وذلك لتمويل المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي. وقد تمت الموافقة في عام 2007 على إضافة 9.9 مليون وحدة سحب خاصة (حوالي 15 مليون دولار). وتم إغلاق القرض وإعداد تقرير إنجازه خلال عام 2010، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة منه 892.

## منحة مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء

وافقَ البنكُ الدولي في شهر أغسطس 2008 على منح الصندوق الاجتماعي للتنمية 10 ملايين دولار لتفنيذ مشاريع تهدفُ إلى تخفيف آثار ارتفاع أسعار الغذاء. وقد تم تمويل 98 مشروعاً بتكلفة وصلت إلى 10.75 مليون دولار. وتم خلال عام 2010 إعدادُ تقرير إغلاق المنحة بعد استخدامها بالكامل.

## قرض رقم 4220 لتمويل مشروع الزراعة المطرية

يسهم البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في تمويل هذا المشروع وتبلغ مساهمة البنك الدولي في هذا المشروع 14 مليون وحدة سحب خاصة (ما يعادل 20.8 مليون دولار) منها 7 ملايين وحدة سحب (10.4 مليون دولار) للمكون الثالث (التنمية الريفية) الذي يقوم الصندوق بتنفيذه، والمتمثل في تقديم الدعم للمزارعين في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية في 23 مديرية موزعة على 5 محافظات (ويشتمل على إدخال منظومة تحسين وإكثار البذور، وتقديم خدمات الرعاية في مجال الثروة الحيوانية والبيطرية، وتعزيز التنمية الريفية الإنتاجية).. بينما تقوم وزارة الزراعة بتحمل مسؤولية المكوّنين الأول والثاني. وقد تم التوقيع على هذا المشروع في سبتمبر 2006، وتم استخدام القرض لتمويل 70 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 4.4 مليون دولار.

## منحة تمويل المرحلة الرابعة

وُقِعَت هذه المنحة في 2010/6/28، البالغة قيمتها 38.7 مليون وحدة سحب (أي ما يعادل 60 مليون دولار). وقد بدأ تخصيصها على المشاريع في شهر ديسمبر 2010، وذلك لتمويل المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي.

## الإتحاد الأوروبي

يقدم الإتحاد الأوروبي 3 منح للصندوق، اثنتان منها لدعم القطاع الصحي.

### منحة تعزيز ودعم شبكة الأمان الاجتماعي

وُقعت هذه المنحة بتاريخ 2009/11/18، البالغة قيمتها 10.2 مليون يورو تقريباً (ما يعادل 14 مليون دولار)، وقد بدأ تخصيصها في شهر أبريل 2010 لتمويل 98 مشروعاً حتى الآن بتكلفة تقديرية 11 مليون دولار وتكلفة تعاقدية وصلت إلى 10.7 مليون دولار.

### منحة دعم القطاع الصحي (1)

تم توقيع اتفاقية فرعية مع وزارة الصحة في نوفمبر 2006 لتنفيذ مكونات من الدعم المقدم لوزارة الصحة في كل من محافظتيّ لحج وتعز من قبل المجموعة الأوروبية. وتبلغ قيمة الاتفاقية الفرعية الموقعة مع وزارة الصحة العامة والسكان مبلغ 2.9 مليون يورو ( ما يعادل 3.6 مليون دولار). يبلغ عدد المشاريع 137 مشروعاً، والتكلفة التقديرية 3.63 مليون دولار تقريباً.

### منحة دعم القطاع الصحي (2)

تم توقيع اتفاقية ثانية مع الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2009، تستهدف نفس المناطق السابقة، وتبلغ قيمتها حوالي 1.75 مليون يورو (ما يعادل 2.45 مليون دولار). ويجري حالياً استكمال تنفيذ الاتفاقية.

## المملكة العربية السعودية (الصندوق السعودي للتنمية)

قدّم الصندوق السعودي للتنمية دعماً لبرنامج تنمية المجتمع في الصندوق الاجتماعي من خلال قرض ومنحة.

### القرض 24/422

تم في شهر ديسمبر 2004 التوقيع على اتفاقية قرض بمبلغ 75 مليون ريال سعودي (20 مليون دولار) لدعم 136 مشروعاً لبرنامج تنمية المجتمع (قطاع التعليم) للمرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي، وقد تم الالتزام بالقرض وصرفه كاملاً لتمويل المشاريع المذكورة.

### المنحة 1429/1

تم في أبريل 2008 التوقيع على منحة بمبلغ 375 مليون ريال سعودي (100 مليون دولار)، حُصصت لتمويل 640 مشروعاً لبرنامج تنمية المجتمع للمرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة للمشاريع، ووُصّلت التكلفة التعاقدية لهذه المنحة إلى 88 مليون دولار.

## الحكومة البريطانية

تدعمُ حكومة المملكة المتحدة الصندوقَ من خلال منحة للمرحلة الثالثة من عملياته، وأخرى للمرحلة الرابعة، وثالثة لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة.

### منحة المرحلة الثالثة

وقعت هذه المنحة في أغسطس 2004، والبالغة 63.1 مليون جنيه إسترليني (ما يعادل 100 مليون دولار)، لتمويل 1,329 مشروعاً من مشاريع الصندوق للمرحلة الثالثة. وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 92.2 مليون دولار. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة، ويُتوقع إنجازها بنهاية شهر مارس 2011.

### منحة برنامج الأشغال كثيفة العمالة

تم توقيع هذه المنحة في فبراير 2010، وتبلغ قيمتها 7.5 مليون جنيه إسترليني (ما يعادل 11.4 مليون دولار). وقد تم تخصيص 60 مشروعاً حتى الآن بكلفة تقديرية تبلغ 6.7 مليون دولار، وتكلفة تعاقدية وصلت إلى 5.7 مليون دولار.

### منحة المرحلة الرابعة

في إطار دعم الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة، يجري الآن استكمال الإجراءات والإعداد لتوقيع اتفاقية منحة تبلغ 100 مليون جنيه إسترليني، حيث من المتوقع أن يبدأ التخصيص من هذه المنحة في شهر يناير 2011.

## الحكومة الهولندية

تقدّم مملكة هولندا دعماً للصندوق من خلال 5 منح، ثلاث منها للمرحلة الثالثة واثنان للرابعة.

### منحة الصحة 17014

تم توقيع هذه المنحة بتاريخ 24 نوفمبر 2007، وتبلغ قيمتها 3.3 مليون دولار، وتهدف إلى تجهيز مراكز ووحدات صحية في عدد من المحافظات من خلال تمويل 6 مشاريع بتكلفة تقديرية 3.1 مليون دولار. وقد أُغلقت المنحة بنهاية عام 2010.

### منحة التعليم 18959

جرى التوقيع على هذه المنحة في نوفمبر 2008، وتبلغ قيمتها 15 مليون دولار. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة لتمويل 116 مشروعاً، ويُتوقع إنجازها بنهاية شهر مارس 2011.

### منحة صحة الأمومة والطفولة 15849

وُقِّعت هذه المنحة في يوليو 2007، وتبلغ قيمتها 8.5 مليون دولار. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة لتمويل 51 مشروعاً.

### منحة برنامج الأشغال كثيفة العمالة - المرحلة الرابعة

تم توقيع هذه المنحة في نوفمبر 2010، وتبلغ قيمتها 2.4 مليون دولار، وسيتم البدء بتخصيص هذه المنحة للمشاريع بحلول عام 2011.

### منحة برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر - المرحلة الرابعة

تم توقيع هذه المنحة في نوفمبر 2010، لتمويل برنامج التمويل الأصغر وخدمات الأعمال.. وتبلغ قيمتها 6 ملايين دولار، بدأ استخدامها في شهر ديسمبر 2010.

## الحكومة الألمانية (بنك التنمية الألماني KfW)

في إطار دعمها للمرحلة الثالثة من عمليات الصندوق، قَدَّمت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية 5 مَنَح كالتالي:

### المنحة الثالثة رقم 2005 66 059

تم توقيع اتفاقية المنحة في سبتمبر 2006 بمبلغ ستة ملايين يورو (7.2 مليون دولار)، لتمويل 177 مشروعاً بتكلفة تقديرية 9.6 مليون دولار. وقد أُغلقت المنحة منتصف عام 2010.

### المنحة الرابعة رقم 2007 65 248

تم توقيع اتفاقية المنحة في ديسمبر 2007 بمبلغ خمسة ملايين يورو (7.9 مليون دولار)، لتمويل 195 مشروعاً بتكلفة تقديرية 10.7 مليون دولار، وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 7.8 مليون دولار حتى نهاية عام 2010.

### المنحة الخامسة رقم 2008 65 899

تم توقيع هذه المنحة في ديسمبر 2008 وتوفر المنحة مبلغ 17.5 مليون يورو (24.3 مليون دولار)، وتمول 152 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 28 مليون دولار. وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 15 مليون دولار حتى نهاية عام 2010.

### المنحة السادسة رقم 2009 65 038

وُقعت المنحة في أكتوبر 2009 بقيمة 8 ملايين يورو (11 مليون دولار تقريباً)، وتمول 53 مشروعاً، وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو مليوني دولار حتى نهاية عام 2010.

### المنحة السابعة رقم 2009 67 414

وُقعت المنحة في ديسمبر 2009 بقيمة 5 ملايين يورو (قرابة 7 ملايين دولار)، وقد تم حتى نهاية العام الالتزام بستة مشاريع بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي 3 ملايين دولار.

## صندوق منظمة الأوبك للتنمية الدولية

يدعمُ صندوقُ منظمة الأوبك للتنمية الدولية الصندوقَ الاجتماعيَّ بقرضين تبلغُ قيمتهما الإجمالية 31 مليون دولار.

### القرض رقم 959P

وُقعت اتفاقية القرض في فبراير 2004 بقيمة 13 مليون دولار، وتمول 144 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 14.7 مليون دولار، وقد تم الالتزام والتعاقد بمخصصات القرض كاملاً.

### القرض رقم 123P

تمَّ توقيعُ الاتفاقية في فبراير 2009 بقيمة 18 مليون دولار، ويجري حالياً استكمال إجراءات إقرار القرض.

## الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قدّم الصندوق العربي للإنماء قرصين لدعم برنامجي "تمية المجتمع"، و"المنشآت الصغيرة والأصغر وخدمات الأعمال"، أحدهما خلال المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق (2004-10)، والآخر للمرحلة الرابعة (2011-15).

### قرض المرحلة الثالثة 2005/480

وقعت اتفاقية القرض في يناير 2006، ويصل مبلغ القرض إلى 15 مليون دينار كويتي (51 مليون دولار)، وذلك للمساهمة في تمويل مشاريع برنامجي تمية المجتمع والمنشآت الصغيرة والأصغر وخدمات الأعمال. ويصل عدد المشاريع إلى 474 مشروعاً. وقد أُغلق القرض بنهاية عام 2010.

### قرض المرحلة الرابعة

يصل مبلغ القرض إلى 30 مليون دينار كويتي (100 مليون دولار)، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للمرحلة الرابعة في برنامجي تمية المجتمع والمنشآت الصغيرة والأصغر وخدمات الأعمال. وقد وافق مجلس إدارة الصندوق العربي على القرض في شهر أكتوبر 2010. ويجري الآن استكمال إجراءات التوقيع النهائية وإقرار القرض من مجلس النواب.

## سلطنة عُمان

تم التوقيع على المنحة المقدمة من حكومة سلطنة عُمان (تحت إدارة الصندوق العربي) بتاريخ 2008/2/27. ويُقدّر مبلغ المنحة بخمسة ملايين دولار. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة لتمويل 58 مشروعاً.

## الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

قدّم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قرضاً لدعم برنامجي "تمية المجتمع"، و"المنشآت الصغيرة والأصغر"، خلال المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق.

### قرض المرحلة الثالثة 778

وقعت اتفاقية القرض في 2009/2/22، بمبلغ 14 مليون دينار كويتي (50 مليون دولار)، وذلك للمساهمة في تمويل مشاريع برنامجي تمية المجتمع والمنشآت الصغيرة والأصغر وخدمات الأعمال. وقد تم الالتزام بمبلغ القرض كاملاً لتمويل 337 مشروعاً.



## صندوق أبوظبي للتنمية

ضمن اتفاقية دعم مقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة لليمن، قدّم صندوق أبوظبي منحة لدعم برنامجي "تنمية المجتمع"، و"التدريب والدعم المؤسسي وبناء القدرات"، وذلك بمبلغ 33 مليون دولار. يتوقع أن يتم البدء باستخدام المنحة في عام 2011.

## الحكومة الإيطالية

تدعم حكومة جمهورية إيطاليا الصندوقَ بمنحتين بمبلغ إجمالي يبلغ أكثر من 4.9 مليون دولار كالتالي:

### منحة المعونة السلعية 2005

وُقعت المنحة في 3 نوفمبر 2007 بقيمة 951 ألف دولار، وتمول 16 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي 922 ألف دولار. وقد أُغلقت المنحة بنهاية عام 2010.

### مقايضة الديون (الموروث الثقافي)

تم توقيع اتفاقية في يوليو 2007 بمبلغ 4 ملايين دولار، تهدف إلى دعم مشاريع الموروث الثقافي. وقد تم الالتزام بها. وبلغ إجمالي المشاريع 8 مشاريع بتكلفة وصلت إلى 4.7 مليون دولار. وقد أُغلقت بنهاية عام 2010.

## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)

### قرض YE-732

تم في 21 يناير 2008 توقيع القرض الخاص بالزراعة المطرية بمبلغ 16.4 مليون دولار. ويهدف القرض إلى تمويل بعض مكونات مشروع الزراعة المطرية الذي تنفذه وحدة الزراعة والتنمية الريفية في الصندوق الاجتماعي. وقد بلغ إجمالي المشاريع 60 مشروعاً بتكلفة وصلت إلى 3.1 مليون دولار حتى نهاية 2010.

## منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

تم التوقيع على عقدين مع "اليونسكو" بقيمة إجمالية تبلغ 258 ألف دولار لتمويل مشروعين في الموروث الثقافي.

توفّر حكومة الولايات المتحدة الأمريكية 5 منح لدعم مشاريع متنوعة في إطار المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي.

### منحة برنامج 2002 / 416b (شبوّة والجوف)

تم توقيع اتفاقية المنحة في أبريل 2005، وتصل قيمة هذه المنحة إلى نصف مليون دولار، وتموّل تنفيذ مشروع تدريب الكوادر الصحية في محافظتي شبوة والجوف، بكلفة تقديرية تقارب 570 ألف دولار. وقد تم الانتهاء من كافة مكونات المشروع بنهاية عام 2010.

### منحة برنامج 2002 / 416b (مأرب وجحانة)

تم توقيع اتفاقية المنحة في أبريل 2005، وتصل قيمة هذه المنحة إلى نصف مليون دولار، وتموّل تنفيذ مشروع تدريب الكوادر الصحية في مدينتي مأرب (محافظه مأرب) وجحانة (صنعاء)، بتكلفة تقارب 500 ألف دولار. وقد تم الانتهاء من كافة مكونات المشروع بنهاية عام 2010.

### المعونة السلعية الأمريكية/ برنامج 2006-480b

تم توقيع اتفاقية المنحة في أبريل 2007، وتوفر المنحة مبلغ 3.9 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشاريع في محافظات مختلفة. وقد تمت الموافقة على 39 مشروعاً، وبلغت القيمة التعاقدية حوالي 4 ملايين دولار.

### معونة دار الضيافة/ زيد

وقعت اتفاقية المنحة في سبتمبر 2006، وتصل قيمة هذه المنحة إلى 111 ألف دولار، وتمول تنفيذ مشروع ترميم مبنى دار الضيافة وتدريب عمالة تقليدية في مديرية زيد (محافظه الحديدة). وقد بلغت القيمة التعاقدية حوالي 87 ألف دولار.

### معونة متحف مأرب

توفر المنحة مبلغ 1.6 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشروع بناء المتحف الإقليمي في مأرب. وقد بلغت التكلفة التقديرية للمرحلة الأولى من المشروع 474 ألف دولار تقريباً، والقيمة التعاقدية حوالي 472 ألف دولار. ويجري حالياً استكمال تنفيذ المشروع بعد الموافقة على إجراءات التعاقد مع المعهد الألماني للآثار.

## البنك الإسلامي للتنمية

يمول البنك الإسلامي للتنمية الصندوق الاجتماعي بقرضين ومنحة كالتالي:

### قرض المرحلة الثالثة

تم توقيع هذا القرض في مايو 2007 بقيمة 10 ملايين دولار. ويمول القرض 80 مشروعاً بكلفة تقديرية تساوي قيمة القرض، حيث بلغت القيمة التعاقدية 10.05 مليون دولار حتى نهاية 2010.

### قرض ومنحة مشروع محو الأمية القرائية والمهنية

تم توقيع اتفاقية في 4 مايو 2010 بين البنك الإسلامي والحكومة اليمنية بقيمة 6.8 دينار إسلامي (أي ما يعادل حوالي 11 مليون دولار) كقرض، ومبلغ 231 ألف دينار إسلامي (أي ما يعادل 370 ألف دولار) كمنحة. ويقوم حالياً الصندوق الاجتماعي بالتعاون مع البنك الإسلامي باستكمال الإعداد للمشروع.

## الحكومة الفرنسية

تم التوقيع على اتفاقية منحة الحكومة الفرنسية في 29 نوفمبر 2008 بمبلغ 200 ألف يورو (ما يعادل 260 ألف دولار) لتمويل مشروع التعاون اليمني الفرنسي لتعزيز جهود الحفاظ على التراث الثقافي في عدن وتعز، بتكلفة وصلت إلى 224 ألف دولار تقريباً حتى نهاية العام الجاري.

## الحكومة اليمنية (الأشغال كثيفة العمالة)

وقعت منحة الحكومة اليمنية في يوليو 2006، التزمت فيها الحكومة بتوفير ما يعادل 100 مليون دولار لتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة في مختلف محافظات الجمهورية، وقد تم توفير ما يعادل 96 مليون دولار حتى نهاية عام 2010، وخصصت المنحة لتمويل 344 مشروعاً بكلفة تقديرية تبلغ 93.3 مليون دولار.

## الشركة اليمنية للغاز المسال

تم التوقيع على اتفاقية المنحة المقدمة من الشركة في يناير 2008 بمبلغ 411 ألف دولار لتمويل بناء خمس مدارس في محافظة شبوة. وقد تمت الموافقة لاحقاً على تغيير الاتفاقية لتشمل ثلاثة مشاريع حتى نهاية عام 2010 - حسب طلب الممول. وأغلقت المنحة في 31 مارس 2010.

## مصادر التمويل للمرحلة الثالثة حتى نهاية شهر ديسمبر 2010

المعدل بملايين الدولارات (تقريباً)	عملة الممول	قيمة الاتفاقية (مليون)	نوع الاتفاقية	الاتفاقية	الممول
3.6	يورو	2.9	منحة	منحة دعم القطاع الصحي	الاتحاد الأوروبي
9.4	يورو	7.8	منحة	منحة المرحلة الثالثة TF 053450	
2.4	يورو	1.75	منحة	منحة دعم القطاع الصحي 2	
14.1	يورو	11.2	منحة	المنحة الإضافية للمرحلة الثالثة	
10.0	دينار إسلامي	7.0	قرض	قرض المرحلة الثالثة	البنك الإسلامي للتنمية
10.0	دولار	10.0	منحة	منحة لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار الغذاء	البنك الدولي
10.8	وحدة سحب خاصة	7.0	قرض	قرض الزراعة المطرية والثروة الحيوانية- YEM-4220	
77.4	وحدة سحب خاصة	51.6	قرض	قرض المرحلة الثالثة 3861	
4.0	ريال يمني	800.0	منحة	مقايضة الديون (لمشاريع الموروث الثقافي)	الحكومة الإيطالية
1.0	دولار	1.0	منحة	المعونة السلعية 2005	
7.1	يورو	5.0	منحة	منحة رقم 414 67 2009	الحكومة الألمانية
11.4	يورو	8.0	منحة	منحة رقم 038 65 2009	
24.3	يورو	17.5	منحة	منحة رقم 899 65 2008	
6.4	يورو	5.0	منحة	منحة رقم 248 65 2007	
7.2	يورو	6.0	منحة	منحة رقم 059 66 2005	
6.0	يورو	5.0	منحة	منحة رقم 757 65 2004	
4.8	يورو	4.0	منحة	منحة رقم 155 65 2003	
1.6	دولار	1.6	منحة	معونة متحف مأرب	الحكومة الأمريكية
3.9	دولار	3.9	منحة	برنامج 480/2006	
0.5	دولار	0.5	منحة	برنامج 416b/2002 تدريب كوادر صحية شبوة والحويف	
0.6	دولار	0.6	منحة	برنامج 416b/2002 تدريب كوادر صحية مأرب وجحانة	
0.1	دولار	0.1	منحة	دار الضيافة زبيد	
0.5	دولار	0.5	منحة	برنامج 480-2003 PL تهامة وحجة	
1.4	دولار	1.4	منحة	برنامج 416b/2004	

المعامل بملايين الدولارات (تقريباً)	عملة الممول	قيمة الاتفاقية (مليون)	نوع الاتفاقية	الاتفاقية	الممول
96.0	جنيه إسترليني	63.1	منحة	منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الثالثة	الحكومة البريطانية
11.4	جنيه إسترليني	7.5	منحة	منحة الحكومة البريطانية لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة	
0.1	يورو	0.1	منحة	منحة التراث الثقافي - محافظتي تعز وعدن	الحكومة الفرنسية
15.0	دولار	15.0	منحة	تعليم (4) رقم 18959	الحكومة الهولندية
0.4	دولار	0.4	منحة	دعم مؤسسة التمويل الدولية - منشآت رقم 18374	
8.5	دولار	8.5	منحة	صحة الأمومة والطفولة (15849)	
0.9	دولار	0.9	منحة	صحة (مستشفى السلخانة) رقم 13253	
3.3	دولار	3.3	منحة	صحة رقم 17014	
10.0	دولار	10.0	منحة	تعليم (3) رقم 16025	
0.8	دولار	0.8	منحة	المنشآت الصغيرة والأصغر رقم SAA 0060844	
3.0	دولار	3.0	منحة	صحة (2) رقم 13256	
8.5	دولار	8.5	منحة	تعليم (2) رقم 13202	
2.8	دولار	2.8	منحة	صحة (1) رقم 10829	
6.1	دولار	6.1	منحة	تعليم (1) رقم 10784	
94.2	ريال يمني	19,711.2	منحة	أشغال كثيفة العمالة	الحكومة اليمنية
0.4	دولار	0.4	منحة	تمويل خمس مدارس شبوة	الشركة اليمنية للغاز المسال
16.4	وحدة سحب خاصة	10.9	قرض	قرض مشروع الزراعة المطرية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية - إيضاد
100.0	ريال سعودي	375.0	منحة	منحة رقم 1429/1	الصندوق السعودي للتنمية
20.0	ريال سعودي	75.0	قرض	قرض رقم 24/422	
51.0	دينار كويتي	15.0	قرض	قرض المرحلة الثالثة	الصندوق العربي للإنماء
5.0	دولار	5.0	منحة	منحة حكومة سلطنة عمان	
50.0	دينار كويتي	14.0	قرض	قرض الصندوق الكويتي للتنمية	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
50.0	درهم إماراتي	121.0	منحة	منحة صندوق أبوظبي للتنمية	صندوق أبوظبي للتنمية
0.3	دولار	0.3	منحة	هبة اليونسكو - تراث ثقافي	اليونسكو
13.0	دولار	13.0	قرض	قرض رقم 959P	صندوق الأوبك للتنمية
18.0	دولار	18.0	قرض	القرض للمرحلة الثالثة	

## مصادر تمويل المرحلة الرابعة المقررة حتى نهاية شهر ديسمبر 2010

المعادل بملايين الدولارات (تقريباً)	عملة الممول	قيمة الاتفاقية (مليون)	نوع الاتفاقية	الاتفاقية	الممول
60	وحدة سحب خاصة	38.7	منحة	منحة البنك الدولي للمرحلة الرابعة	البنك الدولي
150	جنيه استرليني	100	منحة	منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة	الحكومة البريطانية
100	دولار	100	قرض	قرض الصندوق العربي للمرحلة الرابعة	الصندوق العربي للإنماء
6	دولار	6	منحة	منحة الحكومة الهولندية لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة	الحكومة الهولندية
2.43	دولار	2.43	منحة	منحة الحكومة الهولندية لبرنامج المنشآت الصغيرة والأصغر	
100	دولار	100	منحة	برنامج الأشغال كثيفة العمالة	الحكومة اليمنية
110	دولار	110	منحة	مساهمة الحكومة في المرحلة الرابعة	الحكومة اليمنية

## الملاحق

الالتزامات والمنصرف والمنافع خلال عام 2010 وتراكماً، وخريطة بمواقع مشاريع الصندوق في الجمهورية

### توزيع الالتزامات حسب البرنامج (مليون دولار)

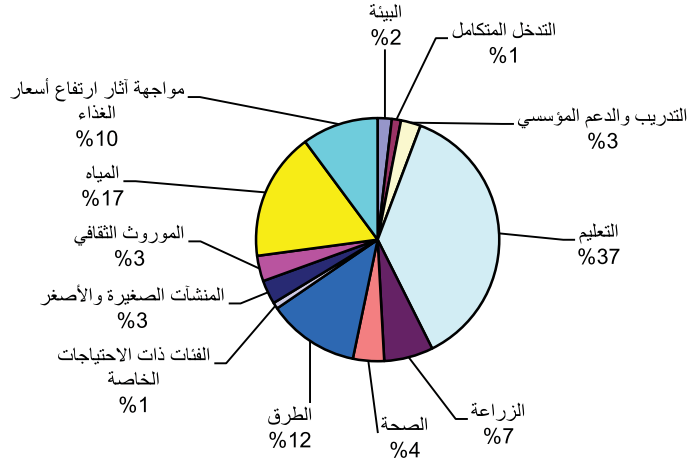
البرنامج	عام 2010	تراكمي
تنمية المجتمع	153.9	1,041.5
البناء المؤسسي*	22.5	151.4
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	6.3	31.1
الأشغال كثيفة العمالة	19.9	30.6
الإجمالي**	202.6	1,254.6

\* يتضمن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق  
\*\* التكاليف تقديرية

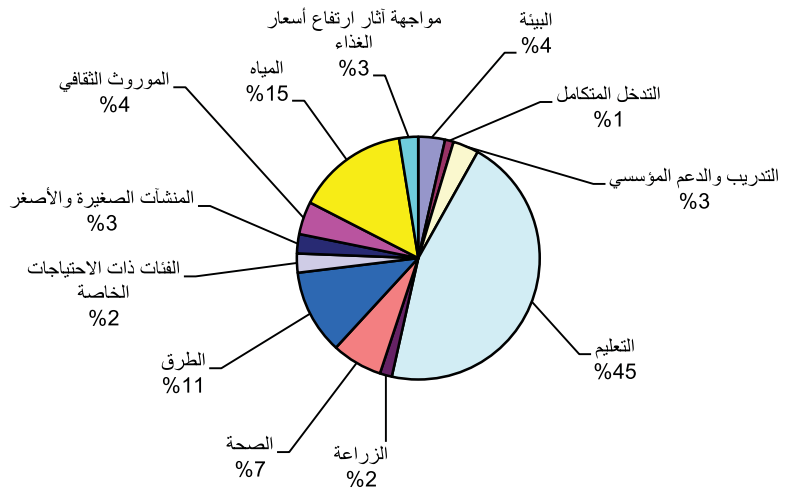
### توزيع المنصرف حسب البرنامج (مليون دولار)

البرنامج	عام 2010	تراكمي
تنمية المجتمع	126.4	760.1
البناء المؤسسي*	21.7	121.6
تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر	7.1	25.1
الأشغال كثيفة العمالة	6.7	9.7
الإجمالي	161.9	916.5

\* يتضمن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق (أقل من 5% من الإجمالي)



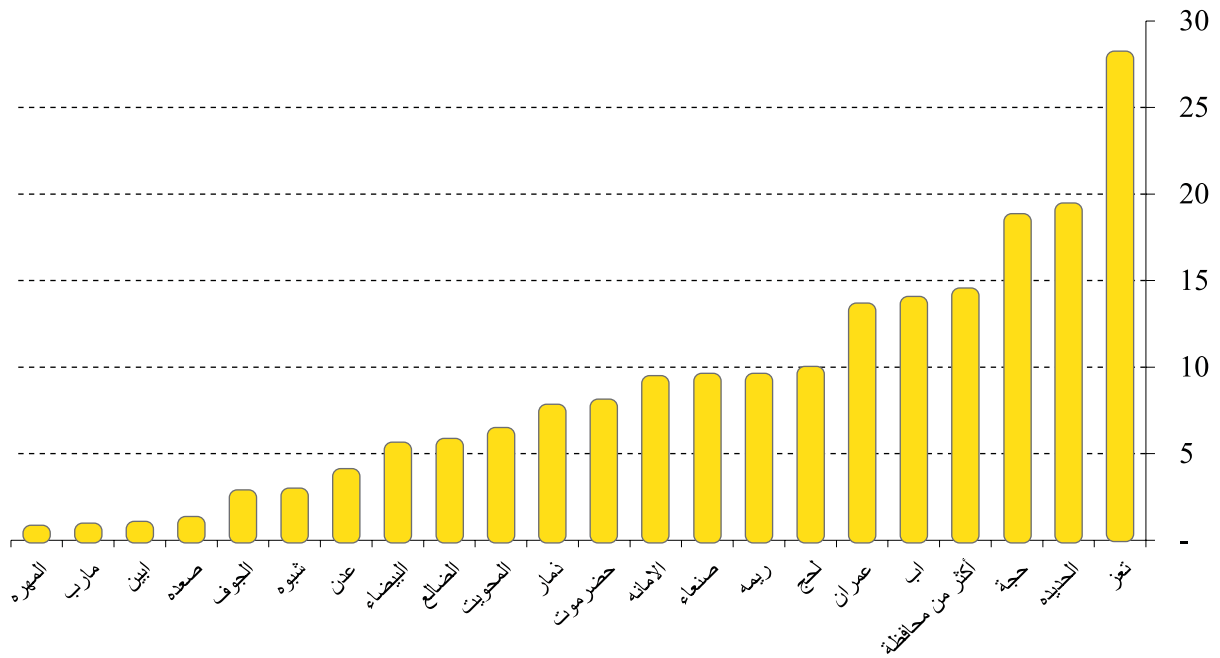
الشكل 5: توزيع الالتزامات حسب القطاع (عام 2010)



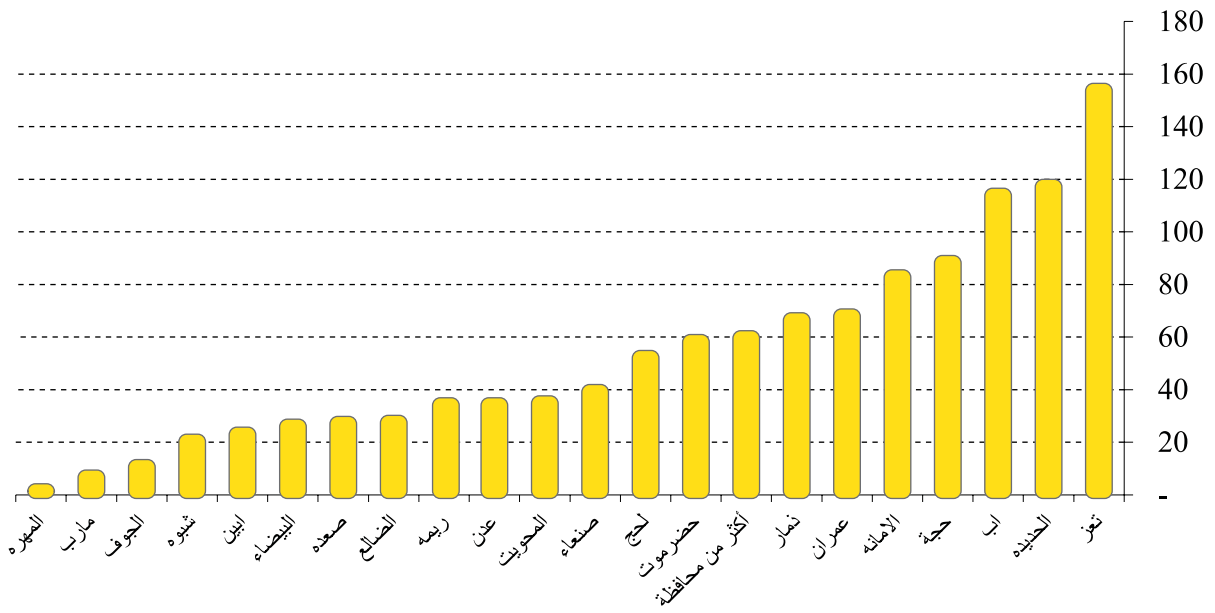
الشكل 6: التوزيع التراكمي للالتزامات حسب القطاع (1997-2010)



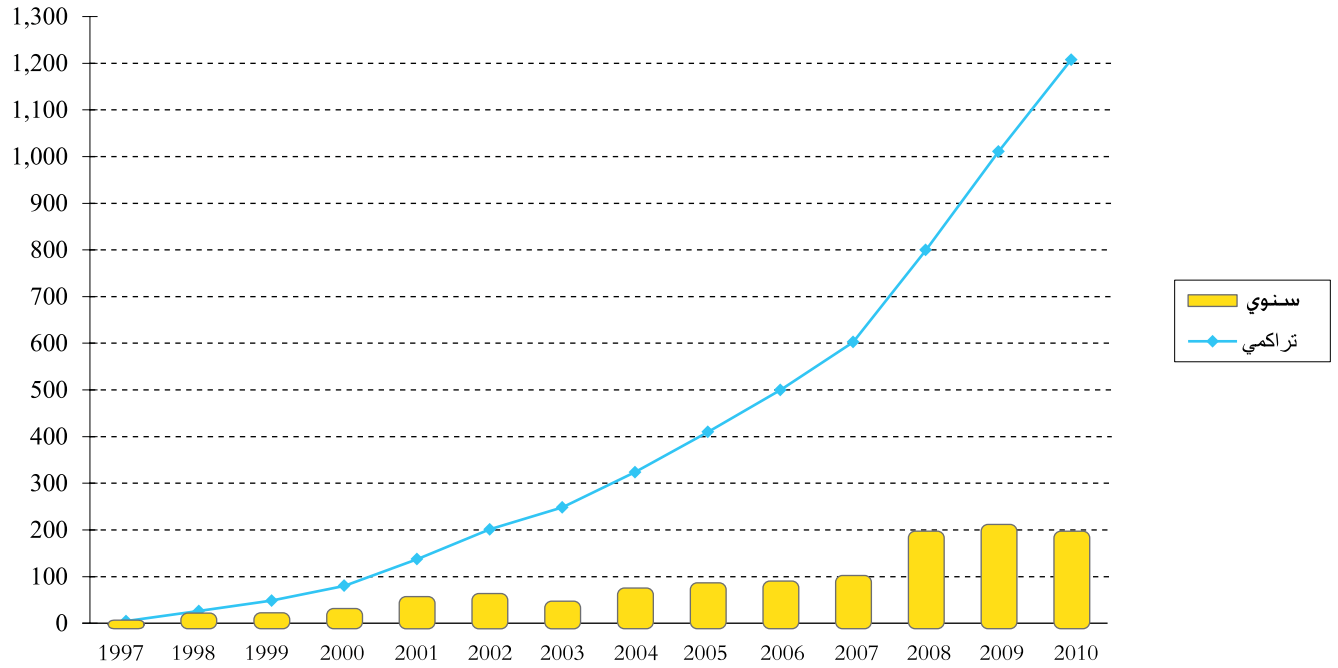
الشكل 7: توزيع الالتزامات حسب المحافظة (عام 2010) – مليون دولار



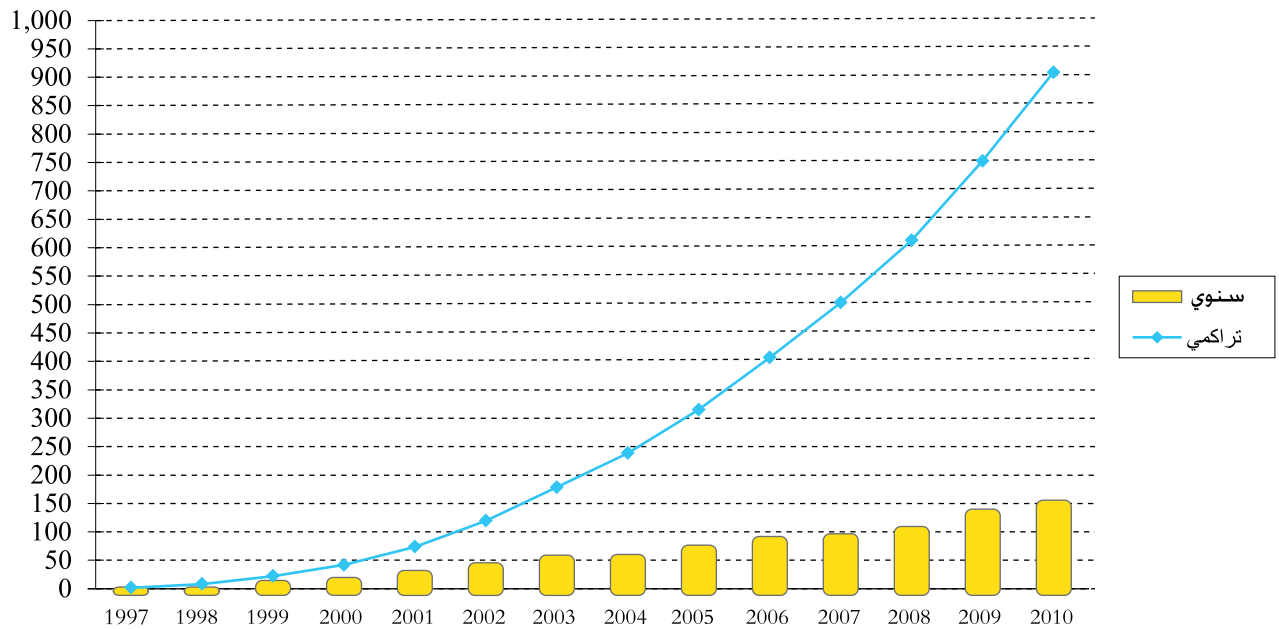
الشكل 8: التوزيع التراكمي للالتزامات حسب المحافظة (1997-2010) – مليون دولار



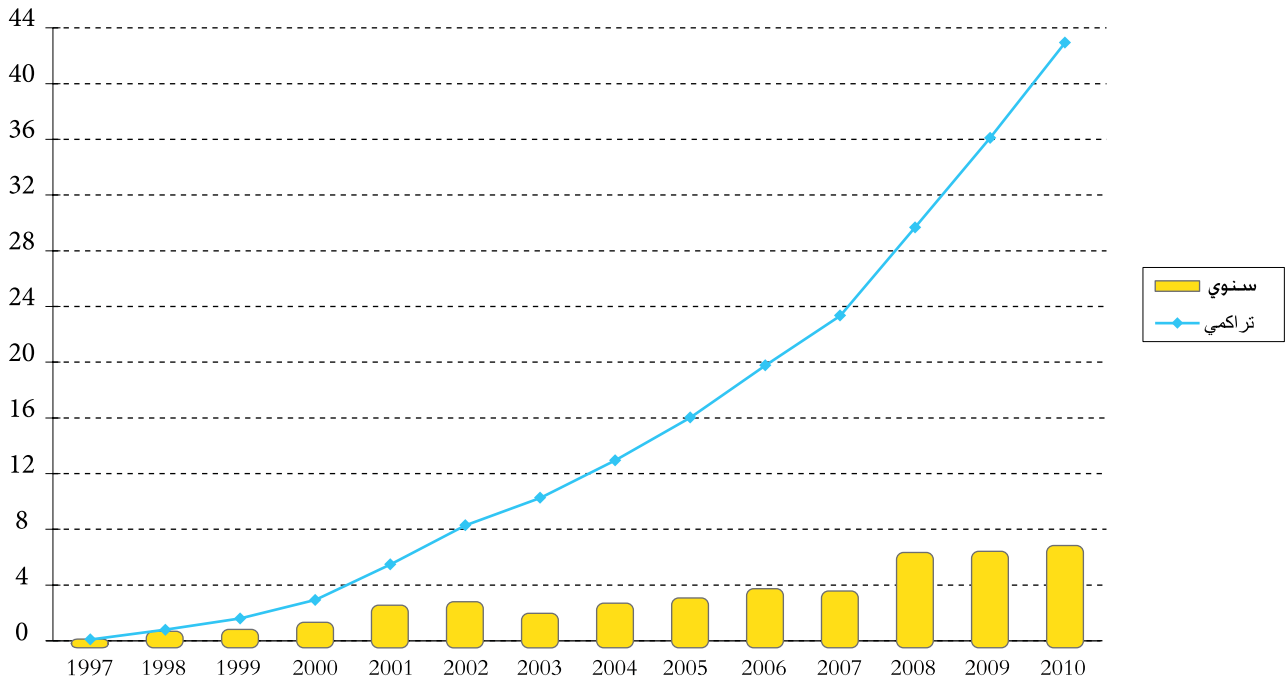
الشكل 9: الالتزامات سنوياً وتراكماً (1997-2010) - مليون دولار



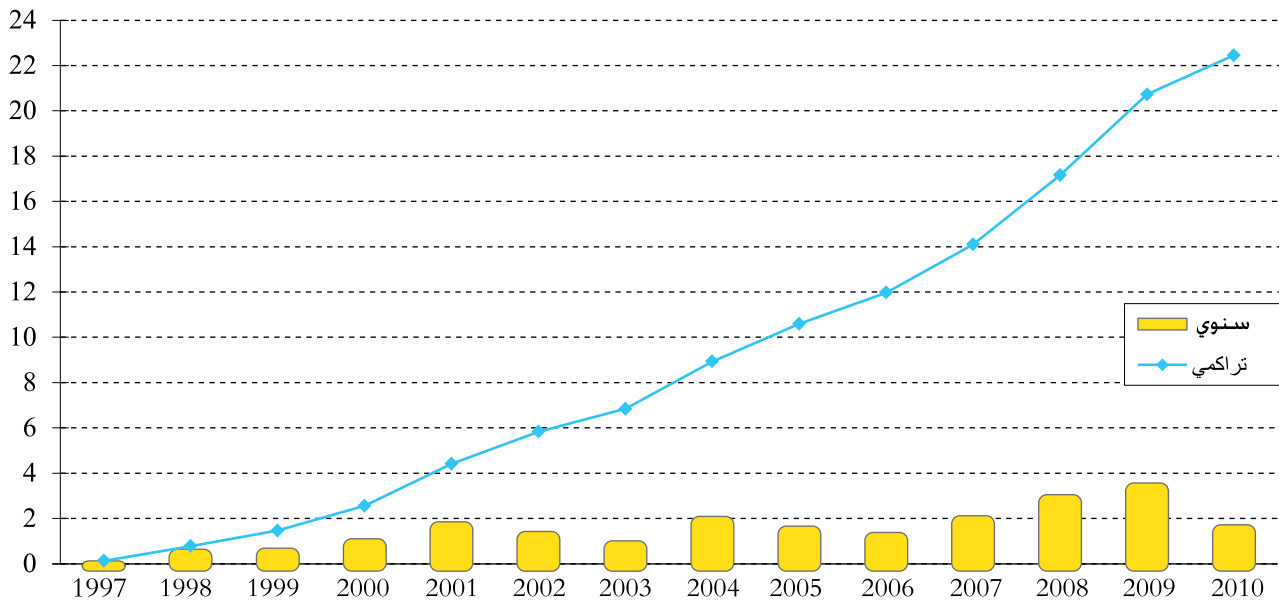
الشكل 10: المنصرف سنوياً وتراكماً (1997-2010) - مليون دولار



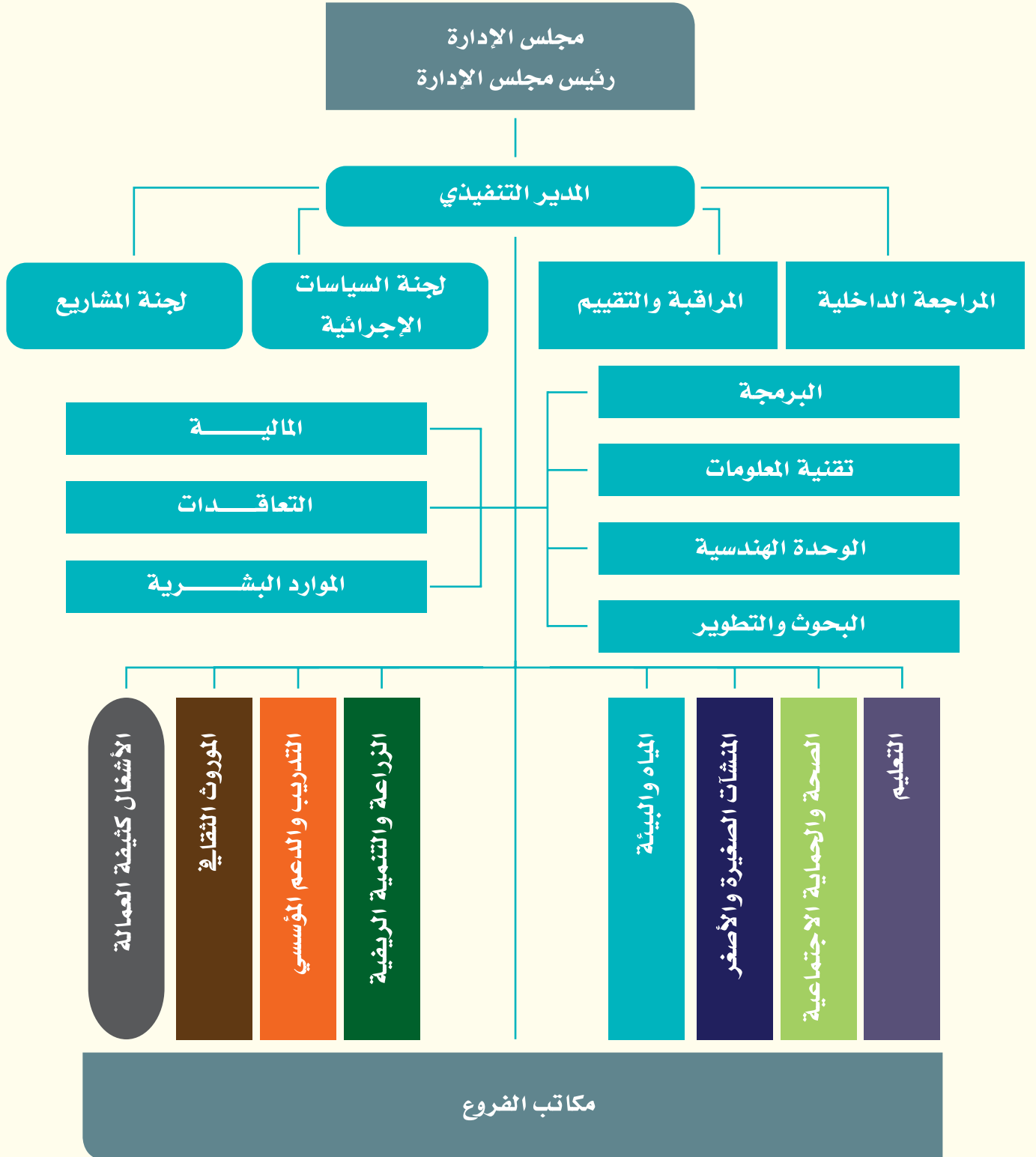
الشكل 11: العمالة المؤقتة المتولدة عن مشاريع الصندوق سنوياً وتراكماً (1997-2010) – مليون يوم عمل



الشكل 12: المستفيدون المباشرون من مشاريع الصندوق سنوياً وتراكماً (1997-2010) – مليون شخص



## الهيكل التنظيمي للصندوق الاجتماعي للتنمية



فروع عمران	فروع عدن	فروع صنعاء
عمران صعدة	عدن لحج أبين الضالع	صنعاء مأرب الجوف المحويت
فروع المكلا	فروع ذمار	فروع الحديدة
حضر موت شبوثة المهرة	ذمار البيضاء	الحديدة ريمة
فروع إب	فروع حجة	فروع تعز
إب	حجة	تعز

- مراجعة الدعم المقدم من الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى المعاهد الصحية ، د. عبدالواحد السروري ، د. جون أوفريتفيت (Dr. John Overtveit) - يناير 2010؛
- تقرير تقييم أثر تدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية - كوي ماكسويل ستامبس (COWI Maxwell Stamps) ، 2010؛
- تقرير تقييم أثر تدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية - كوي ماكسويل ستامبس (COWI Maxwell Stamps) ، ماري جينينجز (Mary Jennings) ، 2010؛
- تحليل الأداء في الاستهداف للصندوق الاجتماعي للتنمية ، ليت، فيليب (Leite, Phillippe) - 2011؛
- خطة الصندوق الاجتماعي للتنمية للمرحلة الرابعة من عملياته (2011 - 2015) ، الصندوق الاجتماعي للتنمية - 2010؛
- نظام المعلومات الإدارية ، الصندوق الاجتماعي للتنمية - ديسمبر 2010؛
- تقرير إغلاق ونتائج المرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية (2004-2010) ، البنك الدولي - 2010؛
- وثيقة مشروع المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي للتنمية (2011-2015) ، البنك الدولي - 2010؛

## المراجع



الصندوق الاجتماعي للتنمية ، اليمن  
[www.sfd-yemen.org](http://www.sfd-yemen.org)